المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

مُشكِلُ الإعْرابِ بين الصِّناعةِ والمعنى
في كتابِ التنبيهِ لابنِ جنِّي

Case Ambiguity between Standard and Meaning
in Ibn Jenni's Book: Al- Tanbeah

بحثٌ مُقدَّمٌ لنيلِ درجةِ ماجستيرِ الآدابِ في الدِّراساتِ اللُّغويةِ

إعداد الطالبة
سُهَا بنتُ إبراهيم بن سُليمان الدهَام
٢٩١٨٠٠٠٠٣

إشراف:
د. فَريد بن عبد العزيز الزَّامِل السّليم
أستاذ النحو والصرف المشارك
للعام الجامعي ١٤٣٧/ ١٤٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مشكل الإعراب بين الصناعة والمعنى في كتاب التنبيه لابن جني

Case Ambiguity between Standard and Meaning in Ibn Jenni's Book: Al- Tanbeah

إعداد الطالبة: سها بنت إبراهيم الدهام
الرقم الجامعي: (٢٨١٨٠٥٠٦١)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة الماجستير في الدراسات اللغوية
لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	د. إبراهيم بن سالم الصاعدي	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	أ.د. محمد بن إبراهيم السيف	أستاذ	النحو والصرف	

في يوم الخميس: ١٤٣٨/٠٨/٠٨هـ الموافق:٢٠١٧/٠٥/٠٤م

الإهداء

إلى مَن كان دعاؤها سرَّ نجاحي، وحنانها ملاذي، إلى نورِ دنياي وآخرتي . . . والدتي الحبيبة نورة، إليكِ ياجنتي . . .

وإلى مَن علَّمني أن العطاء يأتي بلا طلب وانتظار، ومَن كان الدافعَ خلفَ كلِّ إصرار . . . والدي الحبيب إبراهيم، إليكَ يامن حملتُ اسمه بكلّ افتخار . . .

إلى رفيقِ دربي، وشريكِ عنائي قبل فَرْحي . . . زوجي العزيز سُعود . . .

إلى ربيع عمري وثمرِه المنتَظَر . . . أبنائي كادي وكيان وباسلُ وبسّال . . .

إلى إخوتي وأخواتي السند في حياتي . . . سُليمان وسُهيل وعبد الله وسَماح وسَداد . . .

وإلى كلّ مَن شجعني وأعانني على إتمام هذا العمل . . .

إليكم نتَاج جُهدي ورحيق صَبري، راجيةً من الله حُسن القبول .

الباحثة: سُها إبراهيم الدهام .

السبت ١٤٣٨/٤/١٦هـ

المقدمة

الحمدُ للهِ والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف مَن نَطَقَ بالضَّادِ -مُحمَّد بن عبد الله- وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ:

فإنَّ النحو العربي هو هندسة اللغة من جميع جوانبها ونواحيها، بداية بالحركات والعلامات الإعرابية، وانتهاء بالنطق والدلالة، وهذه القضايا قابلة للتطور والمناقشة والجدل في كل زمان ومكان؛ لكيلا يبقى تراثًا وآراءً حبيسة المؤلفات، وكذلك لإدراك أنها نقطة البدء في أي محاولةٍ للتطوير، فهو كأي علم قابلٌ للتقويم والمراجعة، والتي بدأت في زمنٍ مبكر، وتكاد أن تكون متزامنةً مع بدايات التأليف فيه.

ومن أبرزِ مَن يستوقِفُك اهتمامُه وانشغالُه بالتراثِ وإشكالِه مِن العلماء، العالم الجليل أبو الفتح عثمان بن جني الذي أَوْلى الإعرابَ وإشكالاته جُلَّ اهتمامه في مختلف مصنفاته، ومنها: كتابه (التنبيه على مشكلات حماسة أبي تمام)، والذي تمكَّن فيه -كما تمكَّن في غيره- من فنون العربية في مختلف جوانبها اللُّغوية، فقام بتفسير ما اشتمل عليه هذا الديوان من المسائل المشكلة فيه من: إعرابٍ، وتصريفٍ، أو اشتقاقٍ، أو عروضٍ وقوافٍ[(١)].

وديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)[(٢)] من أشهر الاختيارات الشِّعريّة العربية، والذي تميز عن غيره من الاختيارات الأخرى، كالمفضليات، والأصمعيات، وجمهرة أشعار العرب، بأن المقطوعات الشعرية جاءت مبوَّبة فيها على الموضوعات أو المعاني التي بلغت عشرة أبواب، أولها باب الحماسة، والذي سَمَّى به أبو تمام المجموعة كلها؛ من تسمية الكل باسم الجزء، وتلته أبواب: المراثي، والأدب، والنسيب، والهجاء، والأضياف، والصفات، والسِّيَر، والنُّعاس، والمُلَح، وآخرها باب النساء.

---

(١) التنبيه: ٥.

(٢) هو: حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس، أبو تمام الحوْراني الطائي، شاعرٌ حكيم، حافظٌ للشعر والأراجيز، مادحٌ للخلفاء وغيرهم، ألّف كتاب الحماسة، وكتاب فحول الشعراء، وآخر في الاختيارات من شعر الشعراء، توفي سنة٢٣١هـ، انظر: وفيات الأعيان ٢/ ١١-٢٦، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٣-١٤٨.

وشاع أمر الديوان بين الناس فيما بعد، وتناوله النقاد والدارسون، وعكفوا على دراسته وشرحه وتفسيره، ومنهم أبو الفتح ابن جني كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وطارت شهرة هذه المجموعة فنَسَجَ على منوالها-تبويبًا وتسميةً-كثيرٌ ممَّن صنَّف في الاختيارات الشعرية بعد ذلك، كحماسة البحتري، والحماسة الشجَرية، والحماسة البصرية[١].

ومن ذلك فقد ترجع أهمية الموضوع وأسباب اختياره إلى:

١- أهمية ديوان الحماسة لأبي تمام (ت٢٣١هـ)، والذي نال ثقة اللغويين فصار مصدرًا للاستشهاد والاحتجاج اللغوي، ومحلاً لعناية الدارسين والمصنِّفين، بالإضافة إلى شهرته وتميُّزه عن غيره من الاختيارات الشعرية الأخرى، بطريقة تبويبه للمقطوعات الشعرية على حسب الموضوعات أو المعاني؛ مما جعل الكثير ممّن صنّف بعده يعتمد طريقته ويمضي على نهجه، ويتناوله بالتحقيق والتفسير والنقد.

٢- مكانة ابن جنّي المعرفية ومنـــزلته العلمية السامقة في فنون العربية، وعمق ثقافته وسعة إطلاعه؛ مما جعله ثروة لُغوية يُشهد له بالإمامة في علوم العربية.

٣- مصنفاته النفيسة ومؤلفاته الرائعة التي أبهرت المتقدمين والمتأخرين، ودفعت كلَّ من كتب عنه أن يُثني عليه ويُقرَّ بفضله حتى قيل عنه: «مَن تأمَّل مصنفاته وقع على بعض صفاته»[٢]، وأدركها.

٤- زيادة التعريف بكتاب التنبيه بالتكثير من دراسته؛ لإبرازه وجعله في موضع موازٍ تقريبًا لمشاهير كتبه الأخرى: كالخصائص، وسر الصناعة، والمنصف، والمحتسب؛ لكونه لا يقلُّ أهمية علمية عنها.

٥- بالإضافة إلى حاجة الباحثين الماسّة والدائمة لمثل هذه العيون اللُّغوية، لأن تكون في المتناوَل مُخْرَجةً بطريقةٍ واضحة سهلة، تمكنهم من الاستفادة بصورةٍ أسرع.

---

(١) انظر: مقالاً بعنوان: (منهج ابن جني في كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) للدكتور عبد الكريم مجاهد قراءة ومراجعة، الجامعة الهاشمية، بحث من بحوث مجلة مجمع اللغة الأردني.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس ٤/ ١٥٨٧.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

١- الصلة والربط بين النحو والمعنى، والذي كان هدفًا أساسيًّا، كثيرًا ما دعاني إليه ضعف بعض الدارسين والدارسات للأسف من طُلاَّبٍ وطالباتٍ.

٢- كذلك عَرْضُ آراء ابن جني حول مُشكِل الإعراب في كتاب التنبيه، من خلال فكرتَيِ الإشكال المعنوي والإشكال الصناعي، والمقارنة بينها وترتب كل منها على الأخرى وتطبيقها على ما أورده ابن جني من شواهد.

٣- وقد يتفق هدفي مع هدف وغاية ابن جني من شرحه للديوان، والذي حدَّدهُ بدقةٍ بالغةٍ في مقدمة كتابه، وخصَّ غايته بما فيه من صنعةِ إعراب[١]، فأنا بصدد مواصلة جهوده ومن تبعه بتقليب الإعراب على الوجوه التي تقتضيها الصنعة النحوية مع العناية بمحصول المعنى أو بالمعنى المراد، وهو ما يُسمّى بالبحث النحوي الدلالي.

٤- بالإضافة إلى بيان أهمية الإعراب في الدلالة على المعنى؛ لكونها الوظيفة العظمى له.

٥- والحفاظ على نحو اللغة لا نحو الصنعة فقط، وهذه هي القِمَّةُ التي يجب أن يصل إليها النحو العربي، وكان ابن جني في كتابه هذا ومن خلال محاولاته وجدله ونظره العقلي خيرَ مثالٍ لتطبيق ذلك.

ولاشك في أن تراث ابن جني ونشاطه اللُّغوي كان شُغلاً شاغِلاً لكلِّ دارس، ومحطَّ عناية واهتمام كلِّ باحثٍ في المجالات النحوية واللُّغوية، أو الصوتية والصرفية، ولا يسعني في هذا المقام حصر تلك الدراسات.

أما ما يخص بحثي ودراستي للجانب النَّحْوي الدِّلالي في كتاب التنبيه خاصة فلم أجدعلى حدِّ اطلاعي حتى الآن دراساتٍ حوله، سوى ما كتبه د. عبد الكريم مجاهد في الجامعة الهاشمية عن منهج ابن جني فيه، وكيفية تناوله لديوان الحماسة[٢]، ودراسات عامة شاملة أغلبها تحقيقات مختلفة له، مُتمثِّلة برسائل علمية، وجهود شخصية، وهي:

---

(١) التنبيه: ٥.

(٢) بحث من بحوث مجلة مجمع اللغة الأردني.

١) كتاب التنبيه: تحقيق: يسري القواسمي، رسالة ماجستير من كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٠م.

٢) كتاب التنبيه: تحقيق: عبد المحسن الناصري، رسالة ماجستير من كلية الآداب، جامعة بغداد سنة ١٩٧٥م، وهذه لم أتمكن من الاطلاع عليها.

٣) كتاب التنبيه: تحقيق: د. حسن هنداوي، طبعته وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤٣٠هـ.

٤) كتاب التنبيه: تحقيق: د. سيدة عبد العال، ود. تغريد عبد العاطي، ومراجعة د. حسين نصار، طبعته دار الكتب والوثائق القومية عام ١٤٣١هـ.

والمجالُ اللُّغوي بوجهٍ عام يزخر بالكثيرِ مما قرأتُ واطّلعتُ عليه من الدراسات النحوية الدلالية الحديثة، التي تُؤكِّد ضرورة الربط بين الإعراب والمعنى، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- معاني النحو، لفاضل السامرائي.

٢- أصالة الإعراب ودلالته على المعنى، لمحمد جبل.

٣- الدلالة والنحو، لصلاح حسنين.

٤- النحو العربي بين الصناعة والمعنى، لعبد الفتاح حبيب.

٥- نحو المعاني، لأحمد الجواري.

٦- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، لمحمد بكر، حيث ناقش مصطلح (القرينة الإعرابية) من خلال أثرها الكبير في فهم الجملة العربية، فهي من القرائن المهمة في إيضاح المعنى، ...وغيرها الكثير مما تزخر به المكتبة النحوية الحديثة.

وقد انتظمت هذه الدراسة في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة ففيها:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة فيه، وخُطَّةُ البحثِ، ومَنهجِه.

واشتمل التمهيد على ما يلي:

أ- ابن جني (نبذة يسيرة عن أهم ما يتعلق بالتعريف به).

ب -كتاب التنبيه: الفكرة والمضمون.

وأما الفصل الأول ففيه المعالم المنهجية لكتاب التنبيه، واشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: طريقته في تناول أبيات الحماسة.

المبحث الثاني: مصادره.

المبحث الثالث: أدلته الإجمالية في التوجيه.

والفصل الثاني عن الإشكال اللغوي: مفهومه وبواعثه، واشتمل على المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم الإشكال ومظاهره: الصناعي، والمعنوي.

المبحث الثاني: أسباب ظهور الإشكال اللغوي، وبواعثه.

وأما الفصل الثالث فهو عن أدوات ابن جني في كشف المشكل، ويتضمَّن ما يلي:

- تعدد احتمالات التوجيه.
- التأويل.
- الحذف والتقدير.
- التقديم والتأخير.
- الإعمال والإلغاء.

والفصل الرابع خصصته بالمسائل المُشكِلة، في المباحث التالية:

المبحث الأول: ما أشكل فيه المعنى.

المبحث الثاني: ما أشكلت فيه الصناعة.

المبحث الثالث: ما أشكلت فيه الصناعة والمعنى.

أما الخاتمة ففيها:

أبرزُ ما توصلتُ إليه من نتائجَ وتوصيات.

وبعد ذلك فهارس البحث الفنية وتشمل فهارس:

١- الآيات القرآنية.

٢- الأحاديث النبوية.

٣- أقوال العرب.

٤- فهرس الشعر.

٥- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- فهرس الموضوعات.

وقد اعتمدتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لآراء ابن جني وشواهده في كتابه التنبيه، والتي انتقيتُ منها ما يخدم بحثي وقضيتي؛ لإخراجها بالصورة المأمولة.

وكما في كلِّ البدايات، وعند كلِّ النهايات يظلُّ الشكرُ والحمدُ للهِ عزَّ وجل واجبًا وعبادة، فله الفضلُ سبحانه حين أنار طريقي إلى العلم وفتح لي أبوابه، وأمدَّني بالصبر عليه وقوة الإرادة، وقدَّر لي الخير على أيدي كلِّ مَن تَعَهدني بالرعاية والتوجيه من والدينِ أتقياءَ، وزوجٍ وأهلٍ كرماءَ أوفياءَ، ومعلمين فضلاء، فجزاهم اللهُ عنِّي خيرَ الجزاء.

ويطيبُ لي أن أخصَّ بالشكر الجزيل، ووافرِ العرفانِ بالجميل، أستاذي الدكتور الفاضل فَريد بن عبد العزيز الزَّامِل، الذي جسَّد أجملَ معاني الإخلاص والتفاني، منذ أن أرشدني في تسجيل هذا الموضوع واعتماده، إلى تفضُّلِه بالإشراف عليه، وتوجيهه وتقويمه والإجزال بعطائه، مُضحِّيًا بوقته، وباذلاً جهده في منح المساعدة بكل صورها، من تقديمٍ للخبرةِ، وصَقْلٍ للفكرة، وتوفيرِ ما يمكن توفيره من مصادرَ تعذَّر الحصول عليها، فشكرًا بحجمِ السماء، مع أن الدعاءَ خيرٌ من الثناء، امتثالاً لأمرِ النبي عليه أفضل الصلاة والسلام القائل: ((مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ))[1].

وشكرٌ جليلٌ للأستاذ الدكتور علي السُّعود عميد كلية اللغة العربية وأستاذ النحو والصرف بجامعة القصيم نيابةً عن زملائي أمام ما قدَّمه منذ بداية مشوارنا في الدراسات العليا من جهودٍ لا تُحصى، على سبيل الذكر: مَنْحُه إيانا نسخًا من مكتبته الإلكترونية، والتي كانت تراثًا ضخمًا فتح أمامنا آفاقًا واسعة، اختصَرتْ عناءَ رحلاتٍ علميةٍ ومشاقَّ بحثٍ وتنقيب، فجزاه اللهُ عنَّا خير الجزاء، ووفَّقهُ وأعانه على فعلِ الخيرِ كما عَهِدناه.

كما أتقدَّمُ بوافرِ الشكر للأستاذ الدكتور محمد السيف على تفضُّلِه بمناقشةِ هذه

---

(١) انظر: سنن أبي داوود/ كتاب الزكاة/باب عطية مَن سأل بالله عزّ وجل/ حديث رقم(١٦٧٢)، ٣/١٠٤.

الرسالة، وهذا ما أَلِفناهُ من حرصِهِ الدائمِ على تقديمِ كلِّ ما فيه نَفعٌ لطلَّابه وكالمعتاد فإن آراءَهُ ورؤاه مَحلُّ عنايةٍ واهتمام.

والشكرُ والتقديرُ للأستاذ الدكتور إبراهيم الصاعدي على قبولِه مناقشتي وتحمُّلِ مشاقِّ السفرِ في سبيل اهتمامه بالعلم، فبمثلِه وآرائِه واقتراحاتِه نَشْرُف.

والشكرُ كذلك في هذا المقام لجميع أساتذتي الكرام، مِمَّن نهلنا من علومهم، واقتبسنا توجيهاتهم.

كما أنني أقدِّم جزيل الشكر إلى وزارة التعليم، مُتمثِّلةً بقسم التدريب والابتعاث الذين أتاحوا لي هذه الفرصة حرصًا منهم على ما يُسهِم في تطوير منسوبيهم.

وقائمة الشكر قد تطول في هذه المناسبة؛ لكنها كلماتُ حقٍّ يجب أن تُقال، وأوسمةُ شرفٍ يجب أن تُهدى، فعسى اللهُ أن يُسدِّد الخُطا ويوفِّقنا إلى المبتَغى، وإن أصبتُ فالخيرَ أردتُ.

نفعنا اللهُ بهذا العمل ونفعَ بنا.

الباحثة: سُها إبراهيم الدهَام
الخميس ١٤/٤/١٤٣٨هـ
القصيم: عُنَيزة/الرَّس

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

أ- ابن جني (نبذة يسيرة عن أهم ما يتعلق بالتعريف به).

ب -كتاب التنبيه: الفكرة والمضمون.

أ- ابن جنّي (٣٩٢هـ):

نسبه، وولادته:

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي النحوي اللُّغوي، وُلِد في الموصل في بلد العراق قبل عام ٣٣٠هـ، وكان أبوه جنّي مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، وهذا للأسف كل ما ورد عن والده ووصل إلينا، فلم يرد له نسبٌ، واسم جنّي كما أراد تفسيره ابن جني علمٌ رومي مُعرّب من كلمة كنّي الرومية، التي تعني بالعربية الفاضل، وفي اليونانية الكريم النبيل العبقري(١).

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ أبو عثمان وتربى في الموصل، ودرس وتدارس فيها، وارتحل بعدها رحلات علمية عديدة، إلى أن أصبح من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف؛ بل أصبح من أشهر اللغويين في القرن الرابع الهجري وألمعهم، ولا سيّما أن المملكة الإسلامية في هذا القرن كانت في أَوجِ ازدهارها العلمي والفكري والثقافي، بخلاف أحوالها السياسية والاقتصادية(٢).

وممّن برز في هذا العصر الذهبي في مجال العلوم والفنون والآداب من الأعلام النوابغ، والنجوم اللوامع شيخه أبو علي الفارسيّ النحوي المعروف(٣)، وأبو الفرج الأَصْبَهَاني صاحب كتاب الأغاني(٤)،

---

(١) انظر: كتاب الخصائص ١/ ٥-١٠، ومقدمة تحقيق كتاب المحتسب ١/ ٥-٦، وانظر: نزهة الألباء: ٢٤٤-٢٤٦، معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٥-١٦٠١، إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥-٣٣٦، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦-٢٤٨، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، ابن جني النحوي: ٢١-٢٣.

(٢) نزهة الألباء: ٢٤٥-٢٤٦، معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٥-١٥٨٧ـــ

(٣) أبو علي الفارسيّ: اسمه الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، واحدُ زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السرَّاج، قيل: إنه أعلم من المبرِّد، برع من تلامذته الكثير منهم: ابن جنّي، من أشهر مصنفاته الإيضاح العضدي في النحو، والتكملة في التصريف، توفي سنة ٣٧٧هـ، انظر: نزهة الألباء: ٢٣٢- ٢٣٣، معجم الأدباء ٢/ ٨١١-٨٢١، إنباه الرواة ١/ ٣٠٨-٣١٠، بغية الوعاة ١/ ٤٩٦-٤٩٨.

(٤) أبو الفرج الأَصْبَهَاني: اسمه علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم الأموي الأَصْبَهَاني، أَصْبَهَاني الأصل بغدادي المنشأ، الإخباري، النحوي، اللغوي، الشاعر، عالمًا بأيام الناس والأنساب والسير، إلى جانب علمه بعلوم اللغة والنحو، صنّف مؤلفاتٍ عدّة منها: كتاب الأغاني، أيام العرب، وجمهرة النسب، قيل: إنه توفي سنة ٣٥٧هـ ببغداد، وقيل: إنه توفي سنة ٣٥٦هـ، وقد يكون هذا الصحيح في وفاته، والله أعلم، انظر: الأغاني ١/ ١-٢،

=

وأبو القاسم الزجّاجي صاحب كتاب الجمل[١]، وأبو سعيد السيرافي شارح كتاب سِيْبَوَيْهِ[٢]، والأزهري صاحب التهذيب[٣]، وابن فارس كاتب المجمل في اللغة[٤]، وصاحب الصحاح الجوهري[٥]، وغيرهم من نجوم اللغة كثير، ومن الشعراء المتنبي[٦] وأبو فراس الحمداني[٧].

ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٠٧- ١٧٢٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥١-٢٥٣.

(١) أبو القاسم الزجّاجي: اسمه عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي، نُسب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج، الذي لزمه حتى برع في النحو، وصنّف الجمل في النحو، والإيضاح الكافي، وشرح كتاب الألف واللام للمازني، توفي سنة ٣٣٩هـ، وقيل: ٣٤٠هـ، انظر: نزهة الألباء: ٢٢٧، بغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٢) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان السيرافي القاضي النحوي، درس علوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، والشعر والقوافي، ببغداد، وأخذ النحو عن ابن السرّاج، من أعلم الناس بنحو البصريين، صنّف في شرح كتاب سِيْبَوَيْهِ، وله كتاب في صنعة الشعر والبلاغة، وكتاب أخبار النحاة أو ما يُسمى بأخبار النحويين البصريين، توفي سنة ٣٦٨هـ، انظر: نزهة الألباء: ٢٢٧- ٢٢٩، معجم الأدباء ٢/ ٨٧٦-٩١٠، إنباه الرواة ١/ ٣٤٨-٣٥٠، وفيات الأعيان ٢/ ٧٨-٧٩، بغية الوعاة ١/ ٥٠٧-٥٠٩، شذرات الذهب ٤/ ٣٦٧-٣٦٩.

(٣) اسمه: محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، اللغوي النحوي الأديب، أخذ عن نفطويه وابن السرّاج، إلى أن كان رأسًا في اللغة، عارفًا بالحديث، له كتاب التهذيب في اللغة، والتقريب في التفسير، وشرح شعر أبي تمام، توفي سنة ٣٧٠هـ، انظر: نزهة الألباء: ٢٣٧-٢٣٨، معجم الأدباء ٥/ ٢٣٢١-٢٣٢٣، بغية الوعاة ١/ ١٩-٢٠..

(٤) ابن فارس: اسمه أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي القَزْوِيْني يكنى بأبي الحسين، كان نحويًّا كوفيًّا، كريمًا جوادًا، واسع العلم باللغة والأدب، شاعرٌ، من تلاميذه بديع الزمان الهمذاني، له المجمل في اللغة، ومعجم مقاييس اللغة، وفقه اللغة، ويُسمّى الصاحبي، ومقدمة في النحو، قيل: إنه توفي بالريّ سنة ٣٩٥هـ، انظر: معجم الأدباء ١/٤١٠-٤١٨، إنباه الرواة ١/ ١٢٧-١٣٠، بغية الوعاة ١/ ٣٥٢-٣٥٣.

(٥) اسمه إسماعيل بن حمّاد الجوهري، كان إمامًا في اللغة والأدب، ذا ذكاء وفطنة وعلم، يُضرب به المثل، قرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، صاحب الصحاح في اللغة، وله مقدمةٌ في النحو، وكتابٌ في العروض، توفي سنة ٣٩٣هـ، وقيل: في حدود ٤٠٠هـ، انظر: معجم الأدباء ٢/ ٦٥٦-٦٦١، بغية الوعاة ١/ ٤٤٦-٤٤٨.

(٦) هو: أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الشاعر المعروف بأبي الطيب المتنبي، من أهل الكوفة، طلب فنون الأدب وعلوم العربية ومهر فيها، شاعر حكيم راجح العقل عظيم الذكاء، فاق أهل عصره بشعره منذ حداثته، وبلغ فيه الغاية، حتى قيل عن شعره: إنه ملأ الدنيا، وشغل الناس، وهو أحد مفاخر الأدب العربي، معظم قصائده دارت حول مدح الخلفاء والملوك، قيل: إنه قُتل هو وابنه غربي بغداد، سنة ٣٥٤هـ، انظر: ديوانه: ٥-٦، نزهة الألباء: ٢١٩-٢٢٣، وفيات الأعيان ١/ ١٢٠-١٢٥.

(٧) هو: أبو فراس الحارث بن أبي العلاء سعيد بن حمدان بن حمدون الحمداني التغلبي الوائلي، ينتسب إلى العرب من جهة أبيه، ومن جهة أمه إلى الروم، وقيل: بل أمه عربية كذلك، كان فارسًا شجاعًا، وشاعرًا مشهورًا بليغًا بارعًا،

=

ولهذه النهضة العظمى في العلوم والآداب والثقافة والفنون بالغ الأثر في تكوين شخصية ابن جنّي الفذّة، فتلقّى العلم على يدِ الكثير من هؤلاء العلماء ومن في منـــزلتهم في عصره، وصار إمامًا من أئمة اللغة والأدب والنحو والصرف، وبارعًا في علم الأصوات والاشتقاق ونحوه، متخصصًا في فتح المقْفَلات وشرح المشكِلات[١]، ولا سيما الإعراب وعِلله، والذي كان يشغل جُلَّ اهتمامه وأغلب درسه، حتى شُهد له بالأستاذية في شتى العلوم العربية، وهو بحقٍّ كما قيل عنه: «القطبُ في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسةُ في الأدب»[٢].

عُرفَ ابن جنّي بطيب الأخلاق والعفة والإخلاص، وكان رجلَ جدٍّ وامرأَ صدقٍ في قوله وفعله، ولم يُعرف عنه ما عُرف عن أمثاله من بني عصره من لهوٍ وشربٍ ومجون، عفَّ اللسان والقلم، يتجنب البذيء من الألفاظ، ولم يكن همه إرضاء سيِّدٍ أو ملكٍ أو حتى مجالستهم كأدباء عصره[٣]، وكان وفيًّا لشيوخه، مُثنيًا عليهم معجبًا بهم، لا يستكبر عن سؤال غيره، فهو ملمٌّ بأخلاق العلماء في البحث والاستقصاء، عميق الثقافة، واسع الاطلاع، غزير العلم والمعرفة، ناثرٌ جيد النثر، نثره متميزٌ بالسلاسة والفصاحة والعبارات الجميلة، وشاعرٌ جيد الشعر؛ ولكنه لم يُعنَ به، فهو مقلٌّ غير مشهور، فقد كان همه العلم مُستغنيًا به[٤]، إلى جانب ذلك ذكاؤه وحذقه، وبراعته وجدُّه في التحصيل والصبر عليه، ودقته في البحث والاستقصاء والاستنباط، ورغبته الشديدة في الدرس والتدريس، ويبدو ذلك واضحًا في مواقفه المختلفة مع العلماء والأدباء والعرب الفصحاء، والتي لخصها بقوله: «فما تُنكر أن يكون ذلك شيئًا طُبعوا عليه، وأُجيئوا إليه من غير اعتقادٍ منهم لعلله»[٥].

ويُمثِّل ذلك سؤاله الدائم للشجريّ الأعرابي أبي عبد الله محمد بن العسَّاف العقيلي

نافس الشعراء، وسابق الأدباء، قيل: إنه قُتِل في واقعة سنة ٣٥٧هـ، انظر: مقدمة ديوانه: ٧- ١٠، وفيات الأعيان ٢/ ٥٨-٦٤.

(١) انظر: مقدمة الخصائص ١/٦٤، ومعجم الأدباء ٤/ ١٥٨٦- ١٥٨٧، إنباه الرواة ٢/٣٣٨.

(٢) عبارة قالها الثعالبي في كتابه: يتيمة الدهر ١/ ١٣٧.

(٣) انظر: مقدمة كتاب الخصائص ١/ ١٤، وانظر: ابن جني النحوي: ٢٦-٢٧.

(٤) انظر: مقدمة تحقيق المبهج: ٢١-٢٢، وابن جني النحوي: ٤٢-٤٥، ٦٩-٧١.

(٥) الخصائص ١/ ٢٣٨.

التميمي ونوادره الطريفة معه[١]؛ شغفًا بفصاحته والتذاذًا بمطاولته، وإيقاظًا لطبعه وفطنته، ولقد قال فيه: «...فحضرني قديمًا بالموصِل أعرابي عقيلي جَوْني تميمي، يُقال له: محمد بن العسَّاف الشجري، وقلَّما رأيتُ بدويًّا أفصح منه»[٢]، ومن مواقفه اللغوية معه: «وسألتُ الشجريَّ يومًا فقلتُ: يا أبا عبد الله، كيف تقول: ضربتُ أخاك؟ قال: كذاك، فقلتُ: أفتقول: ضربتُ أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبدًا، قلتُ: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذاك، فقلتُ: ألستَ زعمتَ أنك لا تقول: أخوك أبدًا؟ فقال: أيشٍ ذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ ألبته، فإنه هو لا محالة»[٣].

ونبغ ابن جنّي في علم التصريف نبوغًا ليس له مثيل، ولا عجب في ذلك، فما سبب ملازمته لأبي علي الفارسي واغترابه عن وطنه الموصل، ومفارقة أهله إلى بغداد إلا مسألة تصريفية أجذت شعلةً من الجد والحماس والمنافسة في قلبه تجاه أبي علي، الذي رآه في مسجد بالموصل، وكان ابن جني يُدرِّس النحو حينها ويتكلم في مسألةٍ صرفية، وهي قلب الواو ألفًا في قال وقام، وناقشه فيها فوجدهُ مقصِّرًا فقال له: «زَبَّبتَ وأنتَ حِصْرِم»[٤]، وانصرف بعدما أثار شيئًا في نفسه، فجدَّ في بلوغه ما بلغ، حتى أدركه ولازمه في حياته أربعين عامًا، إلى أن توفي أبو علي سنة ٣٧٧هـ[٥].

---

(١) انظر: روايته عنه للُّغة في عدة مواضع منها: الخصائص ١/ ٧٦، ٧٨، ٢٤٠، ٢٥٠، والمبهج: ١٤-٢٣٣، وانظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٥- ١٥٩٧، وابن جني النحوي: ٣١، وقد روى كثيرًا عن غيره من الأعراب الذين لم تفسد لغتهم، مُتبعًا في ذلك مَن سبقه من اللغويين، وكان لا يأخذ منهم إلا بعد امتحانٍ وتثبت، وأفرد لذلك بابًا في الخصائص أسماه: (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر)، انظر: الخصائص ٢/ ٥-١٠، وابن جني النحوي: ٢٨-٣١.

(٢) مقدمة الخصائص١/ ١٥-١٦.

(٣) الخصائص ١/ ٢٥٠، ومقدمة تحقيق المبهج: ١٤، معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٥- ١٥٩٦.

(٤) انظر: مقدمة تحقيق المبهج: ١٠، نزهة الألباء: ٢٤٥، بغية الوعاة ١٣٢/٢، ابن جني النحوي: ٣٤-٣٥.

(٥) انظر: مقدمة الخصائص ١/ ١٠، مقدمة تحقيق المبهج: ١٠، نزهة الألباء: ٢٤٥، معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٩، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، أما في وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦، فما أثبته ابن خلكان هو أن ذلك الموقف حدث بعد أن فارق ابن جني أستاذه الفارسي وقعد في الموصل، وقيل: لازمه سبعًا وعشرين سنة، انظر: ابن جني النحوي: ٣٥-٣٦،

=

ومهما قيل من طعْنٍ في صحة هذا الموقف، أو بالمدة التي لازمه فيها إلا أنه لا يمكن أن يُنكَر ما لأبي علي من فضلٍ بعد الله عليه، وأثرٍ كبيرٍ في حياته العلمية والثقافية واضحٍ جليٍّ في كتب ابن جنّي وآثاره، خاصةً عند شرحه لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني[١]-من أثمن ما أُلِّف في هذا العلم- شرحًا وافيًا دالاً على غزارة علمه، وتعمُّقِه في الصرف واللغة، سمّاه المنصف في شرح التصريف[٢].

شيوخه:

كان ابن جنّي وشيخه أبو علي على مذهبٍ نحويٍّ واحد، وهو المذهب البصري، وكلاهما كان لا يُمانع بالأخذ عن غير البصريين من كوفيين وبغداديين وغيرهم، وتوسعا في القياس إلى أبعد الحدود اجتهادًا منهما، إلى أن اشتهرا بآراءٍ لهما مستقلة[٣].

وأخذ ابن جنّي عن غيره كذلك أشياءَ قد لا تُذكر أمام ما أخذه عن شيخه الأكبر أبي علي، الذي يُعدُّ شيخَه الذي لازمه، من هؤلاء:

أحمد بن محمد الموصلي المعروف بالأخفش[٤]، وأبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن

وقد قرأ عليه ابن جني كثيرًا من الكتب أثناء تلك الملازمة منها: كتاب سِيْبَوَيْهِ، وكتاب الهمز لأبي زيد، وكذلك نوادره، وتصريف المازني، والقلب والإبدال، وإصلاح المنطق ليعقوب ابن السكيت، وغير ذلك من الكتب، انظر: سر الصناعة ١/٢٤، ٩٨، ١٦٥، ١٧٥، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٧٧، ٢/ ٥٥٤... وفي غير هذه المواضع، وكتاب المنصف١/ ٦، والخصائص ١/ ٢٥٥، ٣٥٨، ومقدمة تحقيق المبهج: ١٤، ١٦-١٧، ١٩.

(١) أبو عثمان المازني: اسمه بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب بن مازن بن شيبان، نحويٌّ بصريٌّ، إمامٌ في العربية، متسعُ الرواية، وأخذ عن الأخفش، وقيل: أخذ عن الْجَرْمِيّ، وله كتاب التصريف، وعلل النحو، قال عنه المبرِّد: «لم يكن بعد سِيْبَوَيْهِ أعلمَ بالنحو من أبي عثمان»، صنّف في علل النحو والقوافي والعروض، وله من الكتب: كتاب التصريف، وكتاب الألف واللام وغيرهما، توفي سنة ٢٤٨هـ، وقيل: ٢٤٩هـ، انظر: معجم الأدباء ٢/ ٧٥٧-٧٦٥، إنباه الرواة ١/ ٢٨١-٢٩١، بغية الوعاة ١/ ٤٦٣-٤٦٦.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٩، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٧، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢ .

(٣) مقدمة تحقيق المبهج: ١٢-١٨، وانظر: كتاب ابن جني النحوي: ٢٩٠، وابن جني عالم العربية: ٣٨-٤٠.

(٤) هو أحمد بن محمد الموصلي الشافعي، الذي لم يُذكر عنه سوى أنه خامس الأخافشة الأحد عشر، والذين قد يكونون لقبوا بالأخفش لشهرتهم بالنحو نسبة للأخفش المشهور به سعيد بن مسعدة، انظر الخصائص ١/١٠، وبغية الوعاة ٢/٣٨٩.

مِقْسَم[١] والذي يُكثر من ذكره في كتبه[٢]، وكذلك قرأ على أبي الفرج الأَصْبَهَاني[٣]، وروى عن أبي العباس المبرِّد[٤]، أيضًا روى كثيرًا عمّن بقي من الأعراب على فصاحته ووثق بلغته كالشجريّ السابق ذكره، وكان ابن جنّي من المناظرين للمتنبي[٥] في النحو الموجود في شعره حتى تآلفا وتحابا؛ لذا نرى المتنبي لشدة إعجابه بذكائه وحذقه يقول فيه: «هذا رجلٌ لا يعرف قدره كثيرٌ من الناس»[٦]، وإذا سُئِل عن مسألةٍ غامضةٍ في شعره يقول عبارته الشهيرة: «ابن جنّي أعرف بشعري منّي»[٧]، ويعتبر عصر ابن جنّي من العصور الزاخرة بأبرز رجال العلم والأدب؛ حيث تطورت فيه الحياة العلمية تطورًا بارعًا ملحوظًا، في حينِ تدهورت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك[٨].

---

(١) وهو: العلامة المقرئ محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مِقسَم البغدادي، تلميذ ثعلب، أحد قراء بغداد، عالمٌ باللغة والشعر، كان راويًا ثقة، حافظًا للنحو الكوفي، عالمًا بالقراءات، له كتاب فيها أسماه الاحتجاج في القراءات، صنّف العديد من كتب النحو، منها المذكر والمؤنث، ومجالسات ثعلب، وله في التفسير ومعاني القرآن كتابٌ اسمه الأنوار، توفي سنة ٣٥٤هـ، وقيل: ٣٥٥هـ، انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٠٠-١٠٣، بغية الوعاة ١/ ٨٩-٩٠، شذرات الذهب ٤/ ٢٨٦.

(٢) وقد تردد اسمه مرارًا في العديد من كتب ابن جنّي، ككتاب المنصف ٢/ ١٦٠-١٨١-١٨٣-٣٢٥، والمبهج: ٨٧، ١١٦، ١٢٨، ١٦٨، والخصائص ١/ ١٤-١٥، وغير هذه المواضع، انظر: ابن جني النحوي: ٢٨-٢٩.

(٣) كقراءته عليه في كتابه سر الصناعة ١/ ٧٤، قائلاً: «قرأت على أبي الفرج علي بن الحسين عن أبي العباس اليزيدي»، وقد سبقت ترجمته.

(٤) المبرِّد هو: أبو العباس محمد بن يزيد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني، وله كتاب الكامل والمقتضب، كذلك سبقت ترجمته في غير هذا الموضع. انظر: معجم الأدباء٥/ ٢٦٧٨-٢٦٨٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٨، ١٥٩٤، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، ابن جني النحوي: ٤٨.

(٧) انظر: المبهج: ١٦، يتيمة الدهر ١/ ١٢٤، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، شذرات الذهب ٣/ ١٤١، ابن جني النحوي: ٤٧-٤٨، ٦٤.

(٨) انظر: ابن جني النحوي: ١٦، ١٨-٢١، ابن جني عالم العربية: ٢٩- ٣٣.

تلاميذه:

أما تلاميذه في ذلك العصر فهم كُثر نختصرهم بالأشهر وهم:

الشريف الرَّضي[١]، وأبو القاسم الثمانينيّ[٢]، وأولاده الثلاثة: عليّ، وعلاء، وعال، فعلى الرغم من شهرته بكُنية أبي الفتح إلا أن المصادر لم تذكر له ولدًا بهذا الاسم، فما ذُكر غيرُ هؤلاء الثلاثة، وكلهم أدباء فضلاء، خرّجهم والدهم وأحسن إعدادهم، واهتم بخطوطهم خاصة، إلى أن عُدُّوا من صحيحِي الضبط وحسنِي الخط[٣].

آثاره ومؤلفاته:

ولابن جنّي مصنفاته النفيسة، ومؤلفاته الرائعة التي أبهرت المتقدمين في النحو والتصريف، والمتأخرين، وطبعت أثرها في كلِّ ما جاء بعدها من معاجمَ، وأصولٍ نحوية، وكتبِ لغةٍ أو تصريف، ودفعتْ كلَّ من كتب عنها أن يُثني عليه ويُقرَّ بفضله[٤] حتى قيل: «من تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته»[٥]، وأدركها.

ومن آثاره في مختلف علومه من نحوٍ، وصرفٍ، ولغةٍ، وعَروضٍ، وقراءاتٍ، وغيرها:

١) كتاب **الخصائص**[٦]: أو خصائص العربية، وهو أشهر كتب ابن جنّي على الإطلاق؛ إذْ

---

(١) الشريف الرَّضي: هو: أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي البغدادي الشيعي، شاعرٌ فقيه، قيل: إنه صنّف في معاني القرآن ومجازاته كتبًا ليس له مثيل، دلَّت على توسعه في النحو واللغة، إلى جانب ديوانه الشعري، توفي سنة ٤٠٦هـ. انظر: يتيمة الدهر ٣/ ١٥٥- ١٧٨، وفيات الأعيان ٤/ ٤١٤-٤٢٠، شذرات الذهب ٥/ ٤٣-٤٦.

(٢) هو: عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني الضرير النحوي، إمامٌ فاضلٌ، وأديبٌ كاملٌ، أخذ عن أبي الفتح ابن جنّي، له شرح اللُّمع، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٤٤٢هـ. انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٤٣، بغية الوعاة ٢/ ٢١٧.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ٧، المبهج: ١٥، معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٩، إنباه الرواة ٢/ ١٧٥-١٧٦، ٢٨٨، ابن جني النحوي: ٢٥، ابن جني عالم العربية: ١٧.

(٤) ونذكر منهم على سبيل المثال: السيوطي الذي اعترف علنًا بفضل ابن جنّي عليه في كتابه الاقتراح: ٦ قائلاً: «واعلم أني قد استمديتُ في هذا الكتاب كثيرًا من كتاب (الخصائص) لابن جني...».

(٥) معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٧.

(٦) من الكتب اللغوية القيمة التي أقرّ المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها سنة ١٩١٣م، ضمن مشروع إحياء التراث العربي؛ لكنه لم يُنشر حينها كاملاً؛ لعدم توفر النسخ الصحيحة والكاملة، إلى أن تهيأ لدار الكتب المصرية

=

يُعدُّ موسوعةً لغويةً، وعمدةً في أصول اللغة، وفقهها، ونحوها، وصرفها، وأسرار العربية وفلسفتها، وقد قال عنه في مقدمته: «واعتقادي أنه من أشرف ما صُنِّف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر»[(١)]، فلم يكن موجهًا لعموم طلّاب العلم، وإنما هو موجهٌ لجمهور الباحثين على اختلاف اهتماماتهم.

ولقد كان له الأثرُ المحمودُ بين أوساط علماء اللغة والمشتغلين بالعربية وأصولها، يقول ابن جنّي: «وهو كتابٌ يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكُتَّاب، والمتأدبين، التأمُّل له، والبحث عن مستودَعه، فقد وجب أن يُخاطَب كل إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به؛ ليكون له سهمٌ منه، وحِصةٌ فيه»[(٢)].

٢) كتابه **سرُّ صناعةِ الإعرابِ**[(٣)]: كما أشار إليه في أحد المواضع بقوله: «في كتابنا الموسوم بسرِّ صناعة الإعراب»[(٤)]، والذي يُسمِّيه أحيانًا -وذلك من باب الاختصار لا غير- بسرِّ الصناعة[(٥)]، فهو يُعدّ المصدر الأساس بعد كتاب سِيْبَوَيْهِ للدراسات الصوتية لأصوات

نشره بعد الحصول على نُسخِهِ الكاملة والصحيحة بإذن الله، ثم طُبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق محمد علي النجّار في القاهرة سنة ١٩٥٢م- ١٩٥٦م، انظر: مقدمة الخصائص ١/ ٣، وأضواء على آثار ابن جني: ١٧، وابن جني عالم العربية: ٥٧.

(١) مقدمة تحقيق الخصائص ١/ ١.

(٢) الخصائص ١/ ٦٧.

(٣) طُبِع الجزء الأول منه سنة ١٩٥٤م-١٣٧٤هـ، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، وحققه الأستاذ مصطفى السقا ورفاقه محمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين وهذا الجزء انتهى بحرف الكاف، ثم حُقِّق الجزء الثاني منه أحمد رشيد سعيد محمود رسالة ماجستير في الأزهر سنة ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ثم حَقَّق الكتاب كاملاً د. حسن هنداوي في دمشق سنة١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، وقد طبعته دار القلم طبعة ثانية عام ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، انظر: مقدمة سر صناعة الإعراب ١/ ٥-٦، وأضواء على آثار ابن جني: ١٧، وابن جني عالم العربية: ٥٧.

(٤) المحتسب ١/ ٣٩، وكذلك ذكره بهذا الاسم في الخصائص ٣/ ٩٥.

(٥) في مواضع عديدة من كتبه، كالخصائص في ٢/ ١٥، ٨٤، ٢٩٧، ٣/ ٥، والتمام: ٤٣، والمحتسب ١/ ٦٢، وفي كتاب المبهج: ٣١، وكتاب التنبيه: ٤٩، ١٠١، ٤٤٥، ٥٠١، وقد أثار ذلك جدلاً، وأُخذ عليه مأخذ، وقد قيل: إنّ لفظة (الإعراب) كانت طارئةً على عنوانه، انظر: مقدمة كتاب سر الصناعة ١/ ٢١-٢٦، ومقال: (قراءةٌ في سر الصناعة)، نُشِر للكاتب: أ. د محمد بن مريسي الحارثي، في جريدة الرياض عدد ١٣٩٨٩، بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٤٢٧هـ.

العربية، كما بيَّن ابن جني عند تحديد غرضه من تأليفه بقوله: «...أن أضع كتابًا يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم...، وأذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها...»[١].

إلى جانب الدراسات التصريفية التي أصبحت كذلك مع دراسات شيخه أبي علي مصدرًا أساسًا لكلٍّ من جاء بعدهما من علماء التصريف، كما أشار إلى ذلك بقوله: «ثُمَّ أُفرِد فيما بعد لكل حرف منها بابًا أغترِقُ فيه ذكر أحواله وتصرفه في الكلام، من أصليَّته وزيادته، وصحته وعلَّته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه»[٢]، والجمع بين تلك الدراستين كان أمرًا بدهيًّا عند ابن جنّي؛ إذْ لا يمكن أن يخفى عليه ضرورة الاعتماد على الدراسات الصوتية في أي دراسةٍ صرفية أو قضيةٍ لُغوية[٣].

٣) كتاب **اللُّمع في العربية**[٤]: وهو أحد الكتب التي جمع فيها ابن جني جملةً من أحكام النحو، وبعضِ أحكام الصرف، وعلوم اللغة باختصار، وعرض المسائل الظاهرة في عباراتٍ سهلةٍ موجزة؛ بهدف التعليم النحوي، في مثل قوله: «الكلام كلُّه ثلاثة أضرب: اسم وفعل، وحرفٌ جاء لمعنى»[٥]، فاهتمّ به العلماء وظهرت له شروحٌ عديدة[٦].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣-٤.

(٢) نفسه ١/ ٥.

(٣) وكما صرَّح محقق الكتاب د. حسن هنداوي بأن الدراسات الصرفية فيه هي موضوعه الأساسي، وما عدا ذلك مما اشتمل عليه الكتاب من دراسات كالدراسات الصوتية مثلاً، فهي خادمةٌ له، انظر: مقدمة كتاب سر صناعة الإعراب ١/ ١٩.

(٤) نُشر في الكويت سنة ١٩٧٢م، بتحقيق فايز الحمد، ثم في القاهرة سنة ١٩٧٩م-١٣٩٩هـ، بتحقيق حسين محمد شرف، وطُبع ببغداد سنة ١٩٨٢م-١٤٠٢هـ، وقيل: ١٩٨٥م، بتحقيق الأستاذ حامد المؤمن، وبعد ذلك نُشرت له طبعةٌ بتحقيق د. سميح أبو مغلي بعمان، سنة ١٩٨٨م، انظر: مقدمة اللُّمع في العربية: ١٢-١٣، أضواء على آثار ابن جني: ١٩، وابن جني عالم العربية: ٥٨، وقد ورد بمسمى اللُّمع في النحو انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٥) اللُّمع في العربية: ١٥.

(٦) أهمها: شرح اللُّمع لتلميذه أبي القاسم الثمانيني، وشرح اللُّمع للتبريزي، وكتاب الغُرّة في شرح اللُّمع لابن الدّهان في ثلاثة مجلدات، والمتّبع في شرح اللمع لأبي البقاء العُكْبَرِيّ، وتوجيه اللُّمع لابن الخبّاز، وشرحٌ لم يتم لابن الخشّاب، انظر: مقدمة اللُّمع في العربية: ١١، معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ٤/ ١٤٩٥، ٤/ ١٥١٦، ٦/ ٢٨٢٥.

٤) كتاب **المُنصِف** وهو شرحٌ لكتاب التصريف للمازني[١]: يُفسِّر فيه الغامض، ويوضِّح المشكل، ويستحضر الأشباه والنظائر، إلى أن أصبحت مادة هذا الكتاب مُغنيةً عن غيره في مسائل التصريف، كما أشار إلى ذلك في مقدمته قائلاً: «ولا أدعُ فيه بحول الله وقوته غامضًا إلا شرحتُه، ولا مُشكلاً إلا وضحته، ولا كثيرًا من الأشباه والنظائر إلا أوردته؛ ليكون هذا الكتاب قائمًا بنفسه، ومتقدِّمًا في جنسه»[٢].

٥) كتابه المسمّى **بالتصريف الملوكي**[٣]: الذي ضمّنه دراساتٍ لغوية في قواعد التصريف، ويقول في مقدمته: «هذه جُملٌ من أصول التصريف يقرُبُ تأمُّلُها، وتَقِلُّ الكُلفةُ على ملتمِس الفائدةِ منها، قليلة الألفاظ كثيرة المعاني»[٤].

٦) **المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات**[٥]: وهو من كتب الأصول، وفيه يربط ابن جنّي القراءات القرآنية بقواعد لغات العرب ولهجاتها، فاجتمع به الإعجاز القرآني مع الدرس اللُّغوي، ولم يكتفِ بقراءات السبعة؛ بل تعداها كذلك إلى العشرة، وقلةٌ مَن فعل، وقد عُدَّ تكملةً لكتاب شيخه أبي علي (الحجّة في القراءات السبعة)[٦].

---

(١) كما يذكره صاحب الخزانة بقوله: «قال ابن جني في المنصف، وهو شرح تصريف المازني» ٣/ ١٥٣، وصدر في ثلاثة أجزاء حققها إبراهيم مصطفى عضو المجمع اللغوي بالقاهرة، وعبد الله أمين، ونشرتها مطبعة مصطفى البابي الحلبي في طبعتها الأولى سنة ١٣٧٣هـ، انظر: مقدمة المنصف ١/ ٣-٤، وأضواء على آثار ابن جني: ٢٠، وابن جني عالم العربية: ٥٨، وورد بمسمّى تفسير تصريف المازني في معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٨، وبمسمّى المصنَّف في شرح التصريف في نزهة الألباء: ٢٢٨، وشرح تصريف المازني في بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٢) المنصف ١/ ١.

(٣) نُشر على يد أحد المستشرقين باللاتينية سنة ١٨٨٥م، وبعد ذلك طُبع بعناية في مصر سنة ١٩١٣م، وأخيرًا طبعته دار المعارف سنة ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، بتحقيق محمد سعيد النعسان، انظر: التصريف الملوكي: ١، وأضواء على آثار ابن جني: ١٧، وابن جني عالم العربية: ٥٦.

(٤) التصريف الملوكي: ٢.

(٥) طُبع في القاهرة بجزأين الأول سنة ١٩٦٦م، والثاني سنة ١٩٦٩م، بتحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل، وطُبع طبعة ثانية أيضًا في جزأين سنة ١٤٠٦هـ، أعدّها وقدّم لها الأستاذ محمد بشير الأدلبي، انظر: كتاب المحتسب المقدمة ١/ ٤، وأضواء على آثار ابن جني: ٢٠، ابن جني عالم العربية: ٥٨.

(٦) انظر: مقدمة كتاب المحتسب ١/ ١.

٨) كذلك له مسائلٌ متنوعة في أوجه العربية: أملاها على تلاميذه من خاطره[١]، وجُمعت تحت مُسمّى **الخاطريات**[٢]، واهتمَّ بها الكثيرُ من العلماء، ونقل منها الكثير مصرِّحين بذلك[٣].

٩) شرحان لديوان المتنبي: أحدهما يُدعى **بالشرح الكبير**[٤] ولقد ورد بأسماء مختلفة منها الفِسْرُ، أو الفَسْر، والنَّشْر، والآخر هو **الشرح الصغير**[٥] الوارد بمسمى الفَسْر الصغير، وهو شرحٌ لمعانيه فقط، وسُمِّي أخيرًا بعد تحقيقه بالفتح الوهبي على مشكلات المتنبي[٦].

١٠) كتابه **التمام في تفسير أشعار هذيل**[٧]، وقد ذُكر باسم التمام في شعر الهذليين[٨]، أو يُكتفى عند ذكره بعنوان (التمام)[٩]، وأشار إليه ابن جنّي في كتابه الخصائص قائلاً:

---

(١) انظر: أضواء على آثار ابن جني: ٣٤-٣٥.

(٢) طُبِع قسمٌ من الكتاب في بيروت سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، تحت عنوان (كتابٌ مجموعٌ في علم البلاغة)، بتحقيق الأستاذ علي ذو الفقار شاكر، والذي أثبت بدوره وبالطرق العلمية نسبته إلى ابن جنّي، وأنه قطعة من المسائل الخاطريات، والتي استُدرِكت بعد ذلك ونُشرت بعنوان (بغية الخاطريات)، أو بالأصح (بقيَّة الخاطريات) عام ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، من ضمن منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق، وقد علّق عليها وحققها د. محمد أحمد الدالي، انظر: بقيَّة الخاطريات: ٣، وأضواء على آثار ابن جني: ١٥، ٢٠.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٣٥٣-٣٥٤، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٤٣، وكذلك في كتابه الأشباه والنظائر ٣/ ٣١١، وخزانة الأدب للبغدادي ٥/ ٤٣٨.

(٤) طُبع ببغداد على جزأين، الجزء الأول سنة١٩٦٩م، والثاني سنة١٩٧٧م، وقيل: إن د. صفاء خلوصي حققه كاملاً سنة١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، وطبع كاملا بتحقيق د. رضا رجب، كما حققه د. إبراهيم البطشان، وطبعه بدار المنهاج عام ٢٠١٣م، انظر: أضواء على آثار ابن جني: ١٩، وابن جني عالم العربية: ٥٨.

(٥) طُبع ببغداد سنة ١٩٧٣م، بتحقيق د. محسن غيّاض، وطبع بتحقيق د. عبد العزيز المانع، انظر: أضواء على آثار ابن جني: ١٨، وابن جني عالم العربية: ٥٨.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وفيات الأعيان ٢/ ٤٤١، ٣/ ٢٤٧-٢٤٨، وابن جني النحوي: ٥٠-٥٢، وأضواء على آثار ابن جني: ١٨-١٩.

(٧) أُعيد نشره في بغداد سنة ١٣٧١هـ-١٩٦٢م، وقيل: ١٣٨١هـ، بتحقيق د. أحمد ناجي القيسي ود. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، انظر: التمام: ٣-٨، أضواء على آثار ابن جني: ١٧، وابن جني عالم العربية: ٥٦-٥٧.

(٨) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦.

(٩) كما في خزانة الأدب ٦/ ٥٥٤.

«وقد ذكرنا هذا في كتابنا شعر هذيل»[١].

كما اهتم بحماسة أبي تمام فأفرد لها عدة كتب منها:

١) **المُبهِج** في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة[٢]، والذي تضمَّن شرحًا وتفسيرًا لمائتين وواحدٍ وعشرين شاعرًا من شعراء الحماسة، ولم يستوفِ شعراء الحماسة جميعهم، وكثيرًا ما يُجمع معه كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة اقتداءً بمؤلفهما ابن جنّي[٣]، كما فعل ابن ملكون الحضرمي[٤]، فجمعهما في كتاب واحد أسماه: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج[٥].

٢) كتاب **التنبيه**[٦] الذي سندرس بعضَ مسائله، وسنتعرض لها بالتفصيل لاحقًا، وهو كتاب ضخمٌ في شرح ما أشكل من أبياتٍ في ديوان الحماسة لأبي تمام شرحًا لُغويًّا ونحويًّا.

أشار إليه ابن جنّي في أحد إجازاته العلمية[٧] بقوله: «كتابي في شرح مستغلق أبيات

---

(١) ١/ ١٢٤، أيضًا ذكره في الخصائص نفسه باسم: في ديوان هذيل ١/ ١٥١.

(٢) طُبع في دمشق سنة ١٣٤٨هـ طبعةً خالية من التحقيق والضبط، ثم طُبع في بيروت سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، بتحقيق د. حسن هنداوي، ثم في دمشق سنة ١٤٠٨هـ، بتحقيق مروان العطية وزميله شيخ الراشد، انظر: المبهج: ٥-٧، أضواء على آثار ابن جني: ١٩، وابن جني عالم العربية: ٥٨، وذكره ابن جنّي في الخصائص باسم: تفسير أسماء شعراء الحماسة فقط ٢/ ١٩٧، معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٨، وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٦.

(٣) عندما أشار إليه في إجازته العلمية -التي سنذكرها- مُلحقًا له بكتابه التنبيه قائلاً: «كتابي في شرح مستغلق أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعرائها»، معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٨، وكذلك وُجد تحت مُسمّى: شرح ديوان الحماسة، وتارةً باسم: إعراب الحماسة، انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٧-١٥٩٩، وأضواء على آثار ابن جني: ٢٥.

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمي الأشبيلي، نحوي لغوي، صنّف بالإضافة إلى إيضاح المنهج شرحًا لحماسة أبي تمام، وكتاب النكت على تبصرة الصيمريّ في النحو وغيرها، توفي سنة ٥٨٤هـ، انظر: ترجمته في الوافي بالوفيات ٦/ ٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٤٣١، ومعجم المؤلفين ١/ ٧١.

(٥) قائلاً في ذلك: «هذا كتابٌ جمعتُ فيه بين كتابَي أبي الفتح اللذَيْن وضعهما على حماسة أبي تمام حبيب بن أوس... وسمَّى أبو الفتح أحد هذين الكتابين المبهج، وسمَّى الكتاب الثاني التنبيه». انظر: أضواء على آثار ابن جني: ٢٥-٢٦.

(٦) ورد الحديث عن طبعاته وتحقيقاته في مقدمة هذا البحث.

(٧) والتي ذكرها صاحب معجم الأدباء وهو: ياقوت بن عبد الله أبو عبد الله شهاب الدين الرومي الحموي، من

=

الحماسة»[١]، وذُكر أيضًا باسم تفسير أبيات الحماسة[٢] بقوله في كتابه المحتسب: «في كتابنا الموسوم بالتنبيه، وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة»[٣].

وفاته:

تُوفي رحمه الله-بعدما انتهت به رحلاته العلمية، والتي تنقَّل فيها بين الموصلِ وحلب وواسط[٤]-في بغداد، والتي اتخذها بعد ذلك مقرًّا له سنة ٣٩٢هـ، وهذا ما يكاد يُجمع عليه الرواة، وقيل: تُوفي سنة ٣٧٢هـ، وهذا قد يكون تحريفًا أو خطأً مطبعيًّا؛ لأننا لو ربطنا وفاته بوفاة شيخه أبي علي الفارسي المتفق عليه من الرواة سنة ٣٧٧هـ، لتأكد لنا استحالة قبول ذلك؛ لثبوت حياة ابن جنّي بعد شيخه، وتصدُّرِه المكانة العالية ببغداد، وقيل أيضًا: ٣٩٣هـ[٥].

خلال إجازةٍ كتبها ابن جني لأحد تلاميذه، يقال له: الشيخ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر، أورد فيها معظم مؤلفاته إن لم يكن كلها، وقد جاء في أولها: «قد أجزت للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر -أدام الله عزه- أن يروي عني مصنفاتي وكتبي، مما صححه وضبطه عليه أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري -أيد الله عزه- عنده منها...»، ثم ذكر من الكتب: كتاب الخصائص، والتمام في تفسير أشعار هذيل، وسر صناعة الإعراب، وتفسير تصريف المازني، وشرح المقصور والممدود لابن السِّكِّيْت، وتعاقب العربية، وتفسير ديوان المتنبي الكبير ويُسمّى الفسْر، وتفسير معاني ديوان المتنبي، وهو شرح ديوان المتنبي الصغير، واللمع في العربية، ومختصر التصريف المشهور بالتصريف الملوكي، ومختصر العروض والقوافي، والألفاظ المهموزة، والمتقضب، وتفسير المذكر والمؤنث ليعقوب (وقد ذكر أنه لم يتمه)... إلخ، وكتبًا أخرى لم تتضمنه هذه الإجازة منها: كتاب المحتسب في شرح الشواذ. انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٧-١٦٠٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢، كذلك تتبعها الأستاذ محمد النجار في مقدمة الخصائص، وبعده الأستاذ فاضل السامرائي في كتابه ابن جني النحوي: ٨٤-٩٣، وأعدّ لها الأستاذ غنيم الينبعاوي كتابًا خاصًّا بالمطبوع منها والمخطوط والمفقود، أسماه أضواء على آثار ابن جني في اللغة: ١٧-٧١.

(١) معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٨، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٢) في الخصائص ٢/ ٤٠٥، وانظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤١١.

(٣) ١/ ١٩٣.

(٤) انظر: مقدمة سر صناعة الإعراب ١/ ١١، والخصائص ١/ ١٢١، ٢/ ٨٨، ٣/ ٦٢، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٠، وابن جني النحوي: ٢٤.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ٦-٧، ومعجم الأدباء ٤/ ١٥٨٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وابن جني النحوي: ٢٥.

ب- كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:

الفكرة والمضمون:

الحماسة هي ديوان شعري من مختارات الشاعرِ العباسيِّ أبي تمام حبيب بن أوس الطائي[١]، الذي نال ثقة اللغويين، فصار مصدرًا للاستشهاد والاحتجاج اللغوي، عانقت شهرته عنان السماء، فعُني به الكثير من العلماء قديمًا وحديثًا، وتناولوه بالتحقيق والتفسير والنقد، وكان لابن جني في القرن الرابع الهجري سهمٌ في ذلك، فخصّه بكتابين من مصنفاته، بعدما لاحظ أن كلَّ مَن سبقوه شرحوا أخباره وفسّروا معانيه، ولم يتعرضوا لما فيه من إعرابٍ، وتصريفٍ، أو اشتقاقٍ، وعَروضٍ وقوافٍ، فقرَّر أن يقف على ما فيه من مسائلَ مُشكلة في هذه العلوم، وفسَّرها وشرحها شرحًا لُغويًّا صرفيًّا نحويًّا.

فصنّف كتاب المبهِج في تفسير أسماء شعراء الحماسة السابق ذكره والإشارة إليه، وكتابه هذا التنبيه الذي ناقش فيه مسائله الإعرابية والصرفية، والعروضية مستنبطًا مادتها من النصوص الشعرية التي حواها الديوان، وصرَّح بهما في أكثر من موضع من كتبه[٢].

لقي كتابه التنبيه اهتمامَ الدارسين قديمًا، كبدر الدين الزركشي[٣]، الذي نقل منه في كتابه البرهان في علوم القرآن[٤]، كما نقل منه عبد القادر البغدادي[٥] في خزانة الأدب[١].

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) فقد ذكر التنبيه في كتابه المحتسب باسم (التنبيه) ١/ ١٩٣ بقوله: «كتابنا الموسوم بالتنبيه، وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة»، كما ذكره في كتابه الخصائص٢/ ٤٠٥، ووُجد تحت مسمّى (شرح ديوان الحماسة)، وتارةً باسم (إعراب الحماسة). انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٧-١٥٩٩، وأضواء على آثار ابن جني: ٢٥.

(٣) وهو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، علمٌ من أعلام الفقه والحديث، والتفسير وأصول الدين، تفقّه بمذهب الشافعي، وله من الكتب غير البرهان، كتاب الإجابة، وكتاب إعلام الساجد بأحكام المساجد، وله تفسير للقرآن الكريم، إلى غير ذلك من الكتب، توفي سنة٧٩٤هـ بمصر. انظر: مقدمة البرهان في علوم القرآن ١/ ٣-١٢، وشذرات الذهب ٨/ ٥٧٢-٥٧٣.

(٤) ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٢٥٦ وأشار إليه باسم التنبيه.

(٥) وهو: عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي، اشتغل بالعلم واللغات، فإلى جانب العربية اهتمّ بالفارسية والتركية، ودرس علوم العربية دراسة واسعة، توفي سنة ١٠٩٣هـ، انظر: مقدمة الخزانة ١/ ٣-١١، والأعلام ٤/ ٤١.

أما مضمون التنبيه فهو قائم على توجيه الاهتمام والتركيز بشكلٍ رئيسٍ وطاغٍ إلى الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية، وإن كانت الأبنية الصرفية ووجوه الإعراب هي الغالبة على بحثه وتحليله، في أسلوبٍ جامعٍ بين الجانب النظري والتطبيقي[٢].

ولقد صدر هذا الكتاب في عصرٍ ذهبي، ونهضة عظمى في العلوم والآداب والثقافات والفنون، ومن أشهر ما عاصره من مصنفات القرن الرابع الهجري آنذاك والتي عُنيت بالتحليل النحوي وشروح الشواهد: كتاب (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، للشيخ أبي علي الفارسي المشهور بإيضاح الشعر، والذي احتوى على علمٍ عظيمٍ وشواهدَ شعريةٍ غزيرةٍ ومسائلَ نحويةٍ نادرة[٣].

وكتب شروح أبيات كتاب سِيْبَوَيْهِ[٢] ككتاب (تفسير أبيات كتاب سِيْبَوَيْهِ)، لأبي جعفر النحاس[٤] و(شرح شواهد سِيْبَوَيْهِ)، لأبي سعيد السيرافي[٥]؛ ولكنَّ كليهما شروح لم تتعدَّ التحليلات النحوية والتفسيرات المعنوية التي لا تُقارن بضخامة عمل ابن جني تجاه أبيات الحماسة، وشموله العلمي في كل مسألة فيها للإشكالات اللغوية المتعددة، سواء أكان الإشكال في الإعراب أم في الصرف أم قي الاشتقاق والعروض والقوافي، حتى أصبح ثروةً

---

(١) ١/ ٣٨٦، ٤٥٢ وأشار إليه باسم إعراب الحماسة.

(٢) انظر مقالاً بعنوان: (منهج ابن جني في كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) للدكتور عبد الكريم مجاهد قراءة ومراجعة، الجامعة الهاشمية، بحث من بحوث مجلة مجمع اللغة الأردني.

اسمه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ويقال أبو الحسن، المعروف بسِيْبَوَيْهِ، إمام البصريين، والعلّامة في النحو، أخذ عن الخليل، ويونس، له الكتاب الذي لم يسبقه إليه أحد، توفي سنة ١٨٠هـ. انظر: معجم الأدباء ٤/ ٢١٢٢-٢١٢٩، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦- ٣٦٠، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣-٤٦٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، وباسم سِيْبَوَيْهِ يشير إليه ابن جني في أغلب مواضعه بكتاب التنبيه: ١٠-١١، ١٨-١٩، ٣١، ٣٣، ٣٦-٣٧، ٥٦،... وغيرها من المواضع، وقد يُشير إليه بصاحب الكتاب في مواضع أخرى في التنبيه كذلك ١٧، ٣١، ٣٦، ٤٣، ٤٥، ٥٦، ١٦٠، ١٦١، ٢١٧،... وغيرها.

(٣) وسُمي بإعراب الشعر، انظر: الخزانة ١/ ١٨، ٢٠٥، وكتاب الشعر انظر: أيضًا الخزانة ٦/ ٢٥٩، ٥٣٤.

(٤) اسمه أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، المعروف بأبي جعفر النحاس النحوي المصري، له مصنفات عديدة في إعراب القرآن، ككتابيه: الإعراب، والمعاني، انظر: معجم الأدباء ٤/ ٢٢٤-٢٣٠، إنباه الرواة ١/ ١٣٦-١٣٩، وفيات الأعيان ١/ ٩٩، وشذرات الذهب ٢/ ٣٤٦.

(٥) سبقت ترجمته.

لغويةً نحويةً صرفيةً منذ ذلك العصر حتى حين، واصفًا له في مقدمته بقوله:

«لستُ أعمله لمبتدئ ولا متوسط، وإنما أخاطب به من قد تدرَّب فكرُه وقَوِيَ نظرُه»[1].

(١) التنبيه: ٧.

الفصل الأول

المعالم المنهجية لكتاب التنبيه

ويشتمل على ما يلي:

المبحث الأول: طريقته في تناول أبيات الحماسة.

المبحث الثاني: مصادره.

المبحث الثالث: أدلته الإجمالية في التوجيه.

المبحث الأول: طريقته في تناول أبيات الحماسة:

نلحظ في كثيرٍ ممَّن تناول الأبيات الشعرية في دراساته وأبحاثه سيطرةَ فكرة شرح أخبارها، ومناسبات ورودها، وتفسير معانيها، فقد يقفون على ديوان شاعر من الشعراء إما بتتبع دقيق لأبياته، أو بتتبع انتقائي بحسب ما يرونه مناسبًا للاستشهاد به في موضوعاتهم، ومن الممكن أيضًا أن تكون شواهدهم من مصادر متعددة، وشعراءَ عِدَّة يطبقون عليها مسائلهم، ويناقشون فيها قضاياهم، ويصنفون أبوابهم.

وابن جنّي في مقدمة كتابه حدَّد هدفه وغايته من أبيات ديوان الحماسة، وكان دقيقًا في ذلك، فلم يصنفه إلا بعدما تقدَّمت سِنُّه، وتمكَّن من فنون العربية في مصنفاته السابقة له والعديدة، التي وثَّق منها الكثير، فهو أمام ما أُلِّف وكُتِب حول أبيات الحماسة من شروح ودراسات، اتخذ مسلكًا فريدًا ومنهجًا خاصًّا به كعادته، توضحه عبارته القائل فيها: «وتحاميتُ شرح أخبارها أو تفسير معانيها»[(١)]؛ لأن غالب الدارسين آنذاك لم يخرجوا في دراساتهم لها عن الطابع الأدبي الذي يُعنى بتقويم النص وتفسير معانيه، وتحقيق روايته وتعقُّبها والتدقيق، في صحتها.

وهذا كله لم يشغل أبا الفتح في شرحه، ومن الممكن أن يكون قولُه: «فإن هذا الكتاب لستُ أعمله لمبتدئٍ ولا متوسط، وإنما أخاطبُ به من قد تدرَّب فكره وقَوِيَ نظرُه»[(٢)]؛ سببًا لعدم توجيه العناية إلى المعاني المعجمية للمفردات، ولا إلى شرح الأبيات شرحًا أدبيًّا، إلا ما اقتضته ضرورةُ شرحٍ وفضُّ إشكالٍ، وتعامل مع نصوصه صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا بحسب الإشكال اللغوي الذي يراه، فهو يُفسِّر التفسير اللغوي الذي لا استطراد فيه.

وعلى هذا النحو يندرج تحت ما يُسمَّى بالتطبيق اللغوي، والتدريب العملي لطُلاَّبِ العربيةِ بالشواهد والأمثلة، وهو في أغلب المواضع يُثبت تلك الغاية، ويوجِّه خطابًا للدارس كقوله: «فاعرفه»[(٣)]، وقوله: «فاعرف صحة الغرض في هذا الموضع؛ فإنه طريق ضيِّق»[(٤)].

---

(١) التنبيه: ٥.

(٢) نفسه: ٧.

(٣) نفسه: ١٣.

(٤) نفسه: ٨١.

وقد يكون السبب أيضًا ما ذكره في بداية مقدمته: «أجبتك أيّدك الله إلى ملتمسك من عمل ما في الحماسة من إعراب»[١]، فهو في ذلك يُشير إلى الدافع لتأليف كتابه، إلى جانب الدوافع المتأصلة في ابن جني عند تأليف أي كتاب، والتي منها: دأبه على الكشف عن أسرار اللغة العربية، ومحاولة إقامة الأدلة على إثبات إتقانها وإحكامها وجودة صنعتها، بالإضافة إلى شعوره الدائم بواجبه تجاه حاجة هذه اللغة لأمثاله، وحاجة أبنائها لمثل أصوله في كل عصرٍ من العصور.

أما عرضه فقد كان انتقائيًّا في اختياره، بمعنى أنه لم يقم بشرح جميع المقطوعات الواردة في ديوان الحماسة، ولم يتتبعها كلها؛ بل كان يختار من كل مقطوعة حماسية بيتًا أو بيتين، وفي كل مرة يُركِّز حول إشكالية لغوية معينة، صوتية كانت أو صرفية، أو نحوية، أو عروضية.

والتزم عند تصنيفها تصنيفَ أبي تمام حسب موضوعاتها وأغراضها الشعرية، من حماسة ورثاء، ونسيب وهجاء، وغيرها، وكما استحوذ موضوع الحماسة على النصيب الأكبر في ديوان أبي تمام حتى عُنوِن به، فالتنبيهُ سائرٌ على نهجه.

وبالنسبة إلى عرضه للشواهد فهو يوردها كاملة، أي يذكر البيت الشاهد كاملاً ولم يكتفِ بالشطر الشاهد على مسألته، ولا يقف عند تفسير معانيها ولا ألفاظها إذا لم تتعلق بمشكلٍ نحوي أو صرفي أو لغوي يودُّ إيضاحَه، وكشفَ غموضِه، ويظهر في كل ذلك رصانة اللغة لديه، وأثر المنطق في تحليلاته وشرحه.

أما أثناء عرضه لمادته العلمية فنجده يستقصي ويطرح الأسئلة، ويجيب عنها كالأستاذ في درسه، ويُكثر فيها من صيغ الخطاب كأسلوبه في: «وإن قلتَ: فأين جواب...؟»، «قيل:...»، أو «فالجواب...»[٢]؛ لإثبات مسائله النحوية، وكذلك يستخدم أسلوب السبر والتقسيم عن طريق طرح الافتراضات ونفيها واحدًا واحدا؛ لإثبات صحة رؤيته

(١) التنبيه: ٥.

(٢) في عدة مواضع مع اختلاف الأسلوب.

اللغوية والوصول إليها عن طريق القسمة العقلية، كما في قول سيَّار بن قصير[١]:

لو شـــهدت أمُّ القُدَيْـــد طعاننـــا .بمرعش خيل الأرمـــني أرنَّـــتِ[٢]

فهو في هذا البيت يذكر للباء عدة أوجه: أحدها أن تكون متعلقة بالطعان المصدر، أو أن تكون حالاً مقدمًا على صاحبه، أي طعاننا خيل الأرمني .بمرعش .بمعنى كائنة .بمرعش، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير (نا) في (عاننا) أي طعاننا ونحن في ذلك الموضع، ولكن لا يجوز أن تكون متعلقة بـــ(شهدت)، أي لو شهدت .بمرعش: «وذلك أنك إذا فعلت هذا أدّاك إلى الفصل بين الموصول وصلته»[٣]، وكذلك لا يجوز أن تكون حالاً من (أم القديد) للفصل أيضًا، ولا أن تكون حالاً من الضمير في (أرنَّت)، ولا منصوبة به للفصل كذلك، ولا حالاً من (طعاننا)...، وهكذا يستمر بإعمال عقله ليَبطُل ما لا يُثبته، ويَتعيّن ما أثبته وأقرّه.

أو في قول تأبّط شرًّا[٤]:

هما خُطتا: إمـــا إســـارٍ ومنـــة و إما دمٍ، والقتل بالحر أجدرُ[٥]

---

(١) هو: سيَّار بن قصير شاعرٌ جاهلي، وقد قيل: إنه طائي، أحد بني طيّئ، ولم يُعثر على ترجمةٍ له، انظر: المبهج: ٩١، والتنبيه: ٨١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٨٤-٨٥.

(٢) أمُّ القُدَيْد: قيل: إنها امرأته، والمرعش: اسم لموضع أحد ثغور أرمينية، والأرمني: هو الرجل المنسوب إلى أرمينيـــة، أما قصده بأرنّت فهي كلمة مأخوذة من الرنين، وهو صوت صياح وبكاء، هذه المرأة لو حضرت تلك المعركـــة، انظر: ديوان أبي تمام: ٣٧-٣٨، التنبيه: ٨١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٨٥، ولسان العرب ١٣/ ١٨٧ (ر م ن)، وقد ورد البيت برواية (فلو أبصرت... .بمـــرعش رهـــط الأرمني) في لسان العرب ٦/ ٣٠٤ (ر ع ش) بلا نسبة.

(٣) التنبيه: ٨٢.

(٤) تأبّط شرًّا: هو: أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من مضر، شاعر عدّاء، من فُتَّاكِ العربِ في الجاهليـــة، سُـــمِّي بذلك لأنه أخذ سيفًا تحت إبطه وخرج، فقيل لأمه: أين هو؟ فقالت: لا أدري تأبَّطَ شرًّا وخرج، قُتـــل في بـــلاد هُذيل، وأُلقي في غارٍ يُقال له: رحمان، انظر: ديوان تأبط شـــرًّا وأخبـــاره: ٢٦٣-٣٣١، الأغـــاني ١٨/ ٢٠٩، والمبهج لابن جني: ٧٨، والخصائص ٢/ ٤٠٥، والتنبيـــه: ٤٦، شـــرح ديـــوان الحماســـة للمرزوقـــي ١/ ٧٤ و٢/ ٨٢٧، مغني اللبيب ١/ ٥٠١، وخزانة الأدب ١/ ١٣٧-١٣٨.

(٥) ستأتي دراسة هذا البيت عند تحليل هذه المسألة بالتفصيل لاحقًا، انظر: ديوان تأبط شرًّا وأخباره: ٢٨٤، والتنبيه: ٤٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٧-٧٩.

ففيه قال ابن جني: «أما من جرَّ إسار ومنة فأمره واضح، وذلك أنه حذف النون للإضافة...»[١]، وذكر له وجهًا آخر بقوله: «أما الرفع فطريف المذهب، وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة»[٢]، كقوله تعالى: ﴿فَأَعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾[٣]، وبعد ذلك انصرف عنهما بقوله: «ويجوز فيه عندي وجه أعلى من هذا؛ لضعف حذف نون التثنية عندنا، وهو أن يكون على وجه الحكاية»[٤]، وهكذا في غيرها من المواضع التي سنعرض لها بالتفصيل والتحليل...، دائمًا ما يطرح للمسألة عدة أوجه ويخلص أخيرًا بها إلى ما يأنس إليه ويراه صائبًا قريبًا لتوجهه الذهني.

(١) التنبيه: ٤٧-٤٨.

(٢) نفسه: ٤٧-٤٨.

(٣) سورة التوبة: ٣.

(٤) التنبيه: ٤٩.

المبحث الثاني: مصادره:

لغزارة مسائل التنبيه المشكِلة وتنوعها، وشمولها فروع الدراسة اللغوية من إعرابٍ وتصريفٍ أو اشتقاقٍ وعروضٍ وقوافٍ -كما بيَّن ابن جني في مقدمته-[١]؛ تنوعت مصادره التي أثبتت تمكُّنه وسعة علمه، وازدهار عصره، ووفرته بأئمةٍ تخرَّج على أيديهم تلامذةٌ أعلامٌ في مختلف فنون العلم آنذاك، فألقى بين أيدينا ثروةً ضخمةً من تراثه وتراث أسلافه في علوم العربية، بعدما استقى منها؛ ليُفيد بعدما استفاد من تلك المناهل التي نقل منها بطرقٍ مختلفةٍ مباشِرةٍ وغير مباشرة، من رجالٍ وكتبٍ ومذاهبَ سأذكرها إجمالاً.

وأول ما نلحظه من مصادره:

أ) **شيوخُه**، وهم ممَّن أخذ منهم وتعرّض لآرائهم بتأييدٍ أو غيره بمختلفِ طرق النقل منهم، وعلى رأسهم:

١) شيخه الذي لازمه ونقل علمه أبو علي الفارسي[٢]، والذي بفضل الله ثم بفضله حصل على الإمامة في علوم العربية، فلا ينأى عن ذكره مرارًا وتكرارًا متى ما استدعاه تحليلُ مسألةٍ أو فضُّ إشكالٍ يستوجب دعمَ دليلٍ، أو تعليلٌ ارتشفه منه أو اقتبسه من أحدِ دروسه ومواقفه معه، وفي كل المواضع لا يذكره إلا بكنيته أبي علي، وأكثر ما يأخذ عنه سماعًا مباشرًا من إملاءاتٍ وملاحظاتٍ لا نُبالغ في القولِ بأنها أكثر المصادر التي اعتمدها ابن جني في مصنفاته؛ ولذلك نجد تنوعًا في طرق الإحالة إليه بقوله أحيانًا: «قال لي أبو علي»، «وأنشدنا أبو علي»، «وسألتُ أبا علي»، «وقرأته على أبي علي»، «وكان أبو علي يستحسن هذا»، «فرأيتُ أبا علي قد ذكر هذا البيت»، أو عن طريق كتبه -كما سيرد-.

٢) ويحظى إمام النحويين سِيْبَوَيْهِ[٣] بالنصيب الأوفر في مصادر ابن جني بعد شيخه الفارسي، والذي يُظهر تأثره به، من خلال إشاراتِه وشيخه أبي علي الواضحة بانتمائهما

---

(١) انظر: التنبيه: ٥.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبقت ترجمته.

لمدرسته البصرية في عدة مواضعَ وآراءٍ تبنَّياها، كذلك التكرار الدائم لكلمة (أصحابنا)، والمعنيُّ بها البصريون، كما يقول ابن جني: «وحكى أصحابنا»[١]، وقوله: «وهذا عندنا نحن مدفوع، وهو مقبول على قول الكوفيين»[٢]، وكذلك يقول في موضع آخر: «كذا قياس مذهبنا نحن، فأما الكوفيون...»[٣].

٣) وبصريته هذه التي ينادي بها لم تمنعه من التعرض لبعضٍ من آراء الكوفة، كعرضه لآراء الكسائي[٤]، واستحسانها أحيانًا قائلاً في أحدِ مسائل التنبيه: «غير أن الكسائي ذهب فيه مذهبًا حسنًا»[٥]، وكان مثلَه في ذلك شيخه أبو علي، إذ يقول عنه: «وهذا قول الكسائي، وكان أبو علي يستحسن هذا»[٦]، وقد يعارضه باستخدام أسلوب: «وهذا شيء لا يثبته أصحابنا»[٧].

٤) ونجد لتلميذِ الكسائي النجيب الفرّاء[٨] آراءً طرحها ابن جني وناقشها بموضوعيةٍ بعيدةٍ عن التحيُّز بقوله: «ذكر الفراء أنه سمعها»[٩]، وقوله: «على قياس قول الفراء»[١٠]، وهذا من منهجه.

---

(١) التنبيه: ٤٨٥، ٥٧٧.

(٢) نفسه: ٣٣٣.

(٣) نفسه: ٤٨٠، ٤٨٣.

(٤) اسمه: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي، المعروف بالكسائي، أحد القُرّاء السبعة، كان إمامًا في النحو واللغة والقراءات، توفي بالريّ سنة ١٨٩هـ، انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، وفيات الأعيان ٥/ ٢٩٥-٢٩٧، وشذرات الذهب ٢/ ٤٠٧.

(٥) التنبيه: ٢٠١.

(٦) نفسه: ٢٢٤-٢٢٥.

(٧) نفسه: ٥٧٧.

(٨) هو: أبو زكريا الفراء، اسمه: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الكوفي، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ النحو عن شيخه الكسائي، له كتاب في معاني القرآن وعلومه، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وُلِد في الكوفة، وتوفي بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ، وعمره ٦٣سنة، انظر: إنباه الرواة ٤/ ٦-٢٣، وفيات الأعيان ٦/ ١٧٦-١٨٢، شذرات الذهب ٣/ ٣٩.

(٩) التنبيه: ١١٤.

(١٠) نفسه: ٢٢٠.

٥) كذلك روى عن آخرين: أمثال ثعلب[١]، الذي يروي عنه باسمه أحمد بن يحيى في عدة مواضع[٢]، كما روى عن ابن الأعرابي[٣]، وقرأ في نوادرهما على تلاميذه قائلاً: «قرأتُ على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى...، وقرأتُ عليه أيضًا في نوادر ابن الأعرابي»[٤].

٦) ولا يجد ابن جني ضَيرًا من ذكر آراءِ البغداديين أصحابِ النهجِ النحوي الجديدِ آنذاك، القائمِ على المذهب الانتخابي المنتقى من آراء المدرستين البصرية والكوفية ما يناسب الفكر وإعمال العقل، وهو يريد بهذه التسمية أوائلَهم المائلين بنزعتهم إلى الكوفة، مثل شيخهم ابن كيسان[٥]، الذي تتلمذ على يد المبرِّد وثعلب، وتعمَّق في مصنفاتهما، فحمل آراء المدرستين كلتيهما مع تغلُّب الكوفيّة عليه[٦]، وهذا نفسه الظاهر على ابن جني وشيخه، على الرغم من محاولاتهما الدائمة لإثبات بصريتهما كما ذُكر؛ ولكن هذا لا

---

(١) اسمه: أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس النحوي الشيباني المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، درس كتب الفرّاء والكسائي، كان هو والمبرّد شيخي عصرهما آنذاك، له كتاب الفصيح، وكتابٌ في معاني القرآن وإعرابه، وفي معاني الشعر، كذلك في الأمثال، وُلد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي سنة ٢٩١هـ، انظر: إنباه الرواة ١/ ١٧٣-١٨٦، وفيات الأعيان ١/ ١٠٢-١٠٤، شذرات الذهب ٣/ ٣٨٣-٣٨٥.

(٢) في التنبيه منها: ١٨١، ٢١١، ٢٤٥، ٣٢٧، ٣٨١... وغيرها من المواضع.

(٣) أبو عبد الله اسمه: محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي الكوفي، نحوي لغوي، عالمٌ بالشعر، ناسبٌ له، كثير السماع والحفظ، فاشتهر بروايته كثيرًا، أخذ عن المفضل الضَّبي صاحب المفضليات، وعن الكسائي، وأخذ عنه ثعلب وابن السِّكِّيت، صنَّف كتاب النوادر، وكتاب الخيل، ومعاني الشعر، بالإضافة إلى أخباره ونوادره الكثيرة، ولد سنة ١٥٠هـ، وتوفي سنة ٢٣٠هـ، انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٢٨-١٣٧، وفيات الأعيان ٤/ ٣٠٦-٣٠٩، شذرات الذهب ٣/ ١٤١-١٤٢.

(٤) التنبيه: ٣٢٧، ٣٨١.

(٥) هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي النحوي، وهو يعد أول أئمة المدرسة البغدادية، فقد توفي سنة ٢٩٩ للهجرة، وكان قد أخذ عن المبرد وثعلب، وأتقن مذهبي البصريين والكوفيين في النحو، وكان أبو بكر بن مجاهد إمام القراء في عصره يقول: هو أنحى من ثعلب والمبرد، وصنف كتبًا كثيرة منها: كتاب اختلاف البصريين والكوفيين، وكتاب الكافي في النحو، انظر: معجم الأدباء ١٧/ ١٣٧، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧، وشذرات الذهب ٣/ ٤٢٢.

(٦) وكثُر في هذه المدرسة مَن يغلب عليه الميل إلى أحد آراء هاتين المدرستين؛ لذلك نجد بعض الاضطراب في تصنيف بعض كتب التراجم والطبقات، انظر: مدارس نحوية: ٢٤٥-٢٤٨.

يكفي لنسبتهما إليهم؛ لاتفاقهما أحيانًا معهم في آراءٍ ووقوفهما في آراءٍ أُخر مع الكوفيين، وقد يخالفانهما جميعًا بحسب اجتهادهما، ورؤيتهما الخاصة الصائبة عندهما، والمنفردة بآراءٍ لم يُسبقا إليها(١).

٧) إضافةً إلى ذلك طبيعة الاستضاءةِ بآراءِ مَن عدَّهم أصحابه من البصرة، أمثال سِيْبَوَيْهِ، مثل: الخليل بن أحمد(٢)، ويونس بن حبيب(٣)، والأخفش الذي لا يذكره إلا بكنيته أبي الحسن(٤)، إلى جانب يعقوب بن إسحاق(٥)، وأبي العباس، وأبي عثمان، وأبي عمر، قاصدًا المبرِّد(٦)، والمازني(٧)، والجَرْمي(٨)، وكذلك ابن مِقسَم الذي يشير إليه بقوله:

---

(١) انظر: مقدمة محمد النجار لكتاب الخصائص ١/ ٤٤، ومدارس نحوية ٦-٧، ٢٦٨، ٢٧١.

(٢) هو: أبو عبد الرحمن اسمه: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، إمامٌ في علم النحو، وهو من اخترع علم العروض واستنبطه، أخذ عنه سِيْبَوَيْهِ علوم الأدب، له كتاب العين في اللغة، وكتاب العروض، توفي سنة١٧٠هـ، وقيل: ١٧٥هـ، انظر: إنباه الرواة ١/ ٣٧٦-٣٨٢، وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤-٢٤٨، شذرات الذهب ٢/ ٣٢١-٣٢٥.

(٣) هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي، أخذ الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحمّاد وابن سلمة، روى سِيْبَوَيْهِ عنه كثيرًا، وسمع منه الكسائي والفراء، صنّف كتابًا في معاني القرآن، وكتابًا في النوادر، وآخر في الأمثال، توفي سنة ١٨٢هـ، انظر: إنباه الرواة ٤/ ٧٤-٧٨، وفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤-٢٤٩، شذرات الذهب ٢/ ٣٧١-٣٧٤.

(٤) وذكره بأبي الحسن في مواضع عدة من التنبيه منها: ٢١، ٢٩، ٣٦، ٤٣، ٤٥، ٥٦، ٥٩، ١٠٢،... وغيرها من المواضع الكثيرة، انظر: الخصائص ١/ ١٠، وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، سكن البصرة، وقرأ النحو على سِيْبَوَيْهِ وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليًّا، حدث عن الكلبي، والنخعي، وهشام بن عروة وغيرهم، صنف معاني القرآن والمقاييس في النحو، تُوُفِّي سنة ٢١٠هـ، وقيل، ٢١٥هـ، أو ٢٢١هـ، انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤-١٣٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠-٥٩١.

(٥) هو: يعقوب بن إسحاق السكيت أبو يوسف النحوي، من ثقاة الرواة، حسن المعرفة بالعربية، عالمٌ بالنحو وعلوم القرآن والشعر، وهو من أصحاب الكسائي، من علماء البغدادية، له كتاب المقصور والممدود، وكتاب المذكر والمؤنث، وكتاب إصلاح المنطق الشهير، انظر: إنباه الرواة ٤/ ٥٦-٦٣، وفيات الأعيان ٦/ ٣٩٥-٤٠١، وشذرات الذهب ٣/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٦) سبقت ترجمته.

(٧) سبقت ترجمته.

(٨) الجَرْمي بفتح أوله وسكون ثانيه، هو: أبو عمر صالح بن إسحاق النحوي اللغوي البصري، مولى جَرْم بن زبان من قبائل اليمن، قدم بغداد وكان عالما باللغة، حافظا لها، وكان جليلا في الحديث والأخبار، ذا دين وورع، أخذ =

محمد بن الحسن في عدة مواضع[١].

٨) كذلك المرويات والأخبار العديدة التي تضمنها التنبيه، وتبنّاها ابن جني مصادرَ شفوية له من رواة ثقات عنده، كأبي زيد[٢]، وأبي عمرو بن العلاء[٣]، والأصمعي[٤].

ب) أما ما أخذه من **الكتب**، فالتنبيه بذلك تميَّز؛ لكونه كالمكتبة الضخمة التي حوت ثروات من أمات الكتب وروائعها، ولابن جني الفضل في تقديمها وعرضها أثناء تحليلاته، وهذا اعترافٌ منا قد يوازي اعترافه بفضل كل ذي فضلٍ عليه، وحرصه الدائم على نسبة كل رأي لصاحبه توثيقًا؛ مما سهّل كثيرًا على الدارس والباحث، وهذا يُثبت تأثير حياة ابن جني الحافلة بالدرس والتدريس عليه، وما هذا الكتاب إلا تابعٌ لسلسلة دروسه وتطبيقاته وتدريباته للدارسين، وكانت مؤلفاته على رأس ما ذكر من مصادر، ومنها السابق ذكره:

١) ككتابه سر صناعة الإعراب، أو (سر الصناعة) كما يذكره[٥].

٢) وكتاب شرح كتاب المقصور والممدود عن يعقوب بن إسحاق السِّكيت[٦]، وهو ما

النحو عن الأخفش ويونس، ولم يلق سِيْبَوَيْهِ وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وله كتب في السير والنحو وغيره، منها: الكتاب المختصر في النحو، وهو كتابٌ جيد يُعرف بـ(الفرخ) ومعناه فرخُ كتاب سِيْبَوَيْهِ، تُوُفِّي سنة ٢٢٥هـ، انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٤٤٢-١٤٤٤، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠-٨٣، وبغية الوعاة ٢/ ٨.

(١) سبقت ترجمته، وقد أشار إليه بمحمد بن الحسن في عدة مواضع من التنبيه: ١٨٠، ١٨١، ٣٢٧، ٣٨١... وغيرها.

(٢) هو: أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، الإمام اللغوي النحوي البصري، من أئمة رواة الأدب الثقات المشهورين، فقد كان كثير السماع من العرب، غلب عليه علم اللغات والنوادر والغريب، تلميذ أبي عمرو بن العلاء وشيخ سِيْبَوَيْهِ، صنّف عشرين مصنّفًا منها: كتاب النوادر، وكتاب الإبل، توفي سنة ٢١٥هـ، انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٠-٣٥، وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨-٣٨٠، شذرات الذهب ٣/ ٧٠-٧١.

(٣) أبو عمرو بن العلاء قيل اسمه: زبّان، وقيل كنيته هي اسمه على الصحيح، فهو أبو عمرو بن عمّار التميمي المازني النحوي البصري المشهور، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القرّاء السبعة، توفي سنة ١٥٤هـ، انظر: شذرات الذهب ٢/ ٢٤٨-٢٥١، والأعلام ٣/ ٤١.

(٤) هو: أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك المعروف بالأصمعي، كان إمامًا في الأخبار والنوادر، عارفًا باللغة والنحو، له فيها عدة مصنفات، توفي سنة ٢١٦هـ، انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٩٧-٢٠٥، وفيات الأعيان ٣/ ١٧٠-١٧٦، شذرات الذهب ٣/ ٧٦-٧٨.

(٥) التنبيه: ٤٩، ١٠١، ٤٤٥، ٥٠١، وقد سبق التعريف به.

(٦) يُعتبر من آثار ابن جني المفقودة التي لم نقف عليها، إلا من خلال إشاراته إليه في مواضعَ من كتبه كما ذُكر، أو إشاراتٍ إليه =

ذكره بهذا الاسم في أحد المواضع[١]، وفي موضعٍ آخر بـِ(بتفسير المقصور والممدود ليعقوب)[٢]، وتارة يكتفي بـ(شرح المقصور والممدود)[٣]، أو بمسمّى (تفسير كتاب يعقوب)[٤].

٣) وشرح تفسير شعر المتنبي[٥]، وهو ما ذكره بـ(تفسير ديوان المتنبي)[٦].

٤) وأشار بكثرة إلى كتابه في تفسير قوافي أبي الحسن[٧]، الذي يذكره بـ(المعرَب في تفسير قوافي أبي الحسن)[٨]، كذلك بمُسمى (المعرب في شرح كتاب القوافي)[٩]، و(شرح قوافي أبي الحسن)[١٠]، وهو أيضًا نفس ما قال عنه ابن جني في أحد المواضع: (كتابي في القوافي)[١١]، و(كتابي المعرب)[١]؛ لكثرة إسناده لأبي الحسن في مواضع عدة.

في كتب غيره، كما أشار إليه القفطي في كتابه إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وكذلك الإشارة إليه في كتاب بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٧، وشذرات الذهب ٤/ ٤٩٤، ، وغيرها من الكتب التي تناولت ترجمة ابن جني، وقد وجدنا في كثيرٍ من مواضع ترجمة شيخه الفارسي نسبته إليه، واعتباره أحد كتبه المفقودة، انظر: نزهة الألباء: ٢٣٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٨١، وشذرات الذهب ٤/ ٤٠٩، وأضواء على آثار ابن جني: ٥٢-٥٣، ٦٦-٦٧.

(١) التنبيه: ٨٤.

(٢) نفسه: ٩٨، ١٠٢، ٢٧٦.

(٣) انظر: التنبيه: ١٤٨، ٢٠٨، ٢٢٤.

(٤) نفسه: ٢٧٦.

(٥) التنبيه: ٥٨، وقد سبق التعريف به، وهو شرحان لديوان المتنبي سبق الحديث عنهما: أحدهما يُدعى بالشرح الكبير وقد ورد بأسماء مختلفة منها: الفِسْرُ، أو الفَسْر، والنشر، والآخر هو الشرح الصغير الوراد بمسمى الفَسْر الصغير، وهو شرحٌ لمعانيه فقط، وسُمِّي أخيرًا بعد تحقيقه بالفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وفيات الأعيان ٢/ ٤٤١، ٣/ ٢٤٧-٢٤٨، وابن جني النحوي: ٥٠-٥٢، وأضواء على آثار ابن جني: ١٨-١٩.

(٦) التنبيه: ٣٣٨.

(٧) ذُكر كذلك في أحد مواضع التنبيه ٦٠، وفي الخصائص ١/ ٨٤، ٢/ ٩٩، ٢٦١، وكتابه المنصف ١/ ٢٢٤ وغيرها...، وطُبع في دمشق سنة ١٩٧٠م، بتحقيق من الدكتورة: عزة حسن، انظر: أضواء على آثار ابن جني: ٦٥.

(٨) في التنبيه (بفتح الراء) ٧٥، ٢٢٣، ٢٤٢، وقد يُضبط بالمعرِب كما في كتاب الخصائص ٢/ ٩٩، وأضواء على آثار ابن جني: ٦٤.

(٩) التنبيه: ١٤٦.

(١٠) نفسه: ٢٤٥.

(١١) التنبيه: ٥٣٦، وكذلك قد يكون هو ما أُشير إليه في بعض الكتب الأخرى بمُسمّى (الكافي في شرح القوافي)، انظر: إنباه الرواة٢/ ٣٣٦، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٧، ابن جني النحوي: ٩١-٩٢، إلا أنّ بعض أصحاب الكتب فرّقوا بينهما،

=

٥) وذكر كتابه المنصف[٢] بقوله: (تفسير تصريف أبي عثمان)[٣]، و(شرح تصريف أبي عثمان)[٤] في موضع آخر.

٦) وكتابه التمام في شعر هُذيل[٥] الذي قال عنه: «وكتابنا في شعر هُذيل وهو الموسوم بكتاب التمام»[٦]، والذي اكتفى بعد ذلك عند الإشارة إليه باسم (التمام)[٧] أو (التمام في شعر هُذيل)[٨]، أو (التمام من شعر هُذيل)[٩] ويرمز له أحيانًا بقوله: «كتابي في شعر هُذيل»[١٠]، أو «كتابنا في شعر هُذيل»[١١].

٧) وكتابه التعاقب في العربية كما وسَمَهُ عند الإشارة إليه[١٢]، وهو من الآثار المفقودة لابن جنّي، ذكره في عدة مواضع من كتبه[١٣].

٨) وكذلك كتاب المحاسن[١٤]، والذي يُعدّ من الكتب التي فقدها ابن جنّي في حياته، ويدل على ذلك قوله: «وقد تقصيتُ هذا النحو في كتاب المحاسن، نرجو أن يعيده الله سبحانه

وذكروهما ككتابين مستقلَّين، كما في معجم الأدباء ٤/ ١٦٠٠، ابن جني النحوي: ٨٨-٨٩، وأضواء على آثار ابن جني: ٥٣-٥٤، ٦٤-٦٦.

(١) التنبيه: ٧٥، ٢٤٩.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) التنبيه: ٣٦٦.

(٤) نفسه: ٤٤٥، ٥٧٢.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) التنبيه: ١٤.

(٧) نفسه: ١٧، ٥٥.

(٨) التنبيه: ١٥١، ٢٠٨.

(٩) نفسه: ٣٠٣.

(١٠) نفسه: ٣٩٢.

(١١) نفسه: ٥٢٥.

(١٢) نفسه: ٢١٠، وأشار إليه بهذا الاسم في خصائصه كذلك ٣/ ٥٨، ويكتفي بتسميته بالتعاقب في مواضعَ أخرى في كتاب الخصائص، منها ما أشار إليه بقوله: «في كتابنا الموسوم بالتعاقب» ١/ ٢٦٤، ٢٦٦، ٣/ ٢٢٥.

(١٣) انظر: ابن جني النحوي: ٨٥، وأضواء على آثار ابن جني: ٤٣.

(١٤) وقد ذكره كذلك ابن جني في التنبيه: ٢٣٥، واسمه محاسن العربية، انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، ابن جني النحوي: ٩٠، وأضواء على آثار ابن جني: ٦٠.

إلينا»[١].

٩) ونراه في موضعٍ يُشير إلى كتابه الخصائص[٢]، والذي لم يكن قد صنّفه قبل التنبيه أو في تلك الأثناء، ولم يكن حينها إلا فكرة تراوده قائلاً: «وسنذكر هذا وغيره فيما أجمعناه من إنشاء كتاب نذكر فيه أصول الكلام في هذه اللغة، على طريق أصول الكلام والفقه بعون الله»[٣]، قاصدًا بذلك إياه.

إلى جانب كتبه فقد ضمّ التنبيه كتبًا لغيره، اقتبس منها مؤيِّدًا أو معارضًا، وعلى رأسها كما يترأس دائمًا مصنّفات علوم العربية وفنونها:

١- كتاب سِيْبَوَيْهِ، والمقام هنا ليس بمقام تعريفٍ به، وبمكانته وفضله على العربية وعلمائها، تدافع لقراءته خصومه قبل مناصريه، بلغ قمة الدراسات النحوية في أواخر القرن الثاني الهجري، رغم أن سِيْبَوَيْهِ مؤلفه لم يترك للمكتبة العربية غيره من المصنّفات؛ فلم يجدُر بذلك إلا لعظم محتواه، وأهميته الجليّة التي تفرّد بها إلى أن صار المرجع الأساسي للعديد من الدراسات النحوية الجادة، والبحوث اللغوية الرصينة، والتي منها ما تناولت قضاياه ومسائله بالدرس والتحليل؛ لتذليل صعابه، وتيسير فهمه[٤]، وابن جني من ضمن المتأثرين به والمراجعين لقضاياه، يُثبت ذلك كثرة رجوعه له في كتبه عامة، وفي مسائل التنبيه هنا على وجه الخصوص، وفي مواضعٍ عدة، ومما يُلاحظ أنه عند الإشارة إليه كثرة إضافة لفظه إلى عدة ألفاظ منها: «صاحب الكتاب، بيت الكتاب، أبيات الكتاب، مسألة الكتاب...»[٥]، ولم يذكره مفردًا إلا حين الإشارة إلى فوائته[٦] في موضعٍ واحد يقول فيه: «أحد الفوائت في الكتاب»[٧].

---

(١) التنبيه: ٢٣٥.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) انظر: التنبيه: ١٦٢.

(٤) انظر: مقدمة الكتاب ١/ ٢٣- ٥٩، مقدمة فوائت الكتاب للسيرافي: ٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) في مواضع عديدة من التنبيه.

(٦) في التنبيه: ١٢٦، ١٢٧، وهو بابٌ أفرده السيرافي فيما فات سِيْبَوَيْهِ من أبنية كلام العرب عند شرحه للكتاب ٥/ ٣٨٠-٣٨٦، وسيأتي الحديث عنه لاحقًا في هذا المبحث.

(٧) التنبيه: ١٢٦.

٢- ومن البعيدِ ألّا يحتوي تنبيهُ ابن جني على ذكر كتابٍ من كتب شيخه الفارسي، فلقد أشار إلى كتابه المسائل البغداديات[١] عند تحليل مسألة من المسائل بقوله: «ولأبي علي فيه مسألة حسنة في جملة البغداديات...»[٢]، كذلك كتابه التذكرة[٣] بقوله: «فرأيتُ أبا علي قد ذكر هذا البيت في تذكرته...»[٤].

وقد يكون اكتفاؤه بالإشارة إلى هذين الكتابين في هذين الموضعين فقط؛ راجعًا إلى اعتماده طريقة التلقي المباشر والمشافهة عند ملازمته، كما يُلاحَظ في أساليب الأخذ عنه المتنوعة بين (قال لي)، و(سألتُ أبا علي)، و(أنشدنا أبوعلي)، و(حدَّثنا)...، وهكذا في معظم أساليب التلقي عنه.

٣- بالإضافة إلى مصدر مادته الأساس وهو ديوان الحماسة لأبي تمام[٥]، الذي ذكره بداية كتابه في موضعين: الأول اكتفى بقول: «ما في الحماسة من إعراب»[٦]، والآخر بـِ«حماسة أبي تمام هذه»[٧].

---

(١) وهو ما يُعرف بكتاب المسائل المشكلة، كما وُجِد مُعنونًا بـ(المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) في أحد النسخ الموجودة في الأمانة العامة للجامعة العربية (معهد المخطوطات)، وقد طُبعت أولى طبعاته في دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ، كمنشورٍ من منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، وبتعليقٍ وتحقيق من د. يحيى مراد، وكذلك طبعة وزارة الأوقاف العراقية والشؤون الدينية بتحقيق ودراسة د. صلاح الدين السنكاوي، ثم توالت بعد ذلك الطبعات، انظر: مقدمة المسائل المشكلة للمحقق صلاح الدين السنكاوي: ٢٦-٢٧، ومقدمة المسائل البصريات: ٨، ولا بدّ في هذا الموضع من الإشارة إلى رأي أحد الأدباء في ذلك وهو د. عبد الفتاح شلبي الذي عارض ذلك ونفاه في كتابه (أبو علي الفارسي)، حيث جعل كلَّ واحدٍ منهما كتابًا مستقلاً، مستنتجًا صحة ذلك بأدلة من مروياتٍ عديدة ذكرها مفصّلة، انظر: كتابه: ٤٦٧-٤٧٠، وانظر: مقدمة المسائل المشكلة للمحقق صلاح الدين السنكاوي: ٣٢.

(٢) التنبيه: ٤٧٩.

(٣) ذُكر في أغلب الكتب التي ترجمت لأبي علي وهو كتابٌ كبير لخّصه ابن جنّي في كتاب يُدعى (مختار تذكرة الفارسي وتهذيبها)، ومع ذلك فهو من الآثار المفقودة لأبي علي، انظر: إنباه الرواة١/ ٣٠٩، وفيات الأعيان ٢/ ٨١، وشذرات الذهب ٤/ ٤٠٩، أضواء على آثار ابن جني: ٤٢.

(٤) التنبيه: ٣٦٠، ٣٦٣.

(٥) سبق التعريف به.

(٦) التنبيه: ٥.

(٧) نفسه: ٧.

ولكثرة قراءاته وسعة اطلاعه استقى تحليلاته وأثارَ مسائلَه من كتبٍ أخرى غيرها، مع اختلافٍ وتنويعٍ في طرق النقل وطرق الإحالة، وتفاوتٍ بين التصريح بها أو التلميح لها، أمثال:

١- فوائت كتاب سِيْبَوَيْهِ من أمثلة العرب(١)، مشيرًا إليه كما سبق ذكره: «أحد الفوائت في الكتاب»(٢)، أو قوله: «وفوائت الكتاب تُقرأ عليه»(٣).

٢- وكتاب اللُّصوص(٤)، عندما أشار إليه بقوله: «رُوِّينا هذا البيت في كتاب اللصوص»(٥).

٣- ونوادر ابن الأعرابي(٦)، بقوله: «وقرأتُ عليه أيضًا في نوادر ابن الأعرابي...»(٧).

٤- وكتاب الألف واللام للمازني(٨)، في قوله: «ونحو هذا قول أبي عثمان في كتابه الألف

---

(١) وهو أحد أبواب شرح الكتاب للسيرافي، والذي أطلق عليه: (بابٌ ذُكِر فيه ما فات سِيْبَوَيْهِ من أبنية كلام العرب) ٥/ ٣٨٠-٣٨٦، وفي عام ١٩٩٠م-٢٠٠٠م، جعل د. محمد البكّاء من هذا الباب كتابًا مستقلاً مُستفيض الدراسة، وقام بتحقيقه تحت عنوان: (فوائت كتاب سِيْبَوَيْهِ من أبنية العرب)، انظر: مقدمة هذا الكتاب: ٨-٩.

(٢) التنبيه: ١٢٦.

(٣) نفسه: ١٢٧.

(٤) أو (أخبار اللصوص) وقيل: (أشعار اللصوص) للسُّكَّري النحوي أبي سعيد الحسن بن الحسين، راوية ثقة من أهل البصرة، عالم بالأدب واللغة والأنساب، جمع أشعار كثير من الشعراء في دواوين، توفي سنة ٢٧٥هـ، انظر: المبهج: ١٠٨-١٠٩، وإنباه الرواة ١/ ٣٢٦، والأعلام ٢/ ١٨٨.

(٥) التنبيه: ١٤٥.

(٦) وليس لهذا الكتاب فصولٌ ولا أبواب، وإنما هو إملاءٌ لنوادر العرب، وقصصهم، ثم شرح هذه النوادر، وما جاء فيها من الكلام الغريب مع مجموعة زاخرة من المترادفات، من مقالٍ عنه في مجلة الرسالة/ عدد ٧٨٧/ بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٤٨م، وفيه ذكر أنه: «كتابٌ فُقِد منه الشيء الكثير، وعُثر على جزئه الأول بخزانة الكتب الخالدية في البيت المقدس، وهو مخطوطٌ في ٢٨٧ صفحة، وعليه اعتمد د. أحمد أبو سالم فحقّقه ضمن سلسلة كنوز التراث، وطُبعت الطبعة الأولى منه بدار الكتب العلمية في بيروت عام ٢٠١٣م، مُذيَّلةً بتنبيهاتِ علي بن حمزة البصري، وكثيرًا ما يلتبس بكتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي المطبوع بمجمع اللغة العربية في دمشق عام ١٩٦١م»، وقد سبقت ترجمة ابن الأعرابي، ونسبة هذا الكتاب له في إنباه الرواة ٣/ ١٣١-١٣٢، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٠٨، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٢.

(٧) التنبيه: ٣٢٧.

(٨) يُعتبر هذا الكتاب من الكتب المفقودة للمازني، وقد لا نجد له أثرًا إلا ما ذُكر من مقتطفاتٍ وآراءٍ منثورة في كتب =

واللام...»[1].

كلُّ أولئك من الأعلام الأئمة وأمات الكتب، التي حفل بها التنبيه واقتناها، تعدُّ ثروةً طائلةً بين صفحاته، صار بها ابن جنِّي عالمًا متقنًا وفذًّا متمكِّنًا.

اللغة والأدب، والنحو والصرف، وسبقت الترجمة للمازني، ونُسب له هذا الكتاب في عدة مواضع منها: معجم الأدباء ٢/ ٧٦٣، وإنباه الرواة ١/ ٢٨٢، ومعجم الأدباء ٢/ ٧٦٣، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٥.

(١) التنبيه: ٥٦١.

المبحث الثالث: أدلته الإجمالية في التوجيه:

تميّز كتاب التنبيه بطابع الدرس والتطبيق، والتدريب على إعمال العقل فيها؛ لذلك نجده مليئًا بأهم الوسائل التي يمكن أن يتّخذها مدرسٌ لتذليل صعاب درسٍ، وتيسير فهمه للدارسين عن طريق شواهد وأمثلة متداوَلة بينهم، وفي متناولَهم، وعلى مطرقٍ من أسماعهم، وابن جنّي في التنبيه نموذجٌ مثاليٌّ لذلك، فلا يطرح قضيةً إلا ولها أو عليها إثباتات وشواهد تُثبت صحة توجيهاته وآرائه وتُقرِّبها.

وغالبًا ما تكون تلك الأدلة تؤيِّد القياس من جهة، فيقوى بها وتصبح شاهدًا على قاعدة يُقاس عليها، ومن جهةٍ أخرى تنافيه وتُعارضه، فتتعدد التوجيهات في المسألة الواحدة ويخرج حكمها من الوجوب إلى الجواز، وتكون العيِّنةَ التي يُجري الباحث عليها تجاربه، ويُعمل فيها عقله، والتربة الخصبة اللازمة لنموٍّ أي قاعدةٍ من القواعد.

وتتنوع هذه الأدلة في الكتب التي تُعنى بإرساء تلك القواعد والأحكام وتتباين؛ تبعًا لنسبة الثقافة فيها والاطلاع عليها، منها كتاب (التنبيه) وأدلته الإجمالية التي تنقسم إلى:

أدلة سماعية:

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي عند ابن جني؛ بل هو أقوى الأدلة عنده، حتى إنه كان يذهب إلى اعتماده في حال تعارضه مع القياس الذي برأيه لابد أن يثبت بالسماع أولاً[(١)]، وهذا ما قرّره بقوله: «واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[(٢)]؛ لذلك نجد اللغات عنده على اختلافها كلها حُجة، «فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيب غير مخطئ»[(٣)]، وأفرد في ذلك بابًا في خصائصه، ويعتذر بعض المحدثين لابن جني وأمثاله ممَّن قدَّموا ما كثُر استعماله على القواعد القياسية ويخالفونهم في ذلك؛ بحجة أن بُناة القواعد احترزوا عند وضع قواعدهم وبنوها على الأكثر المطّرد، وما خالفها يُسمّى (لغةً)،

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٥٠، ١٧٠-١٧٩، ٢/ ٢٦٧.

(٢) نفسه ١/ ١٢٦.

(٣) نفسه ٢/ ١٢.

حتى وإن كثُر فلا يُعدُّ قاعدةً، ولا يُقاس عليها لحفظ القواعد المطّردة القياسية من الخلل والاضطراب[١].

والسماع له عدة أحوال عند ابن جني:

- يأتي موافقًا للقياس، لا يخرج عن القواعد القياسية وهذا أعلى مراتبه، وهو المطلب والغاية كما قال عنه: «وإذا فشا الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس، فذلك ما لا غاية وراءه»[٢].
- قد لا يخرج الكلام عن القواعد القياسية ويطّرد في القياس؛ لكنه يعتبر شاذًّا في الاستعمال لم يُسمع له مثيلٌ بين العرب، أو يندُر استعماله وسماعه، فابن جني في هذه الحالة يرى استعمال ما كثُر استعماله أولى، قائلاً: «وإن شذّ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثُر استعماله أولى»[٣].
- قد يطّرد في الاستعمال ويشذُّ في القياس، وفي ذلك قال ابن جني: «واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال، وشذَّ في القياس فلابد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يُتخذ أصلاً يُقاس عليه غيره»[٤].
- أما فيما شذّ في القياس والاستعمال معًا: «فمرذولٌ مُطَّرح»[٥].

أدلة قياسية:

وهي في المرتبة الثانية عند ابن جنّي، فهو يرى أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، قائلاً: «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره»[٦]، ومع ذلك فالقياس عنده لا بُدَّ أن يثبُت بالسماعِ

---

(١) انظر: إلى رأي د. عبد العال سالم مكرم في كتابه الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: ٢٤٧، والأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي: ٣١.

(٢) الخصائص١/ ١٧٩.

(٣) نفسه ١/ ١٧٧.

(٤) نفسه ١/ ١٥٠.

(٥) نفسه ١/ ١٧٩.

(٦) نفسه ١/ ٤٣١.

أولاً حتى يُعتدَّ به قاعدةً يُقاس عليها، وكان يُنكر أن يأخذ اللغة جميعها بالقياس، فهو يرى أن منها ما يؤخذ كما هو، ولا بُدَّ من تقبُّله؛ ولذلك يسمو السماعُ عنده ويقوى[١].

ولا يعني ذلك عدم اهتمامه بالقواعد والقياس عليها؛ بل إنّ شدة عنايته وحرصه على قواعد اللغة هي ما يدفعه إلى التكلُّف أحيانًا عند مناقشة مسألةٍ من المسائل في تطويع المعاني؛ لموافقة الصناعة والقاعدة المتفق عليها أو العكس، قد يضطر إلى التقدير، أو التقديم والتأخير، لتسخير القاعدة وتطويع الصنعة لمعنى من المعاني؛ ليصل بمسائله وقضاياه إلى الوجه المقبول لديه.

التعليل:

وهو وسيلته المثلى عندما يختار وجهًا معينًا يحاول إثبات صحته، وتحقيق غايته التعليمية، وإظهار براعتِه، وتمكُّنِه وإتقانِه للُّغة، عن طريق البحث والاستقصاء، وسدِّ جميع ثغراتها، والردِّ على من يدَّعي ضعفها[٢].

وأغلب تعليلاته فطرية مُعتمِدة على ذوقه وحسِّه اللُّغوي، مُوافِقةٌ لما قاله: «فجميع علل النحو إذًا مواطئة للطباع»[٣].

ومع ذلك فهو من النحويين المنكرين للمبالغة والإلحاح في تتبع العلل[٤]، مع اهتمامه واعتنائه بها حيث كان ذا عقليةٍ تعليليةٍ تحليليةٍ.

أما المادة التي أقام عليها هذه الأدلة واستشهد بها على صحة ما أراد إثباته؛ فتنوعت بين شواهد من القرآن الكريم، وأقوالٍ للعرب وأمثالها ولغاتها، وأبياتٍ من الشعر، ولها النصيب الأكبر بالنسبة لشواهده وأدلته، وتغلّبت بكثرتها عليها بوجهٍ عام، في المقابل نجد نُدرةً ملحوظةً في استشهاده بالحديث الشريف؛ بل تعمُّدًا واضحًا في تجاهله، وحتى إن استشهد به فهو لا ينسبه للرسول صلى الله عليه وسلم، ويضمُّه لكلام العرب وأقوالهم[٥]، بأسلوبِ

---

(١) قائلاً: «معاذ الله أن ندَّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسًا». الخصائص ٢/ ٤١.

(٢) أفرد لذلك بابًا في خصائصه١/ ٢٤٢.

(٣) الخصائص ١/ ٩٨.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ٢٢٩.

(٥) انظر: في هذا كتاب الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجَّال: ١٠٩-١٣٤.

(قالوا) مرةً، ((قالوا: صَواحِبات يوسف، ومواليات العرب))[١]، وأخرى «بقولهم: ((الأعمال بخواتيمها))[٢]، مع أنه تدارك ذلك مرة ونسبه للرسول الكريم من قوله عليه السلام: ((إنه ليُغان على قلبي))[٣]، وقبله في هذا المنهج والطريقة شيخ النحاة سِيْبَوَيْهِ[٤].

وقلة احتجاجهما هذه وندرتها، وإدخاله ضمن كلام العرب وأقوالهم، لا تُعدُّ رفضًا للحديث الشريف بوصفه مصدرًا من مصادر الاحتجاج؛ بل احترازًا وتشدُّدًا من أحاديثَ رُويت بألفاظٍ وتراكيبَ تبعُد عما شاع في الاستعمال بينهم، و لم تكن لديهم الثقة في أنها من ألفاظٍ تلفَّظ بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وإلا لكانوا أجروه مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد وإحكامها[٥]؛ لإجماع علماء اللغة كلهم على أنّ النبي صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم أفصح العرب، وأقوالُه وألفاظُه إذا صحّت وثبتت عنه صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم فهي حُجةٌ في اللغة؛ ولكن ممَّا ثبت من عدم تدوين الحديث بدايةً مخافةَ اختلاطه بالقرآن الكريم؛ أدّى إلى

---

(١) التنبيه: ٢١٩، وعبارة: (صَواحِبات يوسف)، يقصد ما ورد عن النبي صلى الله عليه في حديثٍ نبوي يقول فيه: ((مروا أبا بكرٍ فليصل بالناس، فإنكن صَواحِبات يوسف))، وبهذه الرواية ورد الحديث في سنن ابن ماجه/ كتاب إقامة الصلاة/ باب ما جاء في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه/ حديث رقم (١٢٣٢)/ ج١/ ص٣٨٩، وورد في صحيح البخاري برواية: ((إنكن صواحبات يوسف، مروا أبا بكر فليصل بالناس)). كتاب الأذان/ باب حدّ المريض أن يشهد الجماعة/ حديث رقم (٦٦٤)/ ص١٦٦.

(٢) التنبيه: ٤٥٧، جزء من حديث نبوي شريف أخرجه البخاري في صحيحه/ كتاب الرقاق/ باب الأعمال بالخواتيم وما يُخاف منها/ حديث رقم (٦٤٩٣)/ ص١٦١٤-١٦١٥، وأورده كذلك في كتاب القدر/ باب العمل بالخواتيم/ حديث رقم (٦٦٠٧)/ ص١٦٣٧-١٦٣٨.

(٣) التنبيه: ٤١٠، وتتمته: ((وإنِّي لأستغفر الله في اليوم مائة مرة)) في صحيح مسلم/ كتاب الذكر والدعاء/ باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه/ حديث رقم (٢٧٠٢)/ ج٤/ ص٢٠٧٥.

(٤) في عبارة استوحاها سِيْبَوَيْهِ من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ((ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يُهوِّدانه، ويُنصِّرانه». صحيح البخاري/ كتاب القدر/ باب الله أعلم بما كانوا عاملين/ حديث رقم (٦٥٩٩)/ ص ١٦٣٦، وورد في صحيح مسلم بإضافة: (ويُمجِّسانه) في كتاب القدر/ باب معنى كل مولود يولد على الفطرة/ حديث رقم (٢٦٥٨)/ ج٤/ ص٢٠٤٧، وفي الكتاب يقول سِيْبَوَيْهِ: «قولهم: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه ويُنَصِّرانه». ١/ ٣٩٦، فكأنه تعمّد مخالفة لفظ الحديث بصيغته الصحيحة المشهورة المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم تحرُّزًا وتخوفًا من الاستشهاد به صراحةً، فهو يُفضّل طريقة الاستيحاء والاستضاءة بأساليب الحديث الشريف عند الاحتجاج بها.

(٥) انظر: الاقتراح: ٥٢-٥٣.

جواز روايته بالمعنى وعدم التركيز على اللفظ، فظهر اللَّحْنُ في كثيرٍ ممَّا رُوي من الحديث خاصةً بعد انتشارِ رُواةٍ غير عربٍ(١).

وتوالت هذه الأفكار عن الاحتجاج بالحديث بالتناقل، إلى أن جعلت مَن جاء بعدهم يظنُّ رفضَهم الاستشهادِ به كُلّيًّا(٢)، و لم يخطر لهؤلاء النحاة أن هذا الاحتراز منهم ما هو إلا تشكيكٌ وطعنٌ برواةٍ استوفوا الشروط، وعلماءَ تحرّوا الدقة في التثبت عند تصنيف الأحاديث وأسانيدها(٣)، وليس في تعدُّدِ روايات الحديث واختلافِ ألفاظها أي تأثير على لغته، طالما دُوِّن في عصور الاحتجاج، وقبل فساد اللغة العربية، وحتى لو حصل تبديل لفظٍ بلفظ فتبديلهم مستساغٌ مقبول؛ لأنه صادرٌ ممَّن يُحتجُّ بكلامه في اللغة، ومع ذلك فعلماء الحديث تحروا فيها ودوّنوها وأثبتوها بكل رواياتها التي لا تُفسد المعنى(٤).

أمّا ما نَسبوا إليه اللَّحْنَ والغلطَ والتصحيفَ من الروايات فقلَّة لا تُقاس بأمثالها في الشعر وأقوال العرب التي مع ذلك هي حُجة عندهم بغير خلاف، فلا يصح أن يُمنع الاحتجاج بالحديث الشريف من أجل هذه القلة القليلة من الروايات التي تُقابلها أحاديث صحيحة السند والرواية، وتُعدّ حُجَّةً في اللغة(٥)؛ لذلك فقد تكون هذه المبالغة والمغالاة في التحرُّز

---

(١) انظر: الاقتراح: ٥٤، وأصول النحو العربي للباحث الدكتور محمد خان: ٣٥-٤٠، الحديث النبوي في النحو العربي: ١١٨-١١٩.

(٢) أمثال ابن الضائع وأبي حيان والسيوطي، انظر: الاقتراح: ٥٤، وخزانة الأدب١/ ٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ١١٣.

(٣) انظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٢٤.

(٤) كما في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ((اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن))، ورد بهذه الرواية في صحيح البخاري/ كتاب فضائل القرآن/ باب القراءة عن ظهر قلب/ حديث رقم (٥٠٣٠)/ ص ١٢٨٤، ووردت فيه بكتاب النكاح/ باب تزويج المعسِر/ حديث رقم (٥٠٨٧)/ ص١٢٩٧، وباب النظر إلى المرأة قبل التزويج/ حديث رقم (٥١٢٦)/ ص١٣٠٦-١٣٠٧، وباب إذا قال الخاطب للولي: زوجني/ حديث رقم (٥١٤١)/ ص١٣١١، وكذلك ورد عند البخاري في صحيحه برواية (زوجتكها) كتاب النكاح/ باب إذا كان الولي هو الخاطب/ حديث رقم (٥١٣٢)/ ص ١٣٠٩، وعنده كذلك برواية (أنكحتكها) كتاب النكاح/ باب التزويج بغير صداق/ ص ١٣١٢-١٣١٣، وبرواية (زوجناكها) في كتاب الوكالة/ باب وكالة المرأة الإمام في النكاح/ ص٥٥٥، وكلها روايات مقبولة صحيحة مُثبَتة في الصِّحاح مادامت لا تُفسِد المعنى.

(٥) وللنحاة في ذلك مواقف، حيث كثر الاستشهاد بالحديث عند ابن مالك ولا غرابة في ذلك؛ حيث كان أُمّة وعالمًا

=

والتخوُّف منشَؤُها أعظم من ذلك بكثير، ويُفسِّرها قول أنس رضي الله عنه: «إنه ليمنعني أن أحدِّثكم حديثًا كثيرًا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((مَن تعمَّد عليّ كذبًا فليتبوأ مقعده من النار))»[(١)].

شواهده من القرآن الكريم وقراءاته:

لم يُغفل ابن جني أعلى نصوص العربية فصاحةً وتوثيقًا وحُجةً، فهو الوحيُ المنـــزَّلُ على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بلفظٍ عربيٍ فصيح قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[(٢)]، وقوله جلّ وعلا: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[(٣)]، مؤكدًا فصاحته وصحة الاحتجاج به لغويًّا.

ومن شواهد ابن جني القرآنية على مسائله النحوية قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾[(٤)]، أتى به شاهدًا على مسألة قياسية؛ مؤكِّدًا قياسيتها، وهي مسألة إبدال الأخص من الأعم عند إبدال الأفعال بعضها من بعض، فخصَّص العذاب بعد تعميمه؛ للتوضيح، فأبدل (يضاعف له العذاب) من (يلق أثاما)[(٥)]، وغير هذا الشاهد كثير.

في اطلاعه على الحديث، وأشهر ذلك: عندما استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين: من قـــول النبي صلى الله عليه وسلم: ((يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار))، انظر: بغية الوعاة١/ ١٣٤، وخزانة الأدب١/ ١٣-١٤، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٢٦، أما الشاطبي فله موقف الوسط في ذلـــك حيـــث عارض المانعين ورماهم بالتناقض؛ لأنهم لا يستشهدون بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتٍ أجـــازوا فيه الاستشهاد بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٤٠١، وخزانـــة الأدب ١/ ٩-١٥، والحديث النبوي في النحو العربي: ١٢٧-١٣٤.

(١) انظر: صحيح البخاري/ كتاب العلم/ باب إثم من كذب على النبي صـــلى الله عليـــه وســـلم/ حـــديث رقـــم (١٠٨)/ ص٤٠، وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار))، صحيح البخاري/ كتاب العلم/ باب إثم من كذب على النبي صـــلى الله عليـــه وسلم/ حديث رقم (١١٠)/ ص٤٠.

(٢) سورة يوسف: ٢.

(٣) سورة الشعراء: ١٩٥.

(٤) الفرقان: ٦٨ــ٦٩.

(٥) التنبيه: ١٧، وجعلها ابن جني في المحتسب ١/ ١٥٠ بدل اشـــتمال، وأبـــو حيـــان أيـــضًا مثلـــه في ارتـــشاف =

وتجاوزها ابن جني إلى الاحتجاج بالقراءات القرآنية المنقولة إلينا بالتواتر، والتي هي اختلافٌ في حروف ألفاظ الوحي، وكيفية أدائها بتخفيفٍ أو تشديدٍ، أو زيادة أو نقص وقلبٍ وإبدال[١].

ولصحتها شروطٌ ثلاثة أُحكِم تقعيدها[٢]:

أولها: صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثانيها: موافقتها للرسم العثماني.

ثالثها: موافقة العربية ولو بوجهٍ من الوجوه.

وكذلك هي قراءات مروية عن صحابةٍ وتابعين، وأتباع تابعين ممَّن يُحتج بكلامهم وعدُّوهم من أصحاب القراءات المشهورة[٣].

وهذه القراءات القرآنية لجأ إليها ابن جني وقبله أستاذه الفارسي إذا لم يجدا ما يُؤيّد رأيهم، وأسرفا في ذلك وتجاوزاها إلى القراءات الشاذة واحتجا بها إذا وافقت وجهًا يأْنسانِ به في اللغة ومسائلها[٤]، كقبول قراءة الحسن البصري[٥] لقوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ

الضرب٤/ ١٩٧٣.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٨.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٩.

(٣) أمثال السبعة وهم: نافع بن أبي نعيم في المدينة، وعبد الله بن كثير في مكة، وعاصم بن أبي النجود في الكوفة، وكذلك اشتهر معه هناك حمزة بن حبيب والكسائي، واشتهر أبو عمرو بن العلاء في البصرة، وعبد الله بن عامر في الشام، انظر: كتاب الحجة للقراء السبعة ١/ ٧-٨، والنشر في القراءات العشر ١/ ٨-٩ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ١٩- ٣٢.

(٤) انظر: المحتسب ١/ ٤.

(٥) وقرأ بها أيضًا يعقوب والمفضل عن عاصم وقتادة وغيرهم، انظر: النشر ٢/ ٢٥١، وتفسير الطبري ٧/ ٢٩٥-٢٩٦ الذي قال عنها: «قراءة صحيحة في العربية فصيحة غير أنها غير جائزة القراءة عندي؛ لشذوذها وخروجها من قراءة قَرَأة أهل الإسلام»، ورفضها الفراء (حصرةً) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، وبالغ المبرّد فيها وردّ قراءتها بـ(حصرت) بتاء التأنيث الساكنة المفتوحة، وهي قراءة متواترة متفق عليها عند الجمهور خاصة القراء السبعة؛ لتشدده في قياسه النحوي البصري الذي يذهب إلى وجوب أن يسبق الفعل الماضي بـ(قد)، وللهروب من هذا القياس أنكر هذه القراءة وأقر قراءتها بالتاء المربوطة حالاً، انظر: المقتضب ٤/ ١٢٥، بخلاف أبي حيان عندما قال: «جاء منه مالا يُحصى كثرة بغير قد»، في تفسير البحر المحيط ٣/ ٣١٧-٣٣٠.

صُدُورُهُمْ﴾[١]: (حَصِرةً صدورهم) على أنها حال من الفاعل، بخلاف الجمهور الذي أجمع على رسمها العثماني؛ لكونها جملة فعلية خبرية، ويرفضون وقوعها حالاً؛ لعدم وجود (قد) التي من شأنها أن تُجيز معنى الآن في الماضي، وتقريب الأفعال من الأسماء، أو بالأصح تقريب الأحوال من الأسماء، وابن جني هنا[٢] يجيزها بشرط إضمار (قد)، بتأييد من تلك القراءة، جاعلاً إياها شاهدًا على جواز تقدير معنى (قد) قبل الفعل الماضي، ووضعه موضع الحال[٣]، وبهذا يكون قد أخرج المعنى عما قد يُتوهم من الدعاء عليهم بضيق الصدر إلى معنى الحالية، أي: قد حصرت صدورهم[٤].

شواهده من أقوال العرب وأمثالها ولغاتها:

وهي أهم مصادر السماع، بل هي واقع اللغة الملموس، بعيدًا عن قواعدها القياسية، والتي برأي ابن جني لابد أن تثبت بالسماع أولاً، وهذا ما قرّره بقوله: «واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[٥]؛ فاللغات عنده على اختلافها كلها حُجة، «فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيب غير مخطئ»[٦]، ومن شواهده نرى في مسألة حذف نون التثنية بغير إضافة، استشهد على صحته بلغة من حذف نون التثنية بغير إضافة؛ لقصد التقصير وعدم الإطالة في الكلام[٧] قائلاً: «أما الرفع فطريف المذهب، وظاهر أمره أنه على

---

(١) النساء: ٩٠.

(٢) ومعه الأخفش، انظر: التنبيه: ٢١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٠.

(٣) والكوفيون يُجيزون وقوع الماضي المثبت حالاً مطلقًا من دون إضمار وتقدير، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١١٨٨-١١٨٩، وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٢، التنبيه: ٢١، تفسير البحر المحيط ٣/ ٣١٧-٣٣٠، مغني اللبيب ٢/ ٤٣٠.

(٥) الخصائص ١/ ١٢٦.

(٦) نفسه ٢/ ١٢.

(٧) وعلى الغالب أنها ضرورة وليست لغة، كما علّق الرضي على الشاهد في شرح الكافية (وقد تسقط لضرورة) ٢/ ١٧٦، وابن هشام في المغني بقوله: (فلم ينفك البيت عن ضرورة) ٦/ ٥٠٢، وانظر: توضيحًا أكثر في سر الصناعة ٢/ ٤٨٤-٤٨٧، التنبيه: ٤٨-٤٩، الخصائص ٢/ ٤٣١، والهمع ١/ ١٦٢-١٦٥.

على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة»[١]، كما في «بيضُك ثنتا وبيضي مائتا» أي: ثنتان ومائتان[٢]، وكذلك في قولهم: تبسّمتْ وميضَ البرق[٣]، شاهد على جواز انتصاب المصدر على المفعول المطلق بفعلٍ مضمرٍ من لفظه دالٍّ عليه الموجود[٤].

شواهده من الشعر:

هي المحور الذي تقوم عليه مسائله، وحولها تدور معظمها، ولها النصيب الأكبر بينها كما يُلاحظ، ولا سيَّما أن مادة الكتاب الأساسية هي في الأصل مختاراتٌ من أبيات شعرية في ديوان الحماسة لأبي تمام، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد استشهاده على مسألة جواز نقل الشيء عن أصل وضعه في باب إجراء الاسم مجرى الصفة واستعماله استعمال الصفة اتساعًا، وأنهم قد يُبالغون في الاستعمال إلى درجة إتباعه في التأنيث والتذكير لموصوفه، ببيت أُميَّة بن أبي الصَّلت[٥] عندما وصف بالمصدر مؤنثًا، قائلاً:

والحيةُ الحتفةُ الرقشاءُ أخرجها ... من بيتها أمنات الله والكلمُ[٦]

فأجرى الحتفَ المصدر مجرى الصفة لما كثر استعماله وصفًا، وألحق به تاء التأنيث.

---

(١) التنبيه: ٤٧-٤٨.

(٢) كما سُمع من قولٍ على لسان الحجلة للقطاة، انظر: تهذيب اللغة ٤/ ١٤٣ (حجل).

(٣) التنبيه: ٦٧، ١٥٢، ٢٣٣.

(٤) انظر: الكتاب٤/ ٨١-٨٢، المفصل ٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩٧-٣٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ٧٥-٧٦، النحو الوافي ٣/ ٤٣٤.

(٥) اسمه: أمية بن أبي الصَّلت بن عوف الثقفي، يُكنى بأبي عثمان وقيل: بأبي الحكم، علَّامة عصره علمًا وكتابةً وشعرًا ورواية، وأبو الصَّلت هو عبد الله بن أبي ربيعة، وأمية شاعرٌ جاهلي أدرك الإسلام و لم يُسلم؛ ومع ذلك فقد رُويَ عنه تحريمه الخمر وتجنَّب الأوثان، وقيل: إنه قرأ القرآن الكريم، وأنه أول من نطق باسمك اللهم وقدم بها إلى مكة، فجعلوها في أول كتبهم، بالإضافة إلى ألفاظ كثيرة كانت لا تعرفها العرب؛ ولكن لم يُختلف على موته كافرًا سنة ٩هـ في الطائف وقيل: سنة ٨هـ، انظر ديوانه: ٧-١٣، والأغاني ٣/١٧٩-١٨٥، والتنبيه: ٦٢، وخزانة الأدب ١/٢٤٧-٢٥٣.

(٦) الحتفة: هي المهلكة، والرَّقشاء: التي فيها نقط سواد وبياض، وهذا البيت ورد بتلك الرواية في التنبيه: ٦٢، ولسان العرب (ح ت ف) ٩/ ٣٨، وخزانة الأدب ١/٢٤٧-٢٥٣، وورد في الخصائص برواية: (أخرجها من جحرها) ١/١٥٤، وورد برواية أخرى في ديوانه: ١١٥، قائلاً فيها:

والحيةُ الـذَّكرُ الرقـشاءُ أخرجهـا ... من جُحرِهـا آمنـاتُ اللهِ والقـسمُ

وغير ذلك من شواهد قرآنية وقراءات، وأقوال عرب ولغات، وأبيات شعرية يصعب حصرها في هذا المبحث، أتى بها ابن جنّي لإثبات ما يوافق آراءَه ويُثبت صحتها، ويقوّي اعتراضاته ويُؤيّدها.

الفصل الثاني

الإشكال اللغوي مفهومه وبواعثه

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الإشكال اللغوي، ومظاهره؛ الصناعي؛ والمعنوي.

المبحث الثاني: أسباب ظهور الإشكال اللغوي، وبواعثه.

المبحث الأول: مفهوم الإشكال اللغوي، ومظاهره:

قال ابن فارس[١] في معجمه: «الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول هذا شكلُ هذا، أي: مثلُه»[٢]، ومصطلح الإشكال بوجهٍ عام: مصدر أشكَلَ، من: أشكل عليّ الأمر واستشكل، أي اختلط والتبس؛ مِن شدّةِ تماثُلِه وتشابُهِه، ويُقال للأمر المشتَبِه: مُشكِل، وقد يُستعمل ويُقصد به الضد، كما في مثل: أشكلت الكتاب، أي: أزلت عنه الإشكال والالتباس[٣].

أما المقصود من مصطلح الإشكال اللغوي: فقد حدَّه الجُرْجَاني[٤] وعرّفه بما لا يُنال المراد منه إلا بتأملٍ بعد الطلب[٥]، مما اشتبه من لفظٍ ومعنى يحتاج إلى توضيح وتفسير، فشرحُ المشكلِ من الكلام يكون في بسطه، وإظهار ما خفي من معناه[٦].

مظاهر الإشكال اللغوي:

وقد يحدث هذا الإشكال في جوانبَ متعددةٍ من اللغة: فمنه ما كان بسبب الغريب فيها، أو بسبب العروض والقوافي، أو الاشتقاق والتصريف، وكذلك ما كان بسبب مُشكِلٍ في إعرابه، والذي سيقوم عليه هذا البحث من خلال إشكاله الصناعي والمعنوي، وسيُعالَج عن طريق تطبيقاتٍ عمليةٍ مُستمَدَةٍ مادتُها من كتاب التنبيه لابن جنّي.

الإشكال الصناعي:

الصناعة النحوية هي القواعد والأصول التي يقوم عليها القياس النحوي، وبما أننا بصدد الإعراب فالصناعة الإعرابية هي التي تقتضي أن يُقال عن هذا اللفظ: فاعل، أو مفعول في

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (ش ك ل) ٣/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) انظر: لسان العرب (ش ك ل) ١١/ ٣٥٧، والقاموس المحيط (ش ك ل) ٣/ ٣٨٩.

(٤) اسمه: علي بن محمد بن علي الشريف الجُرْجَاني، فيلسوف من كبار علماء العربية، له خمسون مصنفًا أشهرها معجم التعريفات، وتفسير الزهراوين، وله شرحٌ على الكافية في النحو، تُوفي سنة٨١٦هـ، وقيل: ٨١٤هـ، أو٨٣٨هـ، انظر: مقدمة معجم التعريفات ٥-٦، وكتاب الأعلام ٥/ ٧ ، ومعجم المؤلفين ٢/ ٥١٥.

(٥) معجم التعريفات (المشكِل): ١٨١.

(٦) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: ٢٠٣.

الجملة حسب القواعد الإعرابية القياسية المعروفة، وهذا الإعراب غالبًا ما يوافق المعنى المراد من الكلمة في الجملة وهذه هي الغاية، وقد يُخالف المراد فيحدث الإشكال ولا يؤمن اللَّبس والخلط حينها(١).

مع أنّ مَن درَّب فكره وقوَّى نظره، وأتقن علوم العربية وحذقها، وتمكَّن منها يرفض هذا الإشكال وينفيه ولا يعتبره؛ انتصارًا للصنعة وحفاظًا على كيانِ اللغة الرصين، ويُدرِجه تحت ما يُسمَّى بالتطبيق النحوي والتدريب العملي؛ لاختبارِ مدى الاستيعاب والفهم الدقيق للقاعدة، ومن جهةٍ أخرى نجد إحساسًا بهذا المشكِل ومحاولةً جادّة لمواجهةِ ما قد يعتبره المتصيِّدون لأخطاء اللغة خللاً، أو حتى خطأً أو زللاً؛ لئلا يصلوا بتعدياتهم إلى القرآن الكريم والحديث الشريف، وكذلك آثار الصحابة والتابعين، وقد فطن إليه علماء العربية فوقفوا مواقفَ مختلفة أمام ما يخالف قواعدهم من طرائقَ للعرب في تعابيرهم، وجعلوه واقعًا لُغويًّا يُحتِّم وجود المقيسِ والمسموعِ والشاذِّ فيها، فتتفاوت ما بين فصيحٍ وغير فصيح.

وأشهر تلك الوقفات كانت للعالم ابن جنِّي الذي كان يرميهم بالسطحية والسذاجة في الفكر، والفساد في الاعتقاد، فشُغلهُم بالإساءة للُّغة أشغلَهم عن البحث وكشف أسرار معانيها، وما تحمله من أغراض(٢).

وأصبح الإشكال الصناعي الذي تُخالِف به الصناعة المعنى المراد ظاهرةً بسلاحٍ ذي حدَّين، فإلى جانب كونها شاهدًا عند أعداء اللغة على ضعفها كما يعتقدون بسفاهتهم، فهي البِذرَةُ التي لاقت خصوبةً فنَمَتْ وأزهَرَتْ، وبها ازدهرت اللغة وتنافَسَ فيها المتنافسون.

ومن الأمثلة الشاهدة على ذلك انشغالهم في المسألة الشهيرة: «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ»(٣)، والتي عدَّها جماعةٌ من النحويين من مخالفة الصنعة أو من الغلط؛ إذ إن الوجهَ الرفعُ قياسًا على قاعدة: النّعتُ يتبع المنعوت في أمور متعددة، منها الإعراب، فإذا كان المنعوت مرفوعًا كان النعت مرفوعًا وهكذا...، إلا أنَّه سُمع عن العرب هذا القول المخالفُ

---

(١) انظر: النحو العربي بين الصناعة والمعنى: ٩-١٠.

(٢) انظر: الخصائص ٣/ ٢٦٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٦، وشرح كتاب سِيْبَوَيْهِ للسيرافي ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢.

لهذه القاعدة المتفق عليها، كما سُمعَت أيضًا عنهم بالرفع على القياس؛ بل رواية الرفع وردت أكثر من رواية الخفض[١]، ومع ذلك عدّها كثيرٌ من النحويين من مسائل الجر على الجوار، أو الحمل على الجوار[٢]، وفي الوقت نفسه حاول ابن جني الانتصار فيه للصنعة، حيث حمله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فارتفع واستتر، والتقدير عنده: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ جُحْره، فالمضاف هو (جحر) والمضاف إليه (هاء الضمير)، فحذف المضاف (الجحر) وأقيم المضاف إليه (الهاء) مقامه فارتفع الضمير؛ لأنَّهُ حلَّ محل المضاف، الذي هو خبر مرفوع للصفة (خربٍ)، ثمّ استتر؛ فأصبح الكلام: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، فيجري (خربٍ) وصفًا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر[٣]، وقال في ذلك: «فممَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فهذا يتناوله آخرٌ عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ، على أنَّه غلطٌ من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشّاذ، الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثلَ هذا الموضع نيِّفًا على ألفِ موضع...»[٤].

الإشكال المعنوي:

لا شكَّ أنّ في انشغال علماء النحو الأوائل واهتمامهم المفرِط بالصنعة، وتشددهم الذي كان بسبب كونهم في مرحلة تأسيسٍ وتقعيدٍ للقواعد وتأصيلٍ للأصول؛ لإرساء دعائم اللغة وحمايتها، تأثيرًا على فهمنا للدرس النحوي، وعلى إيصاله بالصورة المبسّطة الخالية من التعقيد؛ لذا لم نتعلّمها كما ينبغي، ودراستنا لم تكن في الغالب إلا دراساتٍ للوجوه الظاهرة في العلاقة بين الكلمات، والتي تحددها العلامات والمواقع الإعرابية، وعليها انبنى مفهوم

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) منهم سِيْبَوَيْهِ وهو مذهب الجمهور من نحاة البصرة والكوفة، انظر: الكتاب ١/ ٤٣٦-٤٣٧، وشرح كتاب سِيْبَوَيْهِ للسيرافي ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، والارتشاف ٤/ ١٩١٢-١٩١٤، والهمع ٢/ ٤٤٠.

(٣) انظر: التنبيه: ١٣٦-١٣٧، الخصائص ١/ ٢١٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢-١٩١٣، ووافقه على هذا التأويل سِيْبَوَيْهِ والسيرافي انظر: الكتاب ١/ ٤٣٦، وشرح كتاب سِيْبَوَيْهِ للسيرافي ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، وضعّفه ابن هشام والسيوطي انظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣-٦٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤١.

(٤) الخصائص ١/ ١٩١-١٩٢.

الإعراب المتداوَل بين علماء النحو قديمًا وحتى بين أغلب المحدثين، فهو لا يخرج عندهم عن كونه ظاهرةً تُغيِّرُ أواخر الكلمات بحسب تَغيُّرِ مواقعها في الجمل.

ولا نُنكر أن لهذه العلامات التي تُشكِّل أواخر الكلمات في الجمل أهميةً عند الأوائل في تحديد معناها وإزالة اللَّبس الدلالي، وهذا السر في تغيُّرِها بتغيُّرِ موقع الكلمة في الجملة، كما في مثل: رأى محمدٌ، ورأيتُ محمدًا، فقد ترتب على التغيُّرِ الظاهرِ في موقع لفظة (محمد) تغيُّرٌ ظاهرٌ في شكل آخرها دالٌّ في باطنه على تغيُّرٍ في معناها[١]، فموقع الكلمة وشكل آخرها قد يُعبِّران بصورةٍ ما عن الدلالة المعنوية، لكنهما لا تخلوان من التعتيم والتضليل أحيانًا، فاختلاف موقع الكلمة الحاصل من أغراض بلاغية في الغالب، والمؤدِّي إلى اختلافٍ في تركيب الجملة بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ، أو حذفٍ وتقدير، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[٢]، فالتأخير والتقديم الحاصل في تركيب هذه الآية؛ لهدفٍ بلاغي أدّى إلى غموضٍ وإبهامٍ في الظاهر، قد يؤدّي بضعيف النظرة إلى فهمٍ غيرِ صحيح[٣]، وكذلك الحال مع قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٤]، وعند قائل هذه الحماسة[٥]:

ولا يخـــيمُ اللقـــاءَ فارسُـــهُم حتى يشُقَّ الصفوفَ من كَرَمِـــه[٦]

ففي نصب (اللقاءَ) احتمالان وتوجيهان لإعرابها مختلفان في المعنى، فهي إما منصوبة على الظرفية الزمانية كما يفهمها البعض بمعنى: لا يخيم ويجبُن وقت اللقاء أو حين اللقاء، وإما أن تكون منصوبة على أنها مفعولٌ لأجله، أي لا يجبن لأجل اللقاء أو من أجل اللقاء،

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٣٥، والصاحبي: ٣٠٩.

(٢) فاطر: ٢٨.

(٣) انظر: العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي: ٤.

(٤) التوبة: ٣.

(٥) لم يُفصَح عن اسمه في ديوان الحماسة ولا شروحه، واكتُفيَ بنسبة هذا البيت لرجلٍ من حمير أو لبعض شعراء حمير، قالها عندما قُتِل منهم رجلٌ يُدعى علقمة بن ذي يزن، ولم يُذكر اسم القائل. انظر: ديوان الحماسة: ٩٠، التنبيه: ١٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧٣.

(٦) بيتٌ سيأتي إشكاله بالتفصيل لاحقًا، انظر: ديوان الحماسة: ٩٢، التنبيه: ١٤٩-١٥١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧٥.

فاختلف توجيه إعراب النصب؛ لاختلاف ما يُفهم من دلالتها، وغير ذلك من التراكيب المبهمة التي لا يكفي ظاهر موقعها في الجملة، أو حتى شكل آخرها لأن يكون قرينةً وحيدة في تحديد دلالتها المرادة.

ويتعاظَم ويبلغ أَوْجَ إشكاله في حالة تعدد الروايات بحركاتٍ إعرابيةٍ متغايرة وثبوت السماع بها، فيتسابق المتسابقون من نحويين ورواةٍ ومفسِّرين إلى إزالة ذلك الإشكال، ومحاولة توضيح المراد منه، وإثبات الوجه الصحيح، كما في قول الشاعر[١]:

علام تقول الرمح يُثقل عـــاتقي إذا أنا لم أَطْعُن إذا الخيـــل كـــرَّتِ[٢]

(الرمح) في هذا البيت على روايتين: الرفع والنصب، ففي رواية الرفع تكون كلمة (الرمحُ) مرفوعة بالابتداء على الضم، أما النصب فعلى وجهٍ معنوي دلالي قال عنه ابن جنّي: «وأما النصب فعلى استعمال القول بمعنى الظن»[٣]، فالرمح مفعول به أول لفعل القول، والجملة الفعلية بعده (يُثقل عاتقي) مفعول به ثانٍ باعتبار معنى: علام تظن الرمحَ يُثقل عاتقي.

وإلى جانب هذه الروايات الشعرية التي يغزر بها الدرس النحوي ويتطور فكره، نجد اللَّبس الحاصل من تعدد القراءات القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٤] معنًى ظاهرٌ يحمل صيغة من صيغ الدعاء عليهم، وهذا إشكالٌ معنوي سبَّبَه شكل آخر الكلمة (حصرتْ) في الرسم العثماني للقرآن الكريم، فظهرت محاولات لإزالة هذا

(١) هو: عمرو بن معديكرب بن عبد الله الزبيدي، وقيل: بن ربيعة بن عبد الله، يُكنى بأبي ثور، صحابي جليل، فارس مشهور، وشاعر مخضرم، صاحب غارات ووقائع في الجاهلية والإسلام، شهد معركة القادسية وأبلى فيهـــا بـــلاءً حسنًا، حتى مات سنة٢١هـ، وقيل: في فتح نهاوند، انظر: ديوانه: ١٩، ٣١، والأغاني ١٤/ ٢٤، والتنبيـــه: ٧٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٧، والحماسة البصرية ١/ ١٠.

(٢) بيتٌ سيأتي إشكاله بالتفصيل لاحقًا، انظر: ديوانه: ٦٩-٧٢، والتنبيه: ٧٨، والحماسة البصرية ١/ ١١، ولـــسان العرب ٤٢/ ٣٧٧٩ (ق ول)، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٤، وخزانة الأدب٢/ ٤٣٦، وورد برواية (يُثقل ساعدي) في شرح الحماسة للمرزوقي١/ ١٥٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٦.

(٣) التنبيه: ٧٨.

(٤) النساء: ٩٠.

الإشكال في المعنى، من هذه المحاولات ما كان في توجيه معنى هذه الآية إلى بيان هيئة حالهم عند المجيء، وذلك بتقدير: قد، أي: (قد حصرت)، التي تُقرِّب معنى هذا الفعل الماضي إلى الحال[١]، وعلى هذا التوجيه نجد قراءةً للحسن البصري يقول فيها: «حَصِرةً صدورهم»[٢] مؤيِّدةً ذلك التوجيه وشاهدةً على صحته.

(١) وهذه الآية جعلها كثيرٌ من البصريين شاهدًا على جواز تقدير معنى (قد) قبل الفعل الماضي، ووضعه موضع الحال، منهم: ابن جنّي ومعه الأخفش، والكوفيون يُجيزون وقوع الماضي المثبت حالاً مطلقًا من دون إضمار وتقدير، انظر: التنبيه: ٢١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢-٢١٦، وخزانة الأدب٣/٢٥٤-٢٥٦.

(٢) وقرأ بها أيضًا يعقوب والمفضل عن عاصم وقتادة وغيرهم، انظر: النشر ٢/ ٢٥١، وتفسير الطبري ٧/ ٢٩٥-٢٩٦، وهي كما قال: «قراءة صحيحة في العربية، فصيحة غير أنها غير جائزة القراءة عندي؛ لشذوذها وخروجها من قراءة قَرَأة أهل الإسلام»، ورفضها الفراء (حصرةً) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤-٢٥، وبالغ المبرّد فيها وردّ قراءتها بـ(حصرت) بتاء التأنيث الساكنة المفتوحة وهي قراءة متواترة متفق عليها عند الجمهور خاصة القُرَّاء السبعة؛ لتشدده في قياسه النحوي البصري، الذي يذهب إلى وجوب أن يُسبق الفعل الماضي بقد، وللهروب من هذا القياس أنكر هذه القراءة وأقرَّ قراءتها بالتاء المربوطة حالاً، انظر: المقتضب ٤/ ١٢٤- ١٢٥، وأقرها أبو حيان قائلاً: «جاء منه مالا يُحصى كثرة بغير قد» في تفسير البحر المحيط ٣/ ٣٣٠.

المبحث الثاني: أسباب ظهور الإشكال اللغوي وبواعثه:

لاشك أن الإعراب الذي كان عند الأوائل أداةَ تمييزٍ وتفريقٍ بين المعاني[١]، تدرَّج وتطوّر إلى أن أصبح صناعةً لفظيةً وظيفيةً ضابطة، حتى وإن تعارضت مع الدلالة المعنوية أو بعُدت بُعدًا كليًّا عنها، وأظهرت انفكاكًا بينهما أنتجَ إشكالاً بين تلك الصناعة الإعرابية وهذه الدلالة المعنوية في الأذهان، على الرغم من كل المحاولات الحثيثة من أنصار الصناعة والمحافظين على قواعدها في قوالبها المتوارثة، من الخلل والاضطراب، ولو بأسلوب التكلُّف والاحتيال[٢]، كما وصفها ابن جنّي قائلاً: «فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعرابُ مانعًا منه احتَلْتَ له...»[٣].

وهذه الإشكالات الحاصلة بين الصناعة والمعنى ليست حصرًا على أيِّ لغةٍ من اللغات، ولا شرخَ عيبٍ تُعاب فيه وتُنتقص، إنما هي واقعٌ لغوي وظاهرةٌ طبَعيَّة لأي لغةٍ حية كاللغة العربية تنمو وتتطور؛ لتصمد مواكبةً لحال زمانها وفكره، وإنكارها إهدارٌ لطرقٍ فنيةٍ عديدةٍ للعرب في تعابيرهم وأساليبهم البلاغية القائمة على قاعدة فهم المعنى، والتي هي أصل قيام علم النحو عندهم وتطوره[٤]، فالجمل إنما يصلحها ويفسدها معناها [٥]، وكذلك هو الحال بعد نزول القرآن الكريم، وما حدث من طعنٍ خطيرٍ ببعض ما جاء به من صورٍ وأساليبَ بلاغيةٍ متعددة أُثريت بها هذه اللغة، وهي أساليبُ قد لا نطعن بفصاحتها عند تحليلها، والفهم السليم لها، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[٦]، فاللَّبس هنا حصل من أداة الاستفهام، التي كانت نمطًا إنشائيًّا يُفيد الطلب في ظاهره؛ لكنها

---

(١) انظر: الصاحبي لابن فارس: ١٦١ عندما قال: «فأما الإعراب ففيه تُميَّزُ المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين»، والنحو العربي بين الصناعة والمعنى: ١٦، ولابن جني في الإعراب تعريف دقيق يدل على الغاية العملية من الإعراب، وهي واضحةٌ عند قوله: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ» في الخصائص ١/ ٣٥.

(٢) انظر: العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي: ٢٩-٣١.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٦.

(٤) انظر: النحو العربي بين الصناعة والمعنى: ٦.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٤٣٣.

(٦) ق: ٣٠.

قد تخرج وتُستخدم في غير معناها في مواضعَ عديدةٍ تحتاج إلى تفسيرٍ وفهمٍ واضحٍ للسياق، فـــ(هل) الأولى في الآية خرجت إلى معنى خبريٍّ تقديره: قد امتلأت، قويت به الجملة أكثر مما لو أبقت على استفهامها، ومثلها قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[1]، بمعنى: قد أتى، تحقيقُ حقيقةٍ لا مجال للشكِّ فيها أو الجدال الذي يَضعُف معه المعنى.

وبهذه الأساليب تزدان اللغة، فلو كانت كلها واضحةً للعموم سهلةَ التناول لما اشتهر العرب فيها وتميّزوا بالتنافسِ والتحاورِ بها في أسواقٍ أدبيةٍ لهم، فاضلَت بين عالمٍ وجاهل، وأبرزت أئمةً وشيوخًا تدارسوها وتناقلوا كثيرًا من وجوهها البلاغية، وأنواعها البيانية، والتي تعتمد في فصاحتها على دقة المعنى وخفائه، وحاجته إلى فكرٍ وإشغالِ ذهنٍ؛ كي يُصنَّف بين كلامهم من المستحسن والبديع.

وفي المقابل نجد أصحاب الصناعة النحوية اضطروا إلى التكلُّف والاحتيال أمام تلك الأساليب البلاغية التي تسبّبت في ظهور إشكالٍ لُغويٍّ بين الصناعة والمعنى بأبوابها الواسعة، ودوافعها التي يقتضيها الحال وتحتاجها النفس، خاصةً في مواضعَ لا يُؤمن فيها اللَّبس ودلالاتٍ صعبة المنال لا يصلها إلا عقلُ باحثٍ وذهنُ محلِّلٍ، بخلافِ المواضعِ التي أشار إليها ابن جنّي بـــ«غلبة المعنى على اللفظ، وكون اللفظ خادمًا له ومشيدًا به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله»[2]، فهي عند أصحاب الصنعة الغاية التي يسعون إليها.

كذلك نجد تعدد القراءات القرآنية التي قرأها أصحابها، مما سمعوا ورووا سببًا يدعو إلى حدوث الإشكال اللغوي، والذي به تُستثار الرغبة في دفعه لغرض البيان والتوضيح[3]، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[4]، فمَن قرأها بالنصب على تقدير:

---

(١) الإنسان: ١.

(٢) الخصائص ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر: مشكل القرآن: ١٥٩-١٦٠.

(٤) المائدة: ٦.

إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق وأرجلَكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسِكم[١]، فيوجب الغَسْلَ للأرجلِ كالوجه واليدين، أما مَن قرأها بالخفض (وأرجلِكم) فبعطفها على (الرؤوس) التي أمر الله بمسحها دون غَسْلها[٢]، وهذا مما لا يُجزئُها في الوضوء[٣].

ومن ذلك أيضًا اختلاف اللهجات الناتج من بُعْدِ القبائل عن بعضها، واختلاطها بغير العرب، خاصة بعد الفتوحات، والمؤدي إلى ظهور الغرابة في اللفظ والغموض وعدم الوصول إلى فهمه إلا بعدَ جُهدٍ وطولِ فكرٍ[٤].

وأخيرًا حاجة الاستعمال اللغوي إلى الإيجاز والاختصار المؤدّيَين في بعض مواضعهما إلى غموضٍ وإشكالٍ يحتاج إلى إعمالِ الفكر؛ للبيان والتوضيح.

والإيجاز والاختصار من أساليب العرب وفنونهم الشهيرة التي أضفت على لغتهم ميزةَ الفصاحة والبيان، فتفوّقوا بها على غيرهم، وقد يُطلقان على كلِّ إقلالٍ في الكلام من غير إخلالٍ بالمعنى، وغرضهما الاتساع في اللغة[٥]، وهما عند الكثير مترادفان وعلى معنى

---

(١) وهي قراءة نافع وابن عامر، والكسائي ويعقوب، وحفص، انظر: تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٤، تفسير الطبري ٨/ ١٨٨-١٩١، ومشكل القرآن: ١٥٨-١٥٩.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وحمزة وأبي بكر عن عاصم، انظر: تفسير البحر المحيط ٣/ ٤٥٢، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٤، تفسير الطبري ٨/ ١٩٤، ومشكل القرآن: ١٥٨-١٥٩، وقد ورد بها قراءة بالرفع شاذة للحسن البصري، انظر: المحتسب لابن جني ١/ ٢٠٨، ومشكل القرآن الكريم: ١٥٧.

(٣) الواجب في الوضوء هو غسل الرجلين ولا يكفي مسحهما، وهذا رأي جمهور الفقهاء، والدليل على أن الواجب هو غسل الرجلين، ما ورد عَنْ عبد اللَّه بن عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: ((تَخَلَّفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَّا فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الْعَصْرَ (أي أخرنا العصر) فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا))، انظر: صحيح البخاري/ كتاب الوضوء/ باب غسل الرجلين، ولا يُمسح على القدمين/ حديث رقم (١٦٣)/ ص٥٣، وروى مسلم في صحيحه/ كتاب الطهارة/ باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما/ حديث رقم (٢٤٢)/ ص٢١٣-٢١٤، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلاً لَمْ يَغْسِلْ عَقِبَيْهِ، فَقَالَ: وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ)).

(٤) يقول ابن عباس رضي الله عنه: ((كنتُ لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئرٍ، فقال أحدهما: أنا فَطَرتُها، يقول: أنا ابتدَأتُها)). انظر: مشكل القرآن: ١٨٤، ١٨٦-١٨٨.

(٥) انظر: مشكل القرآن: ١٩٧-١٩٨.

واحد[١]، فاختصار الكلام يعني إيجازه وحذف فضوله[٢]، واختصَّ بهما أعلى أمثلة العربية وأبلغها، والذي عجز الكثيرُ عن مجاراته بعد التحدي، وهو كلام الله تعالى المعجزِ بألفاظه ومعانيه، قال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾[٣]، فممّا جاء به على اتساع الكلام من أساليب الاختصار والإيجاز قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[٤]، «إنما يريد: أهل القرية، فاختصر...»[٥]، ففي تلك الآية وإيجازها يقول ابن جني: «أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله»[٦].

«وأحسن الكلام ما كان قليله يُغنيك عن كثيره»[٧]؛ لكننا مع ذلك لا نستطيع إنكار بلاغةَ وفصاحةَ الإطناب، فالحاجة إلى كلٍّ منهما يحكمها الموضع والمقام، وهنا يكمن سرُّ البلاغة.

(١) منهم السيوطي في الإتقان في علوم القرآن ٥/ ١٥٨٦، وانظر: مشكل القرآن: ١٩٨.

(٢) انظر: لسان العرب (خ ص ر) ٤/ ٢٤٣، والقاموس المحيط (خ ص ر) ٢/ ٢٠.

(٣) الإسراء: ٨٨.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) الكتاب ١/ ٢١٢.

(٦) الخصائص ٢/ ٤٤٧.

(٧) كما نادى بذلك الجاحظ في كتابه البيان والتبيين ١/ ٨٣.

الفصل الثالث

أدوات ابن جني في كشف المشكل

ويشتمل على ما يلي:

التأويل.

الحذف والتقدير.

التقديم والتأخير.

تعدد احتمالات التوجيه.

الكشف في اللغة:

الكشف يعني رفع الحجاب، وإزالة المستور للإبانةِ والإيضاحِ والظهور[١].

أما المشكِل فقد سبق تعريفه في الفصل السابق بإسهابٍ، فكلُّ أمرٍ يُشتَبَهُ به مُشكِلٌ، ولا يُنَال المرادُ منه إلا بتأمُّلٍ بعد الطلب[٢].

وأينما وجد النحويون نصًّا من النصوص الفصيحة فيه لفظٌ أو أسلوبٌ مُشكِلٌ في فهمه، وظاهره مُخالِفٌ لما وضعوه من أصولٍ وقواعدَ تحفظ تلك النصوص من التحريف وتصونها من اللَّحن، فإنهم يحاولون تخريجه وفقًا لتلك القواعد والأصول التي وضعوها، باستخدام وسائلَ وأدواتٍ، بدأت بصورةٍ مبدئيةٍ متفقةٍ مع بداياتهم في النحو، ولم يبحثوها بحثًا مباشرًا وتحت عنوانات مستقلة؛ بل قاموا بتطبيقها وممارستها عمليًّا في كتبهم، إلى أن نما التفكير والنظر العقلي عندهم نتيجة تأثُّر مجموعةٍ من النحويين بطريقة الباحثين في العلوم التي عاصرتهم خاصةً علم التفسير[٣].

ولا شكَّ أنَّ من أبرزهم تميُّزًا في قوة نظره ونموه العقلي العلّامةَ ابن جنِّي، فهو أحد أئمة اللغة الذين تعهدوها فكرًا وتطبيقًا، واجتهدوا في تدبُّرها والوصول إلى عمقها، مستخدمًا في كلِّ ذلك وسائلَ وأدواتٍ تعينه على توضيح غموضها، وحلِّ إشكالها ومنها:

التأويل:

استُخدِمتْ هذه الأداة عند النحويين بصورةٍ بدائيةٍ تتفق مع بدايات علم النحو، فلم يبحثوها كغيرها من الأدوات -كما تقدّم- بحثًا مباشرًا في كتب أصول النحو كبحثهم فكرة القياس مثلاً، ولكنهم طبَّقوها دون جمع تحت عنوانٍ مستقلٍّ، وانصرفوا عن الحديث عنها كأصلٍ نحويٍّ له دوره الفعّال في كثيرٍ من قضايا النحو ومسائله[٤].

حتى قلب التأويل الحقائق إلى نوعٍ من التمرين الذهني؛ أمام ما يُشكل من أساليب

---

(١) انظر: كتاب العين: (ك ش ف) ٥/ ٢٩٧، ولسان العرب: (ك ش ف) ٩/ ٣٠٠، ومعجم التعريفات: ١٥٤-١٥٥.

(٢) انظر: معجم التعريفات: ١٨١.

(٣) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة: ١٦٢.

(٤) نفسه ١٦٩.

النصوص الفصيحة التي خالفت في ظاهرها قواعد اللغة وأصولها، بعد أن كان الأمرُ مُجرّدَ ملاحظةٍ للمادة اللغوية ودراسةٍ لها، والوصول إلى القاعدة عن طريقها[١]، وكلُّ ذلك ناتجٌ عن نظرةٍ عقليةٍ عميقةٍ، تبحث عن الباطن خلف الظاهر.

وابن جني بكتابه التنبيه وفي تعامله مع شواهده خيرُ مثالٍ على تلك العقلية العميقة التي تُحاول بكل ما أوتيت من سعةِ علمٍ وثقافةٍ، توضيحَ ما أشكل ظاهره وخفي معناه على قارئه، باستخدامه لتلك الوسيلة كما في قول جَزْءِ بن ضِرار[٢]:

فإنْ يكُ حقًّا مـــا أتـــاني فـــإنهم كرامٌ إذا ما النائبـــاتُ تنـــوبُ[٣]

الذي قال فيه ابن جنّي: «هذا موضعٌ مُتلقًّى بالقبول، وظاهره فاسدٌ لولا محصولُ باطنه»[٤]، فجملة: (فإنْ يكُ حقًّا ما أتاني فإنهم كرامٌ) جملةٌ شرطية ظاهر جوابها أنه جوابٌ فاسدٌ صناعةً، أي لا يصح أن يكون جوابًا لذلك الشرط في الصناعة؛ فليس هناك علاقةٌ بين كونهم كرماء وبين ما وصله من خبرِ إصابتهم بأحداث الدهر؛ لكن هنا حاول ابن جنّي كعادته نصرةَ الصناعة، فأوّلها وحملها على معنى الجواب لا على لفظه، قائلاً: «ومعناه: إن كان حقًّا ما أتاني صبروا عليه،...كونهم كرامًا عند البلاء»[٥]، ونظَّر له بقوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[٦]، فجوابه سبحانه وتعالى بعبوديتهم دالٌّ على حمله على تأويل: إن أُعذِّبهم فأنا قادرٌ على تعذيبهم، وعبوديتهم المذكورة هي سبب قدرته عليهم، فاكتفى بذكر

---

(١) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة: ١٨١.

(٢) جَزْءُ بن ضِرار الغطفاني، شاعرٌ مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، رثى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو أخـــو الشَّمَّاخ بن ضرار، انظر: الأغاني ٨/ ٩٨، والتنبيه: ١٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤٣، والـــوافي بالوفيات ١١/ ٦٤-٦٥.

(٣) والبيتُ معناه مرتبطٌ بخبرٍ قبله يقول فيه:

وحُدِّثتُ قومي أحدثَ الدهرُ فـــيهمُ وعهـــدُهُم بالحادثـــاتِ قريـــبُ

أي: أُنبئتُ أنَّ قومي قد أصابهم الدهرُ بنوائبه، فإن كان ما بُلِّغتُ حقًّا، فإنهم وبحسن أخلاقهم عنـــد النوائـــب يصبرون صبر الكرام، انظر: التنبيه: ١٥٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٤) التنبيه: ١٥٤.

(٥) نفسه: ١٥٥.

(٦) المائدة: ١١٨.

عليهم، فاكتفى بذكر السبب كدليلٍ على الجواب، كما أن كرمهم في الشاهد سبب صبرهم على الأحداث والنوائب[١].

فالتأويل ضرورةٌ من الضرورات التي يلجأ إليها النحويون؛ للموازنة بين الأصول النحوية والنصوص المشكلة وفق ضوابطَ مُعتمَدة بينهم، و«التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادَّةُ على شيءٍ ثم جاء شيءٌ يُخالف الجادَّةَ فيُتأوَّل»[٢]، هذه العبارةُ ساعدت على كشف معنى التأويل، الذي هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوهٍ خَفيّة تحتاج لتقديرٍ وتدبُّر[٣].

أما دافعهم الأكبر إلى ذلك فهو فهم النصوص، عندما لا تستجيب تلك النصوص المسموعة لقواعد النحو الموضوعة، فيتمُّ التوفيق بين تلك الشواهد والنصوص وتيك القواعد والأصول، حتى لو أدّى هذا التوفيق بينها إلى تعديلٍ للنصوص عن طريق التأويل، حفاظًا على القواعد، وفي حال عدم التمكُّن من ذلك فإنهم يصفونها بالشاذة أو النادرة، أو حتى وصفها بالخطأ أحيانًا.

إذن غرضهم من التأويل لا يخرج عن فهم النص والبعد عن إشكال المعنى، وإثبات توافق الشواهد مع القواعد.

الحذف والتقدير:

هما من أهم سِمات اللغة العربية وخصائصها، والتي قد تُشكِل على الذهن من دونهما؛ بل إنهما فضيلتان تتباهى بهما العرب على غيرها من الأمم، يستخدمونهما متى دعا إلى ذلك المقام وعلى نطاقٍ واسعٍ، حتى لا يكاد يوجد بابٌ من أبواب النحو الكثيرة إلا واتصل بالحذف والتقدير بصلة.

وقد تحدَّث عنهما ابن جنّي في كتابه الخصائص تحت بابٍ أسماهُ (بابٌ في شجاعة العربية)[٤]، قائلاً في مقدمته: «اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف...»[٥]، و«قد حذفت

---

(١) انظر: التنبيه: ١٥٤، ١٥٥.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ١٥٨.

(٣) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة: ١٥٧.

(٤) ٢/ ٣٦٠.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته»[١]، مُدْرِجًا معه كذلك ما سنذكره لاحقًا من تقديمٍ وتأخير.

ولقد دلّت على الحذف والتقدير مصطلحاتٌ كثيرةٌ عند القدماء منها: التأويل، والإضمار، والاستتار، والتفسير، وأحيانًا يُكتفى بالإشارةِ إليها بعباراتٍ خاصةٍ منها: كأنه قال، كأنه يحمله، أو يريدُ كذا...[٢]، والتي غالبًا ما يحدث الخلطُ فيما بينها والتداخل، فقد يستخدمون التأويل يريدون منه التقدير، والعكس صحيح، من ذلك قول ابن هشام[٣]: «لا يجوز زيدٌ اليومَ، فإن وُجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم: الليلةَ الهلالُ، فهذا على حذف المضاف وتقديره: الليلةَ طلوع الهلالِ»[٤]، وهناك مَن لا يجزم بوجود الفرق بينها، وغيرهم مَن لا يجعل كلَّ التقدير تأويلاً؛ لوجود ذلك التقدير الخاص بالحركات على سبيل المثال، والذي ليس له علاقة بالتأويل[٥].

المهم أنَّ هذه الفروق الدقيقة جدًّا بين هذه المصطلحات ليس لها تأثيرٌ على معناها ووظائفها في الصنعة النحوية؛ لكونها تؤدي إلى كشف المعنى المخبوءِ في الجملة العربية التي تتسم بمواراةِ المعنى، كما دلَّ على ذلك قولُ رسولنا الكريم: ((بُعثتُ بجوامع الكلِم))[٦] أي

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٢) كما أشار بها سِيْبَوَيْهِ في الكتاب في عدة مواضع منها: ١/ ١٣٥، ٢٢٤، ٣١٩، ٣٥٦، ٥٨٢، ٢/ ١٧٦، ٣١٢.

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري جمال الدين الحنبلي، النحوي الفاضل، والعلّامة المشهور، وُلد سنة ٧٠٨هـ، اشتهر في حياته وأقبل الناسُ عليه، له عدّة مصنّفات منها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، وشذور الذهب، وقطر الندى، توفي سنة ٧٦١هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦٨-٧٠، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩-٣٣١.

(٤) شرح قطر الندى: ١٢١.

(٥) انظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: ٣١.

(٦) انظر: الجامع الصحيح للبخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (بُعثت بجوامع الكلم)، كتاب الاعتصام بالسنة ٤/ ٣٥٨-٣٥٩، وصحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١/ ٣٧١، وفيه أيضًا ورد برواية ((فُضلتُ على الأنبياء بستٍّ: أُعطيتُ جوامع الكلم، ونُصرتُ بالرعب...)) ١/ ٣٧١.

المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة[١].

ومن المتعارف عليه في اللغة أنّ أي أسلوبٍ أو تركيبٍ أشكلَ فهمه و لم يتضح معناه، فهو يستلزم بالضرورةِ التقديرَ، خاصة عند إثبات الحذف، فيُردُّ التركيب إلى أصل وضعه بتصحيح اللفظ لغرض فهم المعنى، فيحتمل معانيَ مختلفة بحسب ذلك الفهم واختيار اللفظ المقدَّر[٢]، نجد مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[٣]، لا يتضح المعنى إلا باعتبار أنّ هناك حرفَ جرٍّ محذوفًا يحتمل تقديره حرفين، لهما معنيان مختلفان وهما: ترغبون في أن تنكحوهنّ لجمالهنّ، أو ترغبون عن أن تنكحوهنّ لقبحهنّ ودمامتهنّ[٤].

ومن أهم الأسباب التي قد تكون داعيةً إلى الحذف والتقدير: اختصار طول الجملة[٥]، فـ«من سنن العرب الإضمار؛ إيثارًا للتخفيف، وثقةً بفهم المخاطَب»[٦]، وقد يجري هذه الحذف والاختصار مجرى اللغة، وذلك كما في قول تأبَّط شرًّا[٧]:

هما خُطتا: إمـــا إســـارٍ ومنـــة و إما دمٍ، والقتل بالحر أجـــدرُ[٨]

برفع (إسارٌ ومنةٌ) التي وجهها ابن جنّي إلى لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة، قائلاً فيها: «أما الرفع فطريف المذهب، وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة»[٩]، كذلك يجوز أن يُعرب ما بعد (إما) حسب موقعه كما يجوز أنُ يُجرى على

---

(١) انظر: البيان والتبيين ٢/ ٢٨، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٣.

(٢) انظر: مقال تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي: ٣١٨-٣١٩، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد العشرون، شوال١٤٢١، ٢٠٠١.

(٣) النساء: ١٢٧.

(٤) انظر: الكشاف ٢/ ١٥٥.

(٥) انظر: الصاحبي لابن فارس في باب الحذف والاختصار: ٣٣٧، وفي باب الإضمار: ٣٨٦، وكتاب فقه اللغة للثعالبي ٢/ ٥٨٧-٥٨٨.

(٦) من قولٍ للثعالبي في فقه اللغة ٢/ ٥٩٠.

(٧) سبقت ترجمته.

(٨) ستأتي دراسة هذا البيت عند تحليل هذه المسألة بالتفصيل لاحقًا، انظر: ديوان تأبط شرًّا وأخباره: ٢٨٤، والتنبيه: ٤٦، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٧-٧٩.

(٩) التنبيه: ٤٧-٤٨.

الابتداء[١]، وهذا ما قد يوضح جواز حالة الرفع هنا التي ظاهرها أنها على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة[٢]؛ لقصد التقصير وعدم الإطالة في الكلام، هذا توجيهٌ من عدّة توجيهاتٍ سنتناولها لاحقًا بشيءٍ من التفصيل.

أما أهمها والذي طالما أشغل فكرَ ابنِ جنِّي وأثار اهتمامه، فهو المحافظة على اطِّراد الأصول النحوية التي انضبط فيها النظام اللغوي العربي، كما في قول سُلْميٌّ بن ربيعة من بني السِّيْدِ بن ضَبَّة[٣]:

تربت يداكِ، وهل رأيتِ لقومه مثلي على يُسري وحينَ تعلَّتي
رجلاً إذا ما النائباتُ غشينَه أكْفى لمعضلةٍ، وإن هي جَلَّتِ[٤]

ففي الشاهد (وحينَ تعلَّتي) عطف ابن جنِّي (حينَ) على موضع (على يسري) المقدَّر بـ(وقتَ يسري)، مع أن البيت تام المعنى لا يحتاج إلى تقدير؛ لكن لشدة اهتمامه بالصنعة اللغوية، حاول التقدير لضبط نظام اللغة.

وفيه كذلك إشكالٌ في المعنى فكَّه كعادته، ففي كلمة (مثلي) احتمالُ أمرين: الأول أن تكون مفعولاً للفعل (رأيت)، وكلمة (رجلاً) في البيت الثاني تمييز، والثاني أن تكون كلمة (رجلاً) هي المفعول، وكلمة (مثلي) في البيت الأول حالاً منه مقدمة، وهذان الاحتمالان أحدثا الإشكال المعنوي المذكور، ففي الاحتمال الأول كلمة (قومه) تعود الهاء فيها على

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٨.

(٢) كما سُمع من قولٍ على لسان الحجلة للقطاة: بيضك ثنتا، وبيضي مئتا، أي: ثنتان ومئتان، انظر: تهذيب اللغة ٤/ ١٤٣ (حجل)، وعلى الغالب أنها ضرورة كما علّق الرضي على الشاهد في شرح الكافية (وقد تسقط لضرورة) ٢/ ١٧٦، وابن هشام في المغني بقوله: (فلم ينفك البيت عن ضرورة) ٦/ ٥٠٢، وانظر: توضيحًا أكثر في سر الصناعة ٢/ ٤٨٤-٤٨٧، التنبيه: ٤٨ -٤٩، الخصائص ٢/ ٤٣١، والهمع ١/ ١٦٢-١٦٥.

(٣) اسمه: سُلميٌّ بن ربيعة بن زبّان بن عامر، من بني ضبَّة، شاعرٌ جاهلي، وقيل في اسمه سَلْمَى بفتح السين والميم، وابناه أُبيٌّ وغُوَيَّة شاعران، انظر: التنبيه: ٢١٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١/ ٥٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٣٦.

(٤) معنى البيتين: (تَربت يداك) أسلوبُ دعاءٍ بالخيبة والفقر دارجٌ عند العرب، معناه اللُّغوي: صار في يدك التراب، والشاعر هنا يُوبِّخُ امرأته ويدعو عليها بالفقر والخيبة عندما ترجو غيره وتتأمَّل به، فهو يُنكر أن يكون له مثيل في السرَّاء والضرَّاء، انظر: التنبيه: ٢٢٠، وخزانة الأدب ٨/ ٤١-٤٢.

القائل نفسه، أما الاحتمال الثاني فهي عائدة على كلمة (رجلاً)[١].

التقديم والتأخير:

كذلك هو أحد خصائص اللغة العربية التي دلّت على مرونتها وهو «بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضِي لك إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مَسْمَعه، ويلطُف لديك موقعُهُ، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولطُف عندك؛ أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظ عن مكانٍ إلى مكان...»[٢].

وتُعدُّ هذه الظاهرة أصدق دليلٍ على أهمية الإعراب الذي يُساعد على حرية التعبير، والقدرة على التوسُّع في الأساليب، دون أن تفقد أيُّ كلمةٍ وظيفتَها الأساسية في التركيب، وهذه ميزةٌ تميزت بها اللغة العربية على غيرها ممَّن تلتزم الكلمةُ فيها رتبةً واحدةً فتفقد بذلك قدرًا كبيرًا من مرونتها التي قد يُتيحها وجود الإعراب[٣]، ومن هذا المنطلَق قد نجد أحدَ أهم أسباب اهتمام العرب بظاهرة الإعراب بشكلٍ عام، كثرةَ استعمالهم لخاصية التقديم والتأخير.

وإنّ انشغالهم بظاهر الأساليب بهذه الطريقة لا يعني إغفالهم للمعاني ومضامين التراكيب؛ ولكن قد يكون قربهم من عهد صفاء اللغة العربية، ومعرفتهم الجيدة بالفوارق المعنوية بين عبارةٍ وأخرى، جعلهم يندفعون إلى ذلك التوسع في تعابيرهم؛ لإضفاء المزيدِ من القوة والرصانة، كما يقول سِيْبَوَيْهِ: «فإن قدَّمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله؛ لأنك إنما أردتَ به مؤخرًا ما أردتَ به مقدّمًا، و لم تُرد أن تُشغل الفعل بأدلّ منه...»[٤].

وبما أننا في عصرٍ ابتعدنا به عن اللغة كثيرًا، فلا يمكن أن نُغفِل جانب المعنى بعد اختلاطه بكثيرٍ من المعاني، والتباسه بالأذهان، وتأثره بالتقديم والتأخير، مثلاً: هناك فرقٌ بين محمدٌ جاء، وجاء محمدٌ، ففي الجملة الأولى كان التنبيه إلى أنَّ الذي جاء هو محمدٌ، وليس غيره فالتقديم هنا للأهمية، أما الجملة الثانية فهي إخبارٌ عن مجيئه إخبارًا فقط، لا يُخالطه شيءٌ

---

(١) انظر: التنبيه: ٢٢٠-٢٢١، وخزانة الأدب ٨/ ٤١-٤٢.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٣) انظر: ظاهرة التقديم والتأخير: ١٧٩-١٨٠، والمعنى وتعدد التوجيه النحوي في كتاب التنبيه لابن جني: ٢١-٢٢.

(٤) الكتاب ١/ ٣٤.

غيره، وقد قال سِيْبَوَيْهِ في ذلك: «كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعًا يهمانهم ويعنيانهم»[١]، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[٣]، في الآية الأولى قدَّم ضمير المخاطبين على ضمير الأولاد، وفي الثانية حدث العكس فقدَّم ضمير الأولاد على ضمير المخاطبين؛ لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليلِ (من إملاقٍ) التي تفيد أنهم كانوا في فقرٍ، فكان رزقهم أهم عندهم من رزقِ أولادهم، أما في الثانية كان الخطاب للأغنياء وذلك بدليلِ (خشيةَ إملاقٍ) فإن الخشيةَ إنما تكون من أمرٍ لم يقع بعد، فكان رزق أولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام، فقدِّم الوعدُ برزقِ الأولاد على رزقهم الحاصل لهم بالفعل[٤].

وابن جنِّي مِمَّن لم يُغفل الاهتمام بالمعاني، خاصةً بعد تأثرها بالتقديم والتأخير، ولم يرضَ بظاهرة التباسها بالأذهان، فقد وهب نفسه لكلِّ معنًى يحتاج إلى تفسيرٍ وحلِّ إشكال، ففي قول بَشَامةُ بن حَزْن[٥]:

مِن عهدِ عادٍ كان معروفًا لنا ... أسرُ الملوكِ وقَتلُها وقِتالُها[٦]

اتضح لابن جني أن الشاعر هنا قدَّم القتل على القتال لفظًا مع أنه يريد التأخير في

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤.

(٢) الأنعام: ١٥١.

(٣) الإسراء: ٣١.

(٤) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ٩٢.

(٥) اسمه: بَشامةُ بن حَزْن النهشلي، أحد بني نهشل بن دارم، انظر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم: ٦٦، والتنبيه: ١٦٦، والمبهج: ٨٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٣-٣١٤ وقد قال فيه البغدادي: «ولم أرَ له ترجمة، وليس له ذكر في ترجمة الأنساب، والظاهر أنَّه إسلامي»، وورد باسم بشامة بن جَزْء النهشلي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠٠.

(٦) وفيه فخرٌ بشجاعتهم وحصولهم على رؤوس كبار أعدائهم وملوكهم، إما بأسرهم أو قتلهم عند مواجهتهم في الحروب نكايةً بهم، انظر: التنبيه: ١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٢٠٨، وورد هذا البيت بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٧٧، وورد في مواضع أخرى عند المرزوقي منسوبًا لبشامة بن الغدير ١/ ٣٩٦، ٤٢٧، ٥٣٩، ٧٢٧.

المعنى؛ وذلك لأن (الواو) حرف عطف يُفيد المشاركة غير المرتبة، فيجوز معها أن يتقدَّم المعطوف على المعطوف عليه في المعنى[١]، وقد يكون هذا الشاهد من باب البدء بالأدنى ثم الأعلى كقوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[٢]، فجاز مع الواو تقديم لفظٍ مؤخرٍ في المعنى.

تعدُّد احتمالات التوجيه:

لاشك أنَّ كثرة استعمال أساليب الجواز من الحالات الغالبة في الدرس النحوي، فقد نرى مَن يُجيز أكثر من وجهٍ عند تحليل تركيبٍ ما، فيظهر الخلاف ما بين مؤيِّدٍ ومُرجِّحٍ، ورافضٍ يأتي بوجهٍ جديدٍ غير ما قد يُذكر، ومن الأسباب المؤدِّية إلى ذلك التعدُّد:

طبيعة اللغة الإنسانية:

فكما هو معلوم بأنها طبيعة لا تخضع غالبًا لأصولٍ وأحكام مُطّردة، فهي تعكس طبيعة الإنسان المعقدة التي لا تسير على وتيرةٍ واحدة، فنجد في هذه اللغة شواهد شعرية ونثرية حُكِم عليها بالقوة والضعف، والجواز والرفض، بعدما تناولها النحويون بالدراسةِ والتحليلِ المتعدِّدِ الأوجه المحتَمَلة.

والعربيُّ يتكلم دون أن يُدرك القواعد التي تتحكم في كلامه؛ لذا قد يخرج عمّا تقتضيه تلك القواعد المطّردة، فيجيء بعبارات نادرةٍ قد تبتعد قليلاً أو كثيرًا عن تلك القواعد؛ لأن اللغة ظاهرة إنسانية كأي ظاهرة من الظواهر الإنسانية الأخرى التي لا يمكن أن تخضع لقواعد معينة[٣].

فأيُّ إشكالٍ يسببه تركيبٌ نحويٌّ ما بسبب تلك الطبيعة اللُّغوية التي تُكوِّن أحيانًا علاقات نحوية معقدة بين المفردات، يحتمل عدة توجيهات نحوية أو دلالية.

كما وقف ابن جنِّي أمام قولِ هلال بن رزين الرِّبابي[٤]:

---

(١) انظر: التنبيه: ١٦٧.

(٢) النساء: ١٧٢.

(٣) انظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٠٢- ١٠٧.

(٤) هلال بن رزين الرِّبابي: شاعرٌ جاهليّ، واحدٌ من بني ثور بن عبد مناة بن أُدّ، انظر: التنبيه: ١٥١، وشرح ديوان =

وأيقنتِ القبائــلُ مِــن جَنَــابٍ وعــامِرَ أنْ ســيمنَعُها نــصيرُ[١]

مُنِعت كلمة (عامرَ) من الصرف، مع أنّها لا تحمل في ظاهرها ما يمنع من صرفها، إلا أنّ ابن جنّي وكعادته أراد فضَّ إشكال هذا الشاهد بتوجيهه إلى أنّ المعنى الذي أراده الشاعر هو ما منع تلك الكلمة من الصرف، حيث إنّه قصد بها معنى (قبيلةُ عامرَ) فتُمنع من الصرف، للعلميّةِ والتأنيث، مؤيّدًا بذلك قول سِيْبَوَيْهِ: «وإن جعلتها اسمًا للقبائل فجائزٌ حسن»[٢]، كما في قولنا: هذه تميمُ فاعلم، وهذه عامرُ قد أقبلت، وكقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ ﴿٢٣﴾﴾[٣]، فالمعنى قبيلة ثمود؛ لذا ألحق بالفعل تاء التأنيث؛ وهذا ما عليه ابن جنّي بقوله: «لم يصرف (عامر) لأنه عنى بها القبيلة»[٤]، لكن المُتتبِّع لآثار العرب الشعرية يجد أنهم لم يلتزموا هذه العلة في منعهم لصرف مثل هذه الأسماء، والدليل قولُ ذي الإصبع العدواني[٥]:

ومِمَّن ولــدوا عــامِرُ ذو الطُّــول وذو العــرضِ[٦]

فكلمة (عامرُ) بلا تنوين ممنوعة من الصرف، وهي ليست علمًا لقبيلةٍ؛ لأنه لم يصفها

ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤٠، والأعلام للزركلي ٨/ ٩٠-٩١.

(١) قالها في وقعةٍ كانت لبني عبد مناة وكلب على حمير، ومعناه: أن تلك القبائل وهي جنابٌ وعامرٌ بطون بني كلب، تيقنت وتأكدت أن هناك من سيدافع عنها بقوة ويناصرها، قاصدًا بذلك قبيلة بني التيم، انظر: التنبيه: ١٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤١.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٥٠.

(٣) القمر: ٢٣.

(٤) التنبيه: ١٥١.

(٥) ذو الإصبع العدواني اسمه حرثان بن حارث بن محرث، ولُقِّب بذي الإصبع لأن أفعى ضربت إبهام رجله فقطعها، شاعرٌ فارس من قدماء الشعراء في الجاهلية، له غاراتٌ كثيرة في العرب ووقائعُ مشهورة، انظر: الأغاني ٣/ ٢-١١، والتنبيه: ١٥٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٤٠.

(٦) بيتٌ لذي الإصبع من الهزَج، وقوله: (ذو الطول وذو العرض) كناية عن عظم جسمه، والذي مما يمتدح به العرب بعضهم، انظر: التنبيه: ١٥٢، وشرح المفصل ١/ ٦٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٠.

بأنها (ذات الطول والعرض)[١]؛ بل وصفها بصفةٍ مُذكّرةٍ وهذا يدلُّ على أنها علمٌ لشخصٍ مُذكّر، وعلَّة العَلَمية وحدها غير كافية لمنعها من الصرف؛ بل لا بدّ من انضمامِ علَّةٍ أخرى، وهذا يُدخلها ضمن مسألة منع صرف ما ينصرف؛ لضرورةٍ شعريةٍ، وهذا مذهبُ الكوفيين، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي من البصريين، وقد منعه كثيرٌ من جمهور البصريين[٢].

أما موقف ابن جنّي من هذا الشاهد الذي قد يُحتجُّ به على رأيه في الشاهد السابق، فما يزال يوافق البصريين في منعهم؛ لتوجيهه إلى وجهٍ شائعٍ بينهم قائلاً فيه: «فوضعه على القبيلة، فلم يصرفه، ثم عاد إلى الحي فقال (ذو)...»[٣]، وهذا عندهم من التنقُّل من معنًى إلى معنى وهو كثيرٌ في كلامهم، ولا يمكن أن ننكره؛ لكن مسألة الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى فقط دون اللفظ، كما فعل ابن جنِّي وغيره مع مثل تلك الشواهد، إلى جانب كثرته في الاستعمال؛ إذ إنه الأصل فلا يجوز العدول عنه إلى غيره[٤].

أما الثاني وهو الأهم المعنى:

فقد يتعدد التحليل النحوي بسبب فهمٍ معنويٍّ معين، يختلف باختلاف فهمِ المتلَقين؛ لمجموعةٍ من القرائن المحيطة بالتركيب اللُّغوي، والتي تتعلّق بما يُسمّى بالمقام أو الحال، الذي يُعتبر عنصرًا أساسًا من عناصر المعنى، وعدم وضوحه يؤدِّي إلى تعدُّدٍ في التوجيهاتِ النحوية والدلالية المحتمِلةِ لعدة وجوه[٥].

فالغموض الذي قد يُحيط بمعاني بعض الكلمات كطبيعةٍ لغويةٍ لبعضٍ من الأساليب، هو المسؤولُ عن ذلك التعدُّد في الفهم، والذي ينبني عليه تعدُّدٌ في التحليل النحوي، وقد يكون

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٠-٤٠١.

(٢) انظر: في هذه المسألة الكتاب (باب أسماء القبائل والأحياء) ٣/ ٢٤٦-٢٥٣، والمقتضب ٣/ ٣٦٠-٣٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف في مسألة ترك صرف ما ينصرف: ٣٩٧-٤٠٨ ، وشرح المفصل ١/ ٦٨-٦٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٧، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٤٠.

(٣) التنبيه: ١٥٢.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٣.

(٥) انظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١١٨-١١٩.

هذا أمرًا غيرَ مقصودٍ كما في قولِ حِطّان بن المعَلَّى[١]:

لكـــان لي مُـــضْطَرَبٌ واســـعٌ في الأرض ذاتِ الطولِ والعـــرضِ[٢]

ففي هذا البيت قد توقِعُنا كلمة مُضطَرَب بين إشكالين صناعيين أدَّيا إلى إشكالٍ في تحديد المعنى ووضوحه، فمع أنّ الشروح اتفقت على أن القصد المفهوم من قول الشاعر هو: (أنه لولا خوفي من ضياع بناتي وإبقائي عليهن، لكان لي مجالٌ واسعٌ ومذهبٌ فسيحٌ في الأرض الطويلة العريضة؛ لذا لزمتُ مكاني بسببهنّ ومن أجلهنّ)[٣].

إلا أنّ هذا الشرح والتفسير لا يمنع من أنّ صيغة مُضطَرَب تُعدُّ من الصيغ التي تحتمل أكثر من وجه، بحيث لا يُرجَّح أحدُها إلا بقرينةٍ أو دليل، فهي بشكلها ذاك تُشيرُ إلى المصدرية، في حين إشارةِ معناها إلى المكان[٤]، وسنتعرّض لاحقًا لهذا الشاهد بالشرح والتفصيل.

وهذا التداخُل بين اسم المكان والمصدر في ظاهرهما الناتج من تطابق صيغتيهما المشتقة من فعل غير ثلاثي غالبًا ما يُؤدِّي إلى الوقوع في إشكالٍ معنويّ، يقود بعضَ النحْويين إلى

---

(١) لم تُنسب لحطّان بن المعلّى في كتاب التنبيه: ١٢٩، ونُسبت له في مواضعَ أخرى كديوان الحماسة لأبي تمام: ٧٦-٧٧، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٥١، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩، أمّا في شرح الحماسة للمرزوقي فقد أورد أنّ اسمه خطّابُ بن المعلّى ١/ ٢٨٥، ولا توجد له ترجمة سوى أنّ اسمه حِطّان بن المُعلّى الطائي، شاعرٌ إسلامي عاش في صدر الإسلام، ولم يُعرف تاريخ ولادته ولا حتى وفاته، غَفل عن ذلك مؤرخو الأدب. انظر: أسرار الحماسة للمرصفي: ١١١، وكتاب الأعلام للزركلي ٢/ ٢٦٣، افتقر بعد غنى واندلّ بعد عزٍّ، وقد وصف حالته هذه بقصيدة رائعة كانت سبب شهرته، قال فيها:

أنـــزلني الـــدهرُ علـــى حُكـــمِهِ مـــن شـــامخٍ عـــالٍ إلى خفـــضِ
وغـــالني الـــدهر بـــوفر الغـــنى فلـــيس لي مـــالٌ سِـــوى عِرضـــي

انظر: التنبيه: ١٢٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٨٥، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩.

(٢) بيتٌ سيأتي إشكاله لاحقًا بالتفصيل، انظر: التنبيه: ١٢٩، والعقد الفريد ٢/ ٢٧٤، وشرح المرزوقي ١/ ٢٨٧-٢٨٨، وشرح التبريزي ١/ ١٥٣، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩.

(٣) انظر: العقد الفريد ٢/ ٢٧٤، وشرح المرزوقي ١/ ٢٨٧-٢٨٨، وشرح التبريزي ١/ ١٥٣، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩.

(٤) ففي قوله: المضطَرَب المأخوذة من معنى اضطرب أي تحرّك وماج، يكون معناها الاضطراب، وقد يكون موضع الاضطراب، انظر: التنبيه: ١٢٩، وأسرار الحماسة للمرصفي: ١١١.

خلافٍ في الفهم ويتمثل بتعدُّدٍ في التوجيه[١].

أو أن يكون ذلك الغموض مقصودًا، كما في بعض الألفاظ أو الحروف المقطعة في الآيات وفواتح بعض السور في القرآن الكريم، وما تُسبِّبه من تعدُّدٍ في تفاسيرها، وإشكالاتٍ في توجيهاتها لغموضٍ في معانيها، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾[٢]، وما نتج عنه من تعدُّدٍ في التحليلات الدلالية والنحوية في كتب التفاسير القرآنية لا يمكن حصره[٣].

فعندما لا يتمكن المتلقي من تحديد تلك المعاني اللغوية ومعرفتها، فهو يتجه بفهمه إلى السياق اللُّغوي الذي يُشير إليه مجمل التركيب، وعلى الرغم من كلِّ ذلك فإن ثقافة كل مُتلقٍّ هي ما يَعتمِد عليه عند كل تحليل، فكلما ازدادت فصاحة الأسلوب، وسمت لغته وبلاغته، اتسعت بذلك دائرة الاحتمالات التوجيهية حوله من دلالية ونحوية، واختلفت من مُتَلقٍّ إلى آخر[٤].

(١) انظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٣٦-١٣٩.

(٢) البقرة: ١ــ٢.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط ١/ ١٥٦-١٥٨، وأسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٣٥-١٤١.

(٤) انظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: ٩٤، ١١٧-١١٨.

الفصل الرابع

المسائل المُشكِلة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ما أشكل فيه المعنى.

المبحث الثاني: ما أشكلت فيه الصناعة.

المبحث الثالث: ما أشكلت فيه الصناعة والمعنى.

المبحث الأول: ما أشكل فيه المعنى:

المسألة الأولى: الخلاف في معنى المفعول؛ لما يترتب عليه من إشكال في الصناعة:

قال رجل من بلعنبر[١]:

فليتَ لي بِهِمُ قَومًـــا إذا رَكِبُـــوا شَدُّوا الإغارةَ فُرْسَانًا وركبانـــا[٢]

قال ابن جني: «ليست الإغارة ها هنا مفعولاً به، ولا انتصابها كذلك، ولكن انتصابها انتصاب المفعول له»[٣].

في هذا البيت لا إشكالَ صناعيَّ حول نصب (الإغارة) على المفعولية؛ ولكن الإشكال يكمن في توجيه معنى هذه المفعولية، إما للمفعول به[٤]، كما يدعو له الظاهر، أو للمفعول له كما اختار ابن جني[٥].

وهذا الإشكال الصناعي واللَّبس الواقع راجعٌ في أساسِه إلى شيئين:

أ- تعريف (الإغارةَ) بـــ(أل): والمفعول لأجله المحلّى بـــ(أل) يكثر جره بلام التعليل، فنقول: ضربتُ ابني للتأديب، أما قولنا: ضربتُ ابني التأديبَ، فهو جائزٌ قليل، لا غيرُ

---

(١) هو: قُرَيْط بن أُنَيْف العنبري، من بني العنبر بن عمرو بن تميم، شاعر إسلامي، قليل الأخبار. انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام١/ ٣، والتنبيه: ٨، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ٢١٩، وشرح التبريزي ١/ ٥، ١١، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٣- ٥٢٤، وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٣، ونُسِب إليه أيضًا في الخصائص ٢/ ٢٧٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٢، ولسان العرب (ر ك ب) ١/ ٤٢٩، والجنى الداني: ٤٠، ومغني اللبيب ٢/ ١٣٢، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٦، ورُوي أيضًا لأبي الغول الطهوي من بني طُهيَّة، شاعر إسلامي في الدولة المروانية. انظر: التنبيه: ٨، شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٢.

(٢) هذه القصيدة من أوائل قصائد الحماسة التي أوردها أبو تمام١/ ٣-٤، وهذا البيت من ضمن ما ذُكِر في ديوانه١/ ٤، وتبعه في ذلك ابن جني في كتاب التنبيه: ٨، والتي من ضمنها رواية هذا البيت من البسيط، انظر: التنبيه: ٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٤، وشرح التبريزي ١/ ١٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٦، ومغني اللبيب ٢/ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٣، وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٣.

(٣) التنبيه: ٢٠.

(٤) والتقدير: شنُّوا إغارتَهم على عدوهم، فيقال: لا شاهد في البيت؛ لأنَّ الإغارةَ مفعولٌ به. انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٤.

(٥) والتقدير: شدُّوا للإغارةِ، كقولك: حملوا للإغارةِ فرسانًا وركبانًا. انظر: التنبيه: ٢٠، ومغني اللبيب ٢/ ١٣٢-١٣٣.

جائز كما ادَّعى مَن يمنع إتيان المفعول لأجله معرفة، كالجَرمي[١]، الذي يُوجب تنكيره مساواةً له بالحال والتمييز، موجهًا لأل في مثل هذه الشواهد بأنها زائدة وليست للتعريف، وإن أُضيف إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفًا وهذا خلافٌ للأصل (جواز تعريف المفعول لأجله)[٢]، والذي تشهد له شواهدُ كثيرةٌ في كتب النثر والنظم ما ذهب إليه سِيْبَوَيْهِ بقوله: «وحسن فيه الألف واللام؛ لأنه ليس بحال»[٣]، وكذلك جمهورٌ من البصريين[٤]، وتبعهم الزمخشري في ذلك[٥]، واستشهادهم بقول الشاعر[٦]:

وأَغفِرُ عَوراءَ الكـــريمِ ادِّخـــارَه وأُعرِضُ عن شتمِ اللئيم تكرُّمـــا[٧]

وتميَّز هذا البيت باستخدام الشاعر للحالتين كلتيهما النكرة بقوله: تكرُّمًا، والمعرفة – على القليل الجائز– بقوله: ادِّخارَه[٨].

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر: رأي الْجَرْمِيّ في كتاب شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤، الأصـــول لابـــن الـــسَّرَّاج ١/ ٢٠٨-٢٠٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٧-١٣٨٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٣-٥٢٤، وقد اختار أبو حيان في الارتـــشاف مذهب سِيْبَوَيْهِ والجمهور بدليل تبنيه رأيه واحتجاجه له.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٧-٣٧٠، والأصول لابن السَّرَّاج ١/ ٢٠٨-٢٠٩، وارتـــشاف الـــضرب ٣/ ١٣٨٧-١٣٨٨.

(٥) انظر: المفصل: ٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٣-٥٢٤.

(٦) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحَشرَج ابن امرئ القيس بن عَدي الطَّائي، أما ما أُخبِر به عن نشأته وحياته فقليـــل شأنه كباقي الجاهليين في عصره، فأكثر الأخبار عنه كانت عن صفاته، فهو شاعرٌ جاهلي كـــان لـــسان قومـــه وفارسهم الشجاع وسيفهم الباتر، عُرِف بمكارم الأخلاق واشتُهر بجوده وكرمه، وسؤدده وشرفه، لم يُتفق علـــى تاريخ وفاته، إلا أنه قد يكون خلال عشر السنوات الأولى من القرن السابع الميلادي، انظر: ديوان شـــعر حـــاتم الطائي وأخباره: ٩-١١٢، الكتاب ١/ ٣٦٧، الأغاني ١٦/ ٩٣-١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤.

(٧) ورد في ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره برواية:

وأَغفِرُ عَوراءَ الكريمِ اصـــطناعه وأصفحُ عن شتمِ اللئـــيم تكرُّمَـــا

ديوان شعر حاتم الطائي وأخباره: ٨٥، الكتاب ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤، وشرح ابـــن عقيل ١/ ٥٢٤.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٥.

كذلك استشهادهم بقول الآخر[١]:

كريمٌ يغضُّ الطَّرفَ فضل حيائه ويـــدنو وأطـــراف الرمـــاحِ دوانِ[٢]

والدليل على جواز تعريف المفعول له كذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٣]، حذرَ الموتِ، (حذرَ) مفعول لأجله معرفة؛ لأنه مضاف إلى معرَّف بـــ(أل) (الموتِ)[٤]، إلى غير ذلك من الأمثلة التي جعلت من تعريفه قاعدة يُقاس عليها ومن الصعب إنكارها.

ومما يحلُّ هذا الإشكال تصنيفُ المفعول لأجله إلى حالات-من حيث التعريف والتنكير- يترتب عليها أحوال إعرابية منها:

١- يجب نصبه إذا كان مجردًا من أل والإضافة.

٢- يكثر جره ويجوز نصبه إذا كان مُحلًّى بـــ(أل).

٣- وإذا كان مضافًا إلى ما فيه أل يجوز فيه الأمران على السواء.

فمن شأن هذه الأحوال تسويغ إمكانية إعرابها مفعولاً لأجله[٥].

ب- والشيء الآخر الدلالة المعنوية التي يقصدها الشاعر، أو بالأحرى الإشكال المعنوي واللَّبس الناتج من دلالة الألفاظ المعنوية المؤدِّي إلى الإشكال الصناعي في الظاهر،

---

(١) قيل: إنه لأبي الشِّيص محمد بن علي بن عبد الله الخزاعي، الذي ندرت أخباره في المصادر والمراجـــع، وجـــاءت متفرقة، وقد ذُكر أنه توفي سنة ١٩٦هـ. انظر: كتاب أبي الشيص الخزاعي: حياته وشعره: ١٦-٥٨، والحماســة البصرية لأبي الحسن البصري ١/ ٤٧٩، وهو بلا نسبة عند الجاحظ في البيان والتبيين ٢/ ١٧١، وشرح المرزوقي لديوان الحماسة ٢/ ١٦١٣، وكذلك لم يُنسب في شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٣.

(٢) ورد بهذه الرواية في كتاب أبي الشيص الخزاعي: حياته وشعره: ١٧٣، وورد في البيان والتبـــيين بروايـــة: (عنـــد حيائه) ٢/ ١٧١، وفي شرح المرزوقي لديوان الحماسة ٢/ ١٦١٣، وبرواية (فضل حياته) وإثبات ياء المنقوص في القافية (دواني) في شرح ابن عقيل١/٥٢٣، وقد ورد برواية: (ويَثْنُو وأَطْرافُ الرِّمـــاحِ دَوانِ) في الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري ١/ ٤٧٩.

(٣) سورة البقرة: ١٩.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/ ٥٣، شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٣.

(٥) انظر: المفصل: ٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٤، وألفية ابن مالك: ٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٧-١٣٨٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٢-٥٢٤.

ويتضح ذلك أكثر عند عرض شاهد المسألة بروايتيه المشهورتين عنه، والواردتين في كتب الأدب والنحو[١].

فعلى رواية من روى الشاهد بـــ(شدُّوا الإغارة)، من الفعل: شدَّ من (الشَّدَّة) بالفتح وإذا كان في السياق ما يدل على غزو وحرب فهو لازم بمعنى: الحملة، أي: الحملةُ في الحرب[٢]، وبهذه الرواية تُعرب (الإغارةَ) مفعولاً لأجله منصوب.

أما على رواية (شنَّوا الإغارةَ) من الفعل: شنَّ متعديًا بمعنى: صبَّ، أي: صبُّوا الإغارة[٣] فتُعرب (الإغارةَ) مفعولاً به منصوب.

فلو سلَّمنا بإحدى الروايتين فلا بُدَّ من التسليم بأحد التوجيهين، ففي الرواية الأولى لا يمكننا– لسلامة المعنى– إلا أن ننصب الإغارة على أنها مفعول له، والذي جيء به لبيان سبب وقوع الفعل، أي: سبب ركوبهم وشدِّهم وحملتهم ما هو إلا لمحاربة الأعداء راكبين خيولهم وإبلهم.

أما الرواية الثانية أن تكون مفعولاً به، وقع عليه فعل الفاعل، أي: صبّوا قوتهم وإغارتهم على عدوهم[٤]، ويتناسب مع هذا التوجيه الإعرابي للفعل: شنَّ معنى: فرّق، ففي هذا البيت شنّ الغارة شنًّا، أي: فرّقها من كل وجه[٥]، أو بمعنى: فرّقوا الإغارة ما بين فرسانٍ راكبين على الخيول، وركبانٍ على الإبل[٦]، فكلا المعنيين لرواية (شنّوا) يُشيران إلى إعراب (الإغارةَ) مفعولاً به منصوب.

إذن فموقف ابن جني من حيث توجيه (الإغارة) توجيهًا إعرابيًّا يُعتبر واضحًا، وسليمًا صناعيًّا ومعنويًّا باعتبار الرواية المذكورة في كتابه.

---

(١) فقد ورد برواية (شَدُّوا) عند أبي تمام في ديوان الحماسة١/ ٤، وعند ابن جني في كتاب التنبيه: ٢٠، وعند الخطيب التبريزي في شرحه لديوان الحماسة ١/ ١٠، وورد أيضًا برواية (شَنُّوا) في شـــرح المرزوقـــي ١/ ٢٤، وشـــرح التسهيل ٣/ ١٥١، وفي مغني اللبيب ٢/ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٣.

(٢) انظر: شرحه ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٠، ولسان العرب (ش د د) ٤/ ٢٢١٥، والقاموس المحيط ١/ ٣٠٢.

(٣) لسان العرب (ش ن ن) ٤/ ٢٣٤٥.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٤.

(٥) انظر: شرح التبريزي ١/ ١٠، ولسان العرب (ش ن ن) ٤/ ٢٣٤٥.

(٦) انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام١/ ٤.

المسألة الثانية: الخلاف على العامل في النصب لإشكالٍ معنوي:

قال عبد الملك الحارثي[١]:

وما مات منا سيد حتــف أنفــه ولا طُل منا حيث كــان قتيــلُ[٢]

حتفَ[٣] لنصبها عدة أوجه وتأويلات[٤]:

الأول: أنها مفعول مطلق منصوب بالفعل الظاهر (مات) ولا إشكالَ صناعيَّ في ذلك، وهذا مذهب ابن جنِّي، والمازني[٥]، والمبرِّد[٦]، والسيرافي[٧]، وهو الأولى عندهم؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة[٨].

الثاني: مصدر بمعنى (موتَ) للفعل (مات)، والتقدير: وما مات منا سيد موتَ أنفه،

---

(١) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي من بني الحارث بن كعب، المعروف باللَّجلاج الحارثي وهو إسلامي، انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام١/ ٢٣-٢٤، والأغاني ١٩/ ٩٨-١٠٢.

(٢) ورد أيضًا برواية (وما مات منا ميت في فراشه)، وفيها تكون نسبته للسموءل بن عاديا الجاهلي أقوى من نسبته لعبد الملك؛ لأنها بتعبير (حتفَ أنفِه) تختص بالإسلاميين، فهي من العبارات المستحدثة بالعصر الإسلامي، حتى قيل: إن أول من نطق به النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: العقد الفريد ١/ ٩٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٤/ ٤٤٤-٤٤٥ (ح ت ف)، وكتاب الحماسة بترتيب الأعلم الشَّنْتَمْرِيّ ١/ ١٨٦، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٥٨-٥٩.

(٣) أي حتفَ أنفه: والحتفُ هو الموت والمنية، ويُقال: مات فلان حتف أنفه، أي: من غير قتل ولا ضرب، أو مات فجأة، واختصاص نسبتها للأنف؛ لأن الروح تخرج من الأنف. انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٤/ ٤٤٤-٤٤٥، والتنبيه: ٦٧، ولسان العرب ٢/ ٧٧٠ (ح ت ف)، والقاموس المحيط ٣/ ١٢١-١٢٢ (ح ت ف)، خزانة الأدب ١١/ ٣٦٣، تاج العروس ٢٣/ ١١٥-١١٧ (ح ت ف).

(٤) انظر: التنبيه: ٦٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٠٩.

(٥) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، كان إمامًا في العربية، متسعا في الرواية، وأخذ عن الأخفش، وقيل: أخذ عن الْجَرْمِيّ، وله كتاب التصريف، وعلل النحو، وقد سبقت ترجمته في غير هذا الموضع. انظر: معجم الأدباء ٢/ ٧٥٧-٧٦٥، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣- ٤٦٦.

(٦) سبقت ترجمته

(٧) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان، درس علوم القرآن، والنحو واللغة، والفقه والفرائض، وأخذ عن ابن السَّرَّاج، له شرح كتاب سِيْبَوَيْهِ، سبقت ترجمته في غير هذا الموضع. انظر: معجم الأدباء ٢/ ٨٧٦-٩١٠، إنباه الرواة ١/ ٣٤٨-٣٥٠، وفيات الأعيان ٢/ ٧٨-٧٩.

(٨) التنبيه: ٦٧، وانظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، وهمع الهوامع ٢/ ٧٥.

معتبرين بذلك المعنى لتصح الصناعة، فتكون (حتفَ) مفعول مطلق للفعل (مات)، وهو مما لا يلاقي فعله في الاشتقاق، كما في مثل: ركضتُ هرولةً، وقعدتُ جلوسًا[١]، ومثلما قال عبد الله بن الزبير لما بلغه قتل مصعب أخيه: «إن يقتل فقد قتل أبوه وأخوه وعمه، وإنا والله لا نموت حتفًا، ولكن نموت قعصًا بأطراف الرماح، وموتًا تحت ظلال السيوف»[٢]، فـــ(حتفًا، وقعصًا، وموتًا) مصادر نُصبت مفاعيل مطلقة للفعل (نموت) باعتبار معناها، فهي كلها بمعنى (الموت)، وهذا على سبيل التوسُّع في التفسير بأن تُجعَل من المرادفات المعنوية النائبة عن مصدرٍ محذوف، نحو: قعد جلوسًا، وصرخ صياحًا[٣].

الثالث: أن تكون منصوبة بفعل آخر مضمر من لفظها دالاً عليها مقدرًا بـــ: حتفَ حتْفَ أنفه، كما يُقال في: ركضتُ هرولةً، وقعدتُ جلوسًا، على تقدير: ركضتُ وهرولتُ هرولةً، وقعدتُ وجلستُ جلوسًا، وفي قولهم: تبسمتْ وميضَ البرق، تُقدَّر بِـــ: أومضتْ وميضَ البرق[٤]، وعلى هذا سِيْبَوَيْهِ والجمهور[٥]، على الرغم من أن الإتيانَ بالفعل: (حَتِفَ) تكلُّفٌ واضحٌ؛ إذْ إنّ (حَتْف) مصدرٌ لا فعل له مستعملاً[٦].

ومما لا يصح في ذلك جعلها منصوبة على الحال، كما قال المرزوقي[٧]: «حتفَ انتصب

---

(١) انظر: المحتسب ٢/ ١٣٩، المفصل: ٣٢، شرح الكافية للرضي ١/ ١١٦، والنحو الوافي ٢/ ٢١٦.

(٢) انظر: العقد الفريد ١/ ٩٣، وقد ورد برواية (حبجًا) عن ابن الزبير: «إِنَّا وَاللهِ ما نموت على مضاجعنا حَبَجا كَمَا يَمُوت بَنو مَرْوَان، وَلَكنَّا نموت قَعْصًا بِالرِّمَاحِ، وموْتًا تَحت ظلالِ السيوفِ»، في لسان العـــرب ٢/ ٧٤٧ (ح ب ج)، تاج العروس ٥/ ٤٥٧ (ح ب ج).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٨٠، أوضح المسالك ٢/ ٢١٦-٢١٧، شرح ابن عقيل ١/ ٥٠٩، والنحـــو الـــوافي ٢/ ٢١٦.

(٤) انظر: المحتسب ٢/ ١٣٩، شرح التسهيل ٢/ ١٨٠، والنحو الوافي ٢/ ٢١٦.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٨١-٨٢، وتهذيب اللغـــة ٤/ ٤٤٤ (ح ت ف)، ومقـــاييس اللغـــة ٢/ ١٣٥ (ح ت ف)، والمفصل: ٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ٧٥-٧٦، تاج العروس ٢٣/ ١١٥ (ح ت ف).

(٦) انظر: التنبيه: ٦٧، وقد حكى البعض أمثال ابن القوطية، له فعلاً فقال: حتفه الله حتفًا، إذا أماته. انظـــر: كتابـــه الأفعال: ٢٠٧، وكذلك كتاب الأفعال للسرقسطي ١/ ٣٨١.

(٧) هو: أبو علي أحمد بن محمد الإمام المرزوقي، من أهل أَصْبَهَان، غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف، أخـــذ عن أبي علي الفارسي، وصنف شرح ديوان الحماسة، وشرح المفضليات، انظر: معجم الأدباء ١/ ٥٠٦، وبغيـــة الوعاة ١/ ٣٦٥.

على الحال و لم يستعمل منه حُتِفَ، ولا هو محتوف، وليس هذا مثل: تبسمتْ وميض البرق فاعلمه»[1]، وقد يصح ذلك مع (قعدت جلوسًا)؛ لصحة تأويل (جلوسًا) بمشتق، فنقول: قعدت جالسًا، أما مع (حَتْف) فهي جامدة غير مؤوَّلة بمشتق.

(١) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٥٨.

المسألة الثالثة: التجانس اللفظيّ بين البدل والمبدل منه، وما ينتج عنه من إشكال في المعنى:

قال ودّاك بن ثُميل المازني[١]:

رويد بني شـــيبان بعـــض وعيـــدكم تلاقوا غدًا خيلـــي علـــى ســـفوانِ
تلاقوا جيادًا ما تحيـــد عـــن الـــوغى إذا ما غـــدت في المـــأزق المتـــداني
تلاقوهم فتعرفـــوا كيـــف صـــبرهم على ما جنت فيهم يد الحـــدثان[٢]

قد تبدل الأفعال بعضها من بعض، كما في هذا الشاهد من إبدال الفعل (تُلاقوا جيادًا) من (تُلاقوا غدًا خيلي)، وإبدال الفعل (تُلاقوهم) من (تُلاقوا جيادًا)، وإبدال جملة العطف (تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم) من جملة (تلاقوا جيادًا)؛ ولأن العطف شديد الاتصال بالمعطوف عليه دائمًا معنى وصناعة، فكل الأفعال المبدلة هنا دارت حول المعنى الموجود فيها، وهو الصبر الذي هو محور فخر الشاعر، والفائدة ما هي إلا بذكر الصبر لا في مجرد التلاقي[٣].

---

(١) هو: ودَّاك بن سِنان بن ثُميل المازني، ويُقال ابن نُميل بالنون، شاعر إسلامي في عصر الدولة المروانية، وكذلك قيل بأنه جاهلي، انظر: التنبيه: ٦٩، والمحتسب ١/ ١٥٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٢٧، وشـــرح التبريـــزي للحماسة ١/ ٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، ولسان العرب ١٧/ ١٧٧٣-١٧٧٤ مادة (ر ود) باب (الراء).

(٢) أبيات من الطويل، رُويت أيضًا (رويدًا بني شيبان) منصوبة على المصدر، وبغير التنوين اسم فعل مـــضاف بمعـــنى مهلاً، وسَفوَان موضع ماء في العراق يبعد عن البصرة أميالاً، وقيل: على قدر مرحلة من باب المربـــد بالبـــصرة، والحدثان هي: الحوادث، انظر: التنبيه: ٦٩، المحتسب١/ ١٥٠، وشرح الحماســـة للمرزوقـــي ١/ ١٢٧-١٢٩، وشرح التبريزي للحماسة ١/ ٦٣-٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، ولـــسان العرب ١٧/ ١٧٧٣-١٧٧٤ مادة (ر ود) باب (الراء).

وبين البيت الثاني والثالث بيتٌ لم يُذكر في التنبيه قال فيه ودَّاك المازني:

عليها الكُماة الغُرُّ من آلِ مـــازنٍ لُيوثُ طِعانٍ عندَ كُـــلِّ طِعـــانِ

انظر: المحتسب ١/ ١٥٠، وشرح التبريزي للحماسة ١/ ٦٤، وفي العقد الفريد ٦/ ٥٩ رُوي (لُيـــوثُ طِعـــانٍ كُلَّ يومِ طِعانِ).

(٣) انظر: التنبيه: ٧١-٧٢، المحتسب ١/ ١٥٠، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٧-١٢٩، شرح التبريـــزي للحماســـة ١/ ٦٤، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٣.

وفي هذه الأبيات مسألة من شأنها أن تُحدِث إشكالاً ظاهريًّا، وهي مسألة التجانس اللفظي بين البدل والمبدل منه، وكونهما من نفس جنس اللفظ الذي قد يوهم بالتعارض مع ما يُراد من البدل المستأنَف للتبيين والتوضيح، والشيء لا يُبيِّن نفسه[١]، والحقيقة أن البدل المجانس للمبدل منه لفظًا يخرج إلى أغراض لم تكن مفهومة قبله، كالإيضاح بعد الإبهام، والتفخيم والتعجب، وغيرها من أغراض تُفهَم من السياق، وخروج البدل إلى هذه المعاني الزائدة على ما في المبدل منه من معانٍ يعني حصول المخالفة المعنوية بينهما، وهذه نُصرةٌ للمعنى على اللفظ[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣]، بنصب (كلَّ) الثانية على قراءة يعقوب[٤]، فتكون بذلك بدلاً يوضح سبب الجثو[٥]، كما قال ابن جنّي: «﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ﴾ بدل من قوله: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾، وجاز إبدال الثانية من الأولى؛ لما في الثانيةِ من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن جُثُوَّها ليس فيه شيء من شرح حال الجُثُوِّ، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جُثُوِّها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فلذلك أفاد إبدالها منها»[٦]، ولا يمكن أن نُغفل قراءة الجمهور بالرفع لـــ(كلٌّ)، فهي بمعنى: كُلُّ أمةٍ ستراها جاثيةً مجتمعةً للحساب، وبعد اجتماعهم يتم استدعاؤهم، فالرفع على الابتداء يُعطي معنى تتابع أحداث الحساب، فالدعوة لا تكون إلا بعد الاجتماع وتمامه، ليتم بعد ذلك الدعوة إلى كتابها، وهذا كله لا يكون إلا

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٧٥-٧٦، مغني اللبيب٢/ ٤٥٦-٤٥٧.

(٢) انظر: أسرار البلاغة: ١٢، المثل السائر١/ ٣٤٢، والمجانسة اللفظية في التراكيب النحوية للدكتور جابر محيسن عليوي. مجلة جامعة ذي قار العدد١/ المجلد٤/ ص٥٧/ ٢٠٠٨.

(٣) الجاثية: ٢٨.

(٤) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي، أحد القرّاء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها، ثقة عالمٌ صالحٌ، إليه انتهت رياسة القراءة بعد أبي عمرو، توفي سنة ٢٠٥هـ، وألَّف كتابًا سمّاه (الجامع)، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن، انظر: المحتسب ١/ ١٠، النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٣٦-٢٣٨.

(٥) انظر: الكشاف ٥/ ٤٨٩، شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، تفسير البحر المحيط ٨/ ٥٠، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٤-١٩٦٥، النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٢.

(٦) المحتسب ٢/ ٢٦٢-٢٦٣.

بعد الجثو[١].

وكلُّ تلك المعاني المضافة للسياق مع كلِّ لفظةِ بدلٍ يُبدَل فيها الأعرف من الأنكر والأخص من الأعم يزدادُ بها الأسلوب إيضاحًا وبيانًا، ويبتعد بذلك عن الالتباس بالتوكيد اللفظي إن حصل، والذي يُخالِف البدل باعتبار لفظ التوكيد والمؤكَّد كالشيءِ الواحدِ معنويًّا ولا يُضيف معنى زائدًا، بل هو مجرد تحقيق لما أفاده المؤكَّد[٢]، فجملة (تُلاقوا جيادًا) زادت (تُلاقوا غدًا) تعريفًا، وجملة (تُلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم) أعرف في المعنى من (تلاقوا جيادًا)، وكذلك زادتها تخصيصًا أكثر، قال ابن جني: «ولا يحسن على هذا أن تقول: إن تزرني أُعطك ألفًا أُحسن إليك، وذلك أن إعطاءَك إياه ألفًا أوضح في البيان من أُحسن إليك؛ لأن الإحسان قد يكون عطية وغيرها، وإنما تُبدِل الأعرف من الأنكر لما فيه من البيان، ولا تُبدِل الأعم من الأخص؛ لأنه بضد ما وُضِع الأمر عليه...»[٣]؛ بل يُبدَل الأخص من الأعم كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾[٤]، ففيها خُصِّص العذاب بعد تعميمه للتوضيح، فأُبدلت جملة (يضاعف له العذاب) من (يلق أثاما)[٥]، وكذلك يُبدَل الأقل من الأكثر للبيان أيضًا، لا الأكثر من الأقل، ويُقال في ذلك: إن تزرني أُحسنْ إليك أُعطِك، فتُبدل (أعطك) من (أُحسن إليك).

وهذه المجانسة اللفظية أخرجته من الالتباس أيضًا بعطف البيان، لكونه لا يكون بلفظ الأول، ولا تابعًا لجملة، فهو تبيين للمفرد المحض[٦]، ومِن النحويين مَن يشترط في البدل

---

(١) انظر: الكشاف ٥/ ٤٨٩، وابن جني ناقدًا لغويًّا لإسراء عريبي: ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٧، ٣٦٥-٣٦٦، البسيط في شرح الجمل: ٣٧٠-٣٧١.

(٣) التنبيه: ٧١.

(٤) الفرقان: ٦٨ــ٦٩.

(٥) وقد جعلها ابن جني في المحتسب ١/ ١٥٠ بدل اشتمال، وأبو حيان أيضًا في ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٣.

(٦) وذلك كما رفضه ابن الطراوة وابن مالك وابنه، والسيوطي في عطف البيان. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣-٣٣٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧، في حين لم يُفرّق سِيْبَوَيْهِ بينه وبين البدل في الكتاب ١/ ٢٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٩.

المجانِس لفظيًّا أن يكون منعوتًا؛ لتحصل الفائدة ويتعين المراد[١] كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[٢].

فوصف البدل (ناصيةٍ) الثانية بـــ(كاذبةٍ خاطئةٍ) هو المسوِّغ عندهم لنصبها على البدلية.

ومن هذا نخلص إلى أن الدلالة المعنوية لعبت-وما تزال- دورًا محوريًّا مهمًّا في صحة الصناعة النحوية عامة، والصناعة البدَليَة على وجه الخصوص، حيث لا يصح الإبدال صناعيًّا إلا بتوفر الشروط الدلالية السابق ذكرها.

(١) الكوفيون والبغداديون وتبعهم السُّهيلي، انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢.

(٢) العلق: ١٥ــ١٦.

المسألة الرابعة: في خروج (أو) عن معنى الشك إلى معنى (الواو) في المشاركة:

قال قَطَريُّ بن الفجاءة المازني[١]:

حتى خَضَبْتُ بما تَحدَّرَ من دَمِي أكْنافَ سَرْجِي أو عِنانَ لجـــامِي[٢]

(أو) من حروف العطف التي يغلب عليها معنى الشك على الرغم من تعدد معانيها[٣]، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[٤]، وتأتي للتفريق كقوله سبحانه: ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[٥]، وللتخيير نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٦]، وتكون أيضًا للإباحة كقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾[٧] أي: لبعولتهن وآبائهن، وتسمى بالمصاحبة، أو الاشتراك بالإباحة، والتي من علاماتها استحسان وقوع الواو موقعها[٨].

---

(١) شاعرٌ أموي اسمه: جَعْوَنة بن مازن بن يزيد المازني، من رؤساء الخوارج، كان خطيبًا فارسًا شاعرًا، نُسب إلى قطر الموضع المعروف بين البحرين وعمان، وفجاءة نسبة إلى قصة غيابه في اليمن ثم ظهوره فجأة، قُتل في زمن الحجاج سنة ٧٨هـ، وقيل: ٧٧هـ، انظر: التنبيه: ٦١، المبهج: ٨٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٣٦، وكتاب الحماسة بترتيب الأعلم الشَّنْتَمْرِيّ١/ ٣٠١، والحماسة البصرية١/ ١٣٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٧٧، وخزانة الأدب١٠/ ١٦٣-١٦٥.

(٢) ومعناه: أن دمه خضّب ولطّخ عنان لجامه وجوانب سرجه، فتلطيخ العنان عندما سال الدم من الأعلى أما جوانب السرج فسيلانه من أسفله، انظر: التنبيه: ٧٣، شرح المرزوقي ١/ ١٣٧-١٣٨، وفي كتاب الحماسة للأعلم الشَّنْتَمْرِيّ وردت برواية (بل) ١/ ٢٣٤، حماسة التبريزي ١/ ٦٨، الحماسة البصرية ١/ ١٣٢، شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨/ ٩٩-١٠٠، والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٣٠، شرح الكافية ١/ ٥٤٧، الجنى الداني: ٢٢٨-٢٣٠، مغني اللبيب ١/ ٣٩٨-٤٣٥، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٥٧.

(٤) البقرة: ٢٥٩.

(٥) آل عمران: ١٩٥.

(٦) المائدة: ٨٩.

(٧) النور: ٣١.

(٨) انظر: شرح الكافية ١/ ٥٤٨-٥٤٩، شرح التسهيل ٣/ ٣٥٧، مغني اللبيب ١/ ٤١٤، المساعد على تسهيل =

والفرق بين التخيير والإباحة يكمن في أن التخيير يكون بين محظورين يحظر الجمع بينهما أو أكثر في الأصل قبل حدوث التخيير، ثم يزول الحظر عن أحدهما ويبقى الآخر على حظره ويمتنع فيه الجمع مع ما قبله، أما الإباحة فهي بين مباحين لا حظر فيهما أساسًا، كقولك: جالس عمْرًا أو خالدًا، ولم تُرد واحدًا بعينه، فكلاهما أهل للمجالسة[١]، وقد يندرج معنى (أو) في ظاهر هذا البيت: (أو عنانَ لجامي) تحت ما سُمِّي إباحةً أو مصاحبة، فيمكن أن يكون المعنى: أن دمه خضَّب عنان لجامه وجوانب سرجه، فـ(أو) ليست للتخيير المطلق الناتج عن الشك، فهذا مرفوض تمامًا في هذا البيت، ومن شأنه إضعاف المعنى وتحقيره؛ لأن الموضع موضع فخر وعزة، ولا يصح هنا التردد في القول بين أحدهما (سرجه وعنانه)، فالمعنى باشتراكهما وبتقدير معنى الواو بينهما أقوى وأنسب، فكأنه يقول: حتى خضَّبت هذين الموضعين لا أحدهما[٢]، فالمعنى خرج من تساوي شيئين فصاعدًا في الشك إلى تساويهما في الاستحسان والصواب، كقولك: تعلَّم الفقه أو النحو، فهما سِيَّان في الأفضلية[٣].

وهذا كثيرٌ في الشعرِ والنثر[٤]؛ بشرط أمنِ اللَّبسِ، ووضوحِ القرينة[٥]، ومثله في ذلك قول الشاعر جعفر بن علبة الحارثي[٦]:

فقالوا لنا: ثنتان لابـــد منـــهما صدور رماح أشرعت، أو سلاسلُ[٧]

الفوائد ٢/ ٤٥٨.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٨٤، والخصائص ١/ ٣٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٤، ومغني اللبيب ١/ ٤٠٠-٤٠٥.

(٢) انظر: التنبيه: ٧٣، ولابن جني رؤية خاصة مُخالِفة سأعرضها لاحقًا.

(٣) انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل: ٢٨٩، التخمير ٤/ ٨٢، وشرح المفصل ٨/ ٩٩.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٥٤٨-٥٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٤١٤.

(٥) انظر: الخصائص ١/ ٣٤٨، شرح الكافية ١/ ٥٤٧-٥٤٨، والجنى الداني: ٢٣٠.

(٦) هو: جعفر بن عُلبة الحارثي، شاعرٌ مُقلٌّ غَزِلٌ وفارس، وأبوه كان شاعرًا كذلك، يُكنّى بأبي عارم، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، آخر حياته اتُّهِم بقتل رجلٍ من بني عقيل فسُجِن إلى أن قُتِلَ قصاصًا سنة ١٤٥هـ، انظر: شرح التبريزي ١/ ٢٨-٢٩، والوافي بالوفيات ١١/ ٨٨، وخزانة الأدب١٠/ ٣٠٧، والأعلام ٢/ ١٢٥.

(٧) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٥-٤٦، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ٢٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٥٧.

فهم صنفانٌ على حالتين لا بُدَّ منهما جميعًا على طريق التعاقب لا على الجمع بينهما، فإما القتل، أو الأسر[١].

وقد أشار إليها ابن جني على هذا المعنى في مواضعَ غير هذا الموضع، مُدرِجها تارة تحت باب تدريج اللغة[٢]، وتارة أخرى في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض على حسب ما يقتضيه الحال بتقييد، لا بإطلاق واتساع[٣]، وفي هذا قال: «إذا مرَّ بك شيء منه فتقبَّله وَائْنَس به، فإنه فصل من العربية لطيفٌ، حسنٌ يدعو إلى الأُنسِ بها والفقاهة فيها، وفيه أيضًا موضعٌ يشهد على مَن أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد...»[٤]، وقد ذهب إلى ذلك الأخفش[٥]، والجَرْمي[٦]، وجماعةٌ من الكوفيين[٧].

وقد نصل إلى مواضع في (أو) لا يصح فيها إلا معنى الواو كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾[٨]، على تقدير: لا تطع آثمًا ولا كفورًا، فالنهي عن طاعة كل واحد منهما أبلغ من النهي عن طاعتهما، ولو قلت: أو لا تطع كفورًا لما جاز المعنى[٩].

ومواضع سُمّيت فيها بـــ(الواو) التي تتحول (أو)[١٠]، كقول جرير[١١] في مدح

---

(١) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٥-٤٦، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ٢٣ مع أنّ له رأيًا آخر مُخالِفًا لذلك وهو: أن تجعلها على ظاهرها فتكون صدور الرماح لمن يُقتل، والسلاسل لمن يؤســر، انظــر: شــرح التــسهيل ٣/ ٣٦٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٥٧.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٣) نفسه: ٢/ ٣٠٦.

(٤) نفسه ٢/ ٣١٠.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) سبقت ترجمته.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٣، والجنى الداني: ٢٣٠، ومغــني اللبيــب ١/ ٤٠٥، وخزانــة الأدب ١١/ ٦٨.

(٨) الإنسان: ٢٤.

(٩) انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل: ٢٨٩، الكتاب ٣/ ١٨٤، ١٨٨، والخصائص١/ ٣٤٨، والإنــصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٦، وشرح المفصل ٨/ ١٠٠، والجنى الداني: ٢٣٠-٢٣١، ومغني اللبيب ١/ ٤٠٢.

(١٠) انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل: ٢٨٩-٢٩٠.

(١١) هو: جرير بن عطية الخطفى، يُكنى بأبي حزرة، من فحول شعراء الإسلام، ومن أهجى شعراء العرب وأنسبهم، =

عمر بن عبد العزيز:

نال الخلافةَ أو كانت لـــه قَـــدَرًا كما أتى ربَّهُ موسَى علـــى قـــدرِ[١]

أي: وكانت له قَدَرًا؛ لأمن اللَّبس.

ومع كل ذلك فلابن جنّي رؤية فنية بلاغية، أوّلها وابتدعها نُصرةً للمعنى مع عدم الإخلال بالصناعة والتعدي على حدودها، مُحافظًا في ذلك على معنى (أو) في أصل وضعها وهو الشك، حريصًا على قوة المعنى في البيت ورصانته وعدم التأثير فيها، والتي تحصل بتحقيق معنى الاشتراك، وهذا جُلُّ ما تحتاجه اللغة من جزالة معنى، وانسجام صناعة، فأوّل البيت تأويلاً خاصًّا بقوله: خضبت مرة أكناف سرجي، وأخرى عنان لجامي، أي: تارة كذا وأخرى كذا، فالاشتراك بينهما حاصل في تعاقبهما، والتخيير مسموح في ترتيبهما[٢].

وأنسبهم، وأجمعهم لفنون الشعر، وقد جاراه في ذلك الأخطل والفرزدق، والتحمَ الهجاء بينهم ما يُقارب أربعين عامًا، وقد كان هجاءً بذيئًا فاحشًا، غير أن جريرًا وعلى فحشه وبذاءته في الهجاء كان عفيفًا تقليديًّا في غزله، الذي استهلَّ به معظم قصائده المدحية والهجائية، نشأ في اليمامة، وفيها مات ودُفِن سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١١هـ، وعمره قارب التسعين، انظر: ديوانه: ٥-٧، وخزانة الأدب ١/ ٧٥-٧٧.

(١) والتي مطلعها:

لجّت أُمامةُ في لومي وما علِمت عرْضَ السّماوةِ روحاتي ولابُكَري

من بحر البسيط في ديوان جرير: ٢١٠-٢١١؛ ولكنه ورد برواية (إذ كانت) فلا شاهد فيه على هذه المسألة، وعلى نفس الرواية الواردة (أو) انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل: ٢٩٠، وشرح المفصل ٨/ ١٠٠، وشرح الكافية ١/ ٥٤٨، والجنى الداني: ٢٢٩-٢٣٠، وخزانة الأدب ١١/ ٦٩.

(٢) انظر: التنبيه: ٧٤، والخصائص ١/ ٣٤٧-٣٤٨.

المسألة الخامسة: الاختلاف في توجيهات (أيّ) الإعرابية بحسب الفهم الدلالي ووجود القرينة:

قال القتَّال الكلابي[١]:

فلمـــا رأيتُ أنّـــني قـــد قتلتُـــه ندمتُ عليه أيّ ساعةٍ منـــدمِ[٢]

(أيّ) بحسب ما بعدها اسم يأتي على عدة وجوه، وهو من أشهر الأدوات إبهامًا؛ يحتاج إلى قرينةٍ تُحدِّد معناه ونوع استعماله؛ بل إن من شدة إبهامه دلَّ في أحد مواضعه عند البعض[٣] على معنى الإبهام، كما يُقال: اقرأ أيَّ كتاب، وزُرْ أي بلد، بالإضافة إلى معانيه المتعارف عليها[٤]، وقد يأتي صفة معربة تدل على بلوغ الموصوف درجة عالية في المدح أو

---

(١) اختُلِف في اسمه اختلافًا قديمًا دار حول مادته (ع ب د)، فقيل: عبد الله، وقيل: عُبيد بن مجيب أو (محبب) بن المضرحي بن عامر الهصان أو (الهضان) بن كعب بن عدي بن أبي بكر بن كلاب، أما القتَّال فهو لقبٌ غلب عليه؛ لتمرده وفتكه، ولم يكن مختصًّا به أو قاصرًا عليه؛ بل كان يُطلق على عدد من المتمردين الفتَّاكين، أشهرهم ثلاثة غيره وهم: القتَّال الباهلي، والقتَّال البجلي، والقتَّال السكوني، ويُكنى بأبي المسيّب، انظر: ديوانه: ١٢-١٣، كتاب الأغاني ٢١/ ١٥٨-١٥٩، شرح التبريزي ١/ ١٠٤، أشعار الحماسة مع شرح التبريزي٩٤-٩٥، الحماسة البصرية ١/ ١١٥.

(٢) البيت من الطويل قال القتَّالُ قبله:

فلمـــا رأيـــتُ أنّه غـــير مُنتهٍ أملتُ له كفـــي بلَـــدْنٍ مُقـــوَّمِ

أي لما رأيته لا ينتهي بالقول ولا بالزجر وجهتُ له كفي برمحٍ طعنته به، والقتَّال هنا كان يتحدث مع ابنة عمٍ له ولها أخٌ غائبٌ، فلما قدم ورآه يتحدث إلى أخته نهاه وحلف له إن رآه ثانية ليقتلنـــه، فكررهـــا القتَّـــال ورآه أخوها ثانية وفرَّ القتَّال هاربًا بعدها، وتبع أخوها أثره؛ لكنه لم يستطع على القتَّال بل هو من قتله، انظر: ديوانه: ٨٩، كتاب الأغاني ٢١/ ١٥٩، شرح التبريزي ١/ ١٠٥، أشعار الحماسة مع شرح التبريزي ٩٥-٩٦، الحماسة البصرية ١/ ١١٥.

(٣) انظر: معاني النحو ١/ ٤٠، ٤/ ٢٥٦، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد ٢٥ ص١٩٥عام ١٩٦٩م، حيث نظروا في هذا الاستعمال بعدما لاحظوا أن النحويين لم ينصوا من قبل على هذا المعنى، أو على هذا الوجه من وجوهها.

(٤) والتي منها معنى الشرط كما في قوله تعالى ٩٩؟: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ونحو: أيّ تلميذ يجتهد يستفد، وتأتي اسم موصول كقولهم: سأزور أيَّهم أفضل، بمعنى الذي هو أفضل، وهي المعربة من بين الأسماء الموصولة الأخرى وما عداها فهو مبني، ويتوصَّل بها إلى نداء الاســـم المعـــرَّف

=

الذم، كقولك: رأيتُك رجلاً أيَّ رجل، بمعنى رجلاً كاملاً، فهي صفة لما قبلها منصوبة مثله[١].

إذن (أي) تُعتبر من الأدوات التي يقوم فيها المعنى بوظيفةٍ مهمة، فلا ضابطَ لها غيرُ فهم المعنى ووجود قرائن له.

وقد يختلف توجيهها الإعرابي كذلك في الموضع الواحد، كما في هذا الشاهد باختلاف النظرة والفهم للدلالة وقرائنها، فهي عند مَن نصبها (أيَّ ساعةٍ) صفة لموصوفٍ هو الظرف المحذوف المقدّر بـــ(ندمتُ عليه ساعةً أيَّ ساعةِ مندمٍ).

وكما هو معلوم في القياس ألّا يُحذف واحدٌ منهما (نعني الصفة والموصوف)؛ لأن في ذلك نقضًا ومُنافاةً لغرض البيان والتوضيح المطلوب منهما، والحاصل من تلازمهما، وضرورة ذلك؛ لئلا يقع اللَّبس[٢]، فهما «كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما»[٣]؛ لكن لحذفهما إن وقع شروط -وأكثر وقوعه في الشعر- وأهمها قيام الدليل، «فكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»[٤]، وعلى العكس من ذلك إذا اتضح أمره من السياق وقويت الدلالة عليه يجوز حذفه، كحذفه في هذا الشاهد عند مَن يرى نصب (أيّ) على أنها صفةٌ لموصوف محذوف كما تقدّم توضيحه؛ لقوة الدلالة عليه في السياق وهذا من حيث الصناعة.

أما ما يخص المعنى فلحذفه أثرٌ بالغٌ في توجيه الاهتمام بالصفة وإبرازها، فضلاً عمّا

الاسم المعرَّف بـــ(أل) وتلحقها هاء التنبيه نحو قوله تعـــالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الحجرات: ١١]، وتُبنى دائمًا على الضم في محل نـــصب منـــادى، انظـــر: الكتـــاب ١/ ٣٩٧، وشرح الرضي للكافية ٣/ ٦٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٧٩.

(١) انظر: التنبيه: ١٠٠.

(٢) انظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى لأحمد عبد الله العاني، جامعة بغداد، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣مـــ، كلية الآداب قسم اللغة العربية: ١٠٤، ١٠٨.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٥٩.

(٤) الخصائص ٢/ ٣٦٦.

يحققه الحذف من إيجاز[١]، كذلك يظهر تأثير المعنى في هذا الوجه على تركيب الجملة، فهي مع النصب جملة واحدة ظرفية، كقولك: رأيته يومَ الجمعةِ[٢].

ومن اتجه فيها إلى معنى الاستفهام لغرض التعجب نحو معناها في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾[٣]، اختار الرفع لها مذهبًا، فهي مرفوعة على استئناف جملة بعد جملة قبلها، أما تأثير المعنى في ذلك فيظهر عند اعتبارهما جملتين أنشأهما التعجب الإنكاري، فكأنه لما تمَّ الكلام بقوله: ندمتُ عليه، قال متعجبًا منكرًا على نفسه: أيُّ ساعةِ مندمٍ؟! هذه الساعة التي ندمتُ فيها فهذا ليس وقت ندم[٤].

وعلى رأي النحويين فالشاهد في هذه المسألة أسلوبٌ يوحي ظاهره بتمام الوصل بين الخبر والإنشاء في قوله: ندمتُ عليه أيَّ ساعة مندم؛ ولكنهم وقفوا أمامه موقفًا بين المنع والجواز[٥]، ولعل الذين ذهبوا إلى المنع نظروا في الفرق بين الأسلوبين واختلاف غرض ومعنى كل أسلوب، فلا يجوز الوصل بينهما[٦]، ففي قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٧]، فهناك مَن أجاز العطف بين الأسلوبين كما في ظاهر هذه الآية، ويرون صحة وقوع الوصل بين الخبر والإنشاء مُستَدلين بكثرة وقوعها في القرآن الكريم[٨]، وأما مَن منع ردَّ كل ذلك[٩]، إذ يرى أنه معطوف على الفعل المضارع (تؤمنون) في الآية السابقة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٦٦، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ١٠٤، ١٠٨.

(٢) انظر: التنبيه: ١٠٠.

(٣) الرحمن: ١٣، ١٦، ١٨، ٢١، ٢٣... في عدة آيات من سورة الرحمن.

(٤) انظر: التنبيه١٠٠.

(٥) انظر: مفتاح العلوم: ٤٧٣، الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٤، شرح الكافية ٣/ ١٢٧٠، همع الهوامع ٢/ ١٤٠، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٢٠٣-٢٠٥.

(٦) انظر البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٢٠٣.

(٧) الصف: ١٣.

(٨) انظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٢٠٣-٢٠٤.

(٩) انظر مفتاح العلوم: ٢٥٨-٢٦١، الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٧.

﴿ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[1] مُقدَّرًا بِـ(آمِنُوا) حملاً على المعنى في الفعل (تؤمنون)، التي في لفظها لفظ الخبر؛ لكن دلالتها إنشائية وكذلك صحَّ عطفه على (قُل)[2] قبل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[3]، وبهذا تكون كالكثير من الآيات في رأيهم التي يُوحي ظاهرها بالعطف بين الخبر والإنشاء؛ لكن بالتقدير والتحليل يثبُت غير ذلك، وقد يتجهون إلى إنكار دلالة العطف في الواو وإثبات دلالتها على الحال أو الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾[4]، على الرغم من ذهاب بعض المفسرين إلى صحة وقوع العطف بين الخبر والإنشاء[5]، إلا أن النحويين جعلوا الواو للحال مُقدِّرينها بِـ(لا تأكلوا منه حال كونه فسقًا، في حين جواز أكله إذا لم يكن فسقًا)[6].

وكل ذلك يؤكِّد صحة ما يمنع الوصل بين أسلوبي المسألة، لكمال الانقطاع بينهما، وعدم وجود أداة تُوهم بالعطف أو تُثبته، ومن جهة أخرى أثبت قوة مذهب الرفع على الاستئناف لمن يتجه لمعنى الاستفهام لغرض التعجب مُستَدلين بقوله تعالى: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ﴾[7]، فقد وقع الفصل بين الجملتين الإنشائية (فثبتوا)، والخبرية (سألقي)، وذلك لاختلاف كل منهما غايةً ومعنى، فلا يجوز الوصل بينهما مما سيُخِلّ بالمعنى[8].

ومن ذلك فإن الأوجه النحوية ليست مجرد استكثارٍ من تعبيراتٍ لا طائل منها، فكل وجه نحوي يؤدي بحركة إعرابية معينة إلى معنى مستقل، ولا يمكن أن تؤدي حركتان

---

(١) الصف: ١٠ــ١١.

(٢) انظر مفتاح العلوم: ٢٦١.

(٣) الصف: ١٠.

(٤) الأنعام: ١٢١.

(٥) انظر: التحرير والتنوير ٨/ ٤٢.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥-٤٨٦، والبنى النحوية وأثرها في المعنى: ٢٠٥.

(٧) الأنفال: ١٢.

(٨) انظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٢٠٦.

إعرابيتان في تعبير واحد إلى معنى واحد، إلا إذا كان لغةً من لغات العرب نحو: ما محمدٌ حاضرًا وما محمدٌ حاضرٌ، فالأولى لغة حجازية والثانية هي التميمية، ولا يترتب على هذا التغيُّر بالحركات اختلافٌ في المعنى[١]، فكل حركة إعرابية معينة في أسلوب تعبيري معين تُحدِّد معنى من المعاني في الذهن، فمَن ينكر أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٢]، لو لم تُقرأ (اللهَ) بالنصب و(العلماءُ) بالرفع، لاختلَّ المعنى وتغيَّر إلى العكس تمامًا.

(١) انظر: معاني النحو ١/ ٩.

(٢) فاطر: ٢٨.

المسألة السادسة: في الخلاف على حروف الزوائد اصطلاحًا ودلالةً:

وفي قول إياس بن قُبَيصَة الطائي[١]:

ما ولـــدتني حَاصِـــنٌ[٢] رَبَعيَّـــةٌ[٣] لئن أنا مَالأتُ[٤] الهوى لاتِّباعِهـــا[٥]

اتفق أغلب علماء العربية في مراحلَ زمنيةٍ متعددة على إدخال مجموعة من الحروف تحت مصطلح الزوائد، وتسميتها بحروف الزيادة، منها: أنْ، إنْ، وما، ومن، والباء، واللام. وتصنيفها بذلك لا يعني لزومها الزيادة، ولا حتى حصر الزوائد فيها؛ بل المراد أن أكثر الزيادة تكون بها[٦]، ويُقضَى بزيادتها صناعيًّا فقط؛ لدلائلها المعنوية التي لا يمكن إغفالها كما سنرى.

وعلى هذا فإنه من الممكن جعل اللام المتصلة بـــ(إنْ) في شاهد المسألة (لئن أنا) زائدة، والزيادة المقصودة هنا زيادة صناعية لا دلالية؛ لأنه لا يمكن تجريد أي لفظة في اللغة من وظيفتها الدلالية.

---

(١) إياس بن قُبَيصَة الطائي، شاعرٌ من أشراف طيّئ وفصحائها وشجعانها في الجاهلية، تولّى الحيرة ثم عزلـــه كِـــسرى عنها، وبعد ذلك أعاده إليها فصار على رأس جيوش العجم في وقعة ذي قار التي انهزم فيها أمام العرب، ولم يكن بعدها واليًا على الحيرة إلى أن مات، انظر: الأغاني ٢٠/ ١٣٤، ١٣٨، التنبيه: ١٠٠، والمبهج في تفـــسير أسمـــاء شعراء الحماسة: ٩٦، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي١/ ٢٠٨، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١١١، الأعلام ٢/ ٣٣.

(٢) امرأةٌ حاصِنٌ وحَصَان، أي ممتنعة عن الرفث عفيفة، والمحصنة ذات الزوج جمعها محـــصنات، والمحـــصن للرجـــل المتزوج، انظر التنبيه: ١٠٠، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريـــزي ١/ ١١١.

(٣) منسوبةٌ إلى ربيعةٍ، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١١١.

(٤) مالأتُ: أي عاونتُ وشايعت، والممالأة هي المعاونة، مأخوذة من قولهم هو مليء بكذا وكذا، انظر: شرح ديـــوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١١١.

(٥) انظر: انظر التنبيه: ١٠٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١١١.

(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٧٥، ومعاني حروف الزيادة عند النحاة دراسة نحوية دلاليـــة: ١٠٥ بحث للدكتور محمد جمعة حسن نبعة، منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية العدد ١٥يناير_يونيو ٢٠٠٣م.

هذا ما كانت عليه العرب، فكل لفظة لها فائدة متجددة وكل زيادة في مبناها تدل على زيادة في معناها، وأشهر تلك المعاني لغالب الزيادات التوكيد، والذي يمكن أن نجعله معنى لِتلك اللام المتصلة بـــ(إنْ) كما جعله ابن جني معنى لها في التنبيه[١] عندما قال: «العرب تزيد هذه اللام توكيدًا مع إنْ...وكذلك يُعتقد في اللام من قولهم: «والله لئن قُمتَ لأضربنَّك» أنَّ اللام زيدت هنا توكيدًا للكلام، وأن قولك: «لأضربنك» إنما هو جواب القسم ودلّ القسم وجوابه على جواب الشرط»[٢]، فـــ(لئن) لفظٌ مركبٌ مكوَّنٌ من اللام الزائدة لفظًا، والموطِّئة للقسم أو المشعِرة به في المعنى، وأداة الشرط إنْ وما تقدَّم في الشطر الأول من البيت هو جوابها، ومعنى البيت بوجهٍ عام يجري مجرى اليمين مُؤذِنٌ بالقسم، فكأنه يقول: لستُ ابن امرأةٍ من بني ربيعة كريمةٍ عفيفةٍ إن كنتُ اتبعتُ الهوى وشايعته في طلب امرأة[٣].

والقسم أسلوبٌ يُمثِّلُ التوكيد مُعظم أغراضه؛ بل «إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معنى له لو قلت: واللهِ وسَكَتّ، أو باللهِ ووقفت، لم يكن لذلك معنى حتى تُقسم على أمرٍ من الأمور»[٤] قاصدًا بذلك توكيده، فالتوكيد بابٌ يُعدُّ من أهم مقاصد العربِ المعنوية في كلامهم، والنحويين في أساليبهم[٥].

ومثل الشاهد في اللغة كثيرٌ لا يمكن حصره، كقول المِسْوَر بن زيادة بن زيد الحارثي[٦]:

فلا يَدْعُني قـــومي ليـــومِ كريهـــةٍ لئن لم أُعجِّل ضـــربةً أو أُعجَّـــلِ[٧]

---

(١) ١٠٠-١٠١.

(٢) التنبيه: ١٠٠-١٠١.

(٣) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١١١.

(٤) الأصول لابن السرّاج ١/ ٤٣١.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٨، أوضح المسالك ٣/ ٣٠٢، والمقاصد العامة للنحو العربي: ١٩.

(٦) المِسوَر بن زيادة بن زيد الحارثي هو شاعر أموي، قُتِل والده وهو غلام في عهد معاوية على يد شخص يُقال لـــه: هدبة بن خَشرَم، الذي حبسه معاوية حتى بلغ المسور وتمكّن منه وقتله. انظر: عنه في الأغـــاني٢١/ ٢٧٧-٢٩٧، والتنبيه: ١٠٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٣٠-١٣١، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٤-٣٤٠.

(٧) انظر: الأغاني٢١/ ٢٧٧-٢٩٧، والتنبيه: ١٠٠، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٤-٣٤٠.

يَدْعُني: مجزومة بـــ(لا) بمعنى الدعاء، أي: لا دُعيتُ لكشف مكروهٍ ولا للدفْعِ عن مظلومٍ إن لم أَقتِل أو أُقتَل، وهو بهذا الأسلوب يدعو على نفسه بسلب الرئاسة منه في الحروب والنوائب إن لم يأخذ بثأره، وهذا الكلام وإن كان لفظه لفظ دعاء إلا أن معناه يجري مجرى اليمين، فهو قسمٌ وتوعُّدٌ بالإقدام(١).

ولو قمنا باستطلاعٍ سريعٍ على معظم آراء علماء العربية، والتفسير حول ما يُسمَّى بحروف الزيادة والمُرَكَّزة على ما وُجِدَ منها في القرآن الكريم، لاطّلعنا على كثيرٍ من الآراء المختلفة بين مُنكِرٍ ومُثبِت(٢).

أمّا حُجّةُ المنكِرين لها فهي من مُنطَلَقِ ألّا زيادةَ أو لَغوًا في كلام الله تعالى، «وأن كلَّ لفظةٍ لها فائدةٌ متجدِّدة زائدة عن أصل التركيب»(٣)؛ ولذا فهم بذلك يرفضون مصطلح الزيادة، ويستبدلونها بمصطلحات أخرى مختلفة، كحروف الصلة، وحروف اللغو والإلغاء، أو الحشو والتأكيد(٤).

وأمّا مَن أثبت الزيادة -وهم الغالب- فهم يثبتونها صناعيًّا لا معنويًّا، وأكثرهم من البصريين، كما قال صاحب البرهان في كتابه: «واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين»(٥)، واستنادًا على كلام سِيْبَوَيْهِ عند تحليله لقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(٦): «وهي لَغْوٌ لم تُحْدِث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام»(٧)، والأولى في نظر المنكِرين اجتناب مثل هذه العبارات في تحليل كلام الله تعالى، مع علمهم التام بأن مقصد سِيْبَوَيْهِ وغيره من علماء

(١) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٤٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٣١.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٧٢، ومعاني حروف الزيادة عند النحاة دراسة نحوية دلالية: ١٠٣-١٠٤.

(٣) رأي ابن القيّم في كتابه بدائع الفوائد: ٣٩٢.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٠.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٧/ ٩٩، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٢.

(٦) النساء: ١٥٥، وكذلك في [سورة المائدة: ١٣] بقوله سبحانه ٩٩؟: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾.

(٧) الكتاب ٤/ ٤٢١-٤٢٢.

البصرة من الزيادة واللغو أنها زيادةٌ صناعيةٌ، أي من جهة الإعراب واللفظ، لا من جهة المعنى، فمن جهة المعنى وخاصة في القرآن الكريم الضرورة تستوجب تأويل مثل هذه الحروف لمساس هذه المسائل المعنوية بالعقيدة، كالكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[١]، والاتفاق على زيادتها صناعيًّا[٢]؛ لأن من مارَس اللغة وأتقنها وتملَّك زِمامَها شعرًا ونثرًا وبلاغةً يحصل على معنى ومدلولٍ إضافيٍّ، وسرٍّ بلاغي لا يجده بإسقاطه، فهي لتوكيد نفي المثل لله سبحانه وتعالى، والمعنى من دون الكاف ليس شيءٌ مثلَ مثلِه، وهذا اختلال بالمعنى يمسُّ العقيدة، وفي هذا الشاهد من أقوالٍ يطول شرحها ويعجز المقام عن ذكرها والإلمام بها[٣].

وكلٌّ من حاول إثبات عدم وجود تلك الأحرف في القرآن من غير حُجّة مُقنِعة سوى الدفاع عن كلام الله تعالى، وهو الذي نزل على نهج لسان العرب ليصل إلى أذهانهم بسلاسة ويخاطب عقولهم بما تعقل، وهذا من صور إعجازه، فهو بمحاولاته تلك يُبعِد معاني القرآن الكريم عن تلك القوة في الإعجاز[٤].

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) انظر: الكشاف ٤/ ٢١٨، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٤٨٨، وشرح ابن عقيل٢/ ٢٥-٢٦، ومعاني حروف الزيادة عند النحاة دراسة نحوية دلالية: ١٠٥-١١٥.

(٣) انظر: معاني حروف الزيادة عند النحاة دراسة نحوية دلالية: ١٠٥-١١٥.

(٤) نفسه: ١٠٦.

المسألة السابعة: تعدُّد الأوجه الإعرابية بين المفاعيل الناتج من تداخلها الدلالي:

قال رجلٌ من شعراء حِميَر[١]:

ولا يَخـــيمُ اللقـــاءَ فارِسُـــهُم حتى يَشُقَّ الصفوفَ من كَرَمِـــهْ[٢]

وُجِّه نصبُ اللقاءِ عدّةَ توجيهاتٍ إعرابية اختلفت باختلاف المعاني التي قد تُفهم منها، فمن المعلوم في الدرس النحوي أهمية الحركات الإعرابية في تحديد المعاني والدلالة عليها[٣]؛ لكنها لا تنفرد بهذه الأهمية، حتى قيل: «وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها: فهم يفْرِقون بالحركات وغيرها بين المعاني»[٤]، وقوله: بالحركات وغيرها يعود إلى عدم الاعتماد الكلي في تحديد الدلالة النحوية على ظاهر الإعراب؛ لتشابه تلك الحركات في أواخر الكثيرِ من المباني، فالإعراب جزءٌ من كل، وقرينةٌ من القرائن[٥]، حتى أصبح لإدراك المعنى وعدم إفراد

(١) لم يُفصَح عن اسمه في ديوان الحماسة ولا شروحه، واكتُفيَ بنسبة هذا البيت لرجلٍ من حمير أو لبعض شعراء حمير، قالها عندما قُتِل منهم رجلٌ يُدعى علقمة بن ذي يزن، ولم يُذكر اسم القائل. انظر: ديوان الحماسة١/ ٩٠، التنبيه: ١٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧٣.

(٢) معنى يخيمُ: أي يجبن ويرجع، ويقال: خام الرجل يخيمُ في الحرب إذا تقدَّم في الحرب ونكص، ولم يفلح ويظفر، ومعنى البيت: لا يجبن عن اللقاء فارسهم؛ بل يُقدم إقدامًا يخرق الصفوف بشجاعته وجرأته، وعزة نفس وكرامة، وفيه وصل الشاعر إلى قمة المدح وأبلغه عند فخره بفرسان قبيلته؛ لافتخاره بشجاعة عدوهم ومدحه لعزهم، انظر: ديوان الحماسة١/ ٩٢، التنبيه: ١٤٩-١٥١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧٥.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١١، والإيضاح في علل النحو: ٦٩-٧١، الصاحبي: ٧٦، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٣٠٠-٣٠٢، وانظر: أثر الحركة في توجيه الدلالة: ١٤-١٧، أ. م. د. سعاد كريدي، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم اللغة العربية، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية/ المجلد الثالث/ العدد الثاني/ ٢٠١٠م.

(٤) قالها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا في كتابه الصاحبي: ٣٥٣.

(٥) فلإدراك المعنى في التراكيب اللغوية أكثر من قرينة، وبالأخص في حالة تعدد المعاني في المبنى الواحد، وتخلُّف قرينة الإعراب عن إيضاح المعنى؛ لذا نجد ضرورة السعي خلف ما يُسمى بالقرائن النحوية، وفي ذلك يقول ابن جني: «فلا تجد هناك إعرابًا فاصلاً... مما يخفى في اللفظ حاله، ألزِم الكلام... ما يقوم مقام بيان الإعراب...»، الخصائص ١/ ٣٥، ونظرية القرائن النحوية هي أهم نظريات د. تمام حسّان والتي أسهب في الكلام عنها، وسعى إلى إثباتها في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٣- ٢٠٩، ويمكن تقسيم تلك القرائن إلى قرائن لفظية، ومنها قرينة العلامة الإعرابية، وهي الأشهر بينها، وكذلك ما يُسمّى بقرينة الرتبة: وهي العلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كلٍّ منهما على معناه، وتخضع تلك القرينة لمطالب أمن اللَّبس عند انعكاس الرتبة بين

=

إفراد النظرة إلى ظاهر الصناعة الإعرابية الأهميةُ البالغةُ في تحديد الباب النحوي، وسلامته من اللَّبسِ أو الاعتراض، «فأول واجب على المعرب أن يَفهم ما يُعربه مفردًا أو مركّبًا»[١]، وهذه هي الغايةُ المرجوّة؛ ولأن الألفاظ ما هي إلا توابعُ للمعاني، وخدمٌ لها اهتمَّ العرب بتلك الألفاظ فهذّبوها وحسَّنوها؛ تشريفًا منهم، وتقديسًا لتلك المعاني[٢]، وكلما كان الوجه الإعرابي يُعطي قوةً في المعنى كان أحسن من غيره.

ونصبُ اللقاءِ على الظرفية الزمانية هو أحد تلك الأوجه الإعرابية المرجَّحة، وذلك إذا قُدِّر المعنى بـــ(يخيمُ ويجبنُ فارسُهُم وقتَ اللقاءِ، أو حينَ اللقاءِ)[٣]، واستُشهِد عليها بقولهم: مَقدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النَّجمِ، أي: وقت مقدمِ الحاج، ووقت خفوقِ النجم[٤]، وذلك من قول سِيْبَوَيْهِ: «هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مَقدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النَّجمِ، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، فإنما هو: زَمَنَ مَقدمِ الحاجِّ، وحينَ خُفوقِ النجمِ؛ ولكنه على سعة الكلام والاختصار»[٥]، وتبعه في ذلك ابن السَّرَّاج[٦] في قوله: «واعلم أن العرب قد أقامت أسماءً ليست بالأزمنة، مقام

الجزأين، وقرينة المطابقة والصيغة... الخ، تلك القرائن اللفظية، وقرائن معنوية وهي أمُّ القرائن النحويــة كلــها، والغاية الكبرى من التحليل النحوي، ومنها قرينة التعليق، وقرينة السياق، أو العلاقات السياقية، وكــذلك قرينــة الإسناد والتعدية، وإلى غير ذلك مما يطول شرحه في تلك النظرية، انظــر: الخــصائص ١/ ٣١-٣٥، ٢/ ١٦٣، ٣/ ١٠٠-١٠٣، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٠، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٣، ١٦٥، ١٨١-٢٠٩.

(١) مغني اللبيب ٦/ ٧.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢١٧، ودلائل الإعجاز: ٥١ لعبد القاهر الجُرْجَاني، والذي قال في بيان أهمية تلك المعــاني: «وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ؛ بل تجدها تترتَّبُ لك بحكم أنها خدمٌ للمعاني، وتابعةٌ لها، ولاحقةٌ بها، وأنَّ العلم بمواقعَ المعاني في النفس علمٌ بمواقعَ الألفاظِ الدالــةِ عليها في النطق».

(٣) انظر: التنبيه: ١٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٢، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول في النحو ١/ ١٩٣، والتنبيه: ١٥١.

(٥) الكتاب ١/ ٢٢٢.

(٦) هو: أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج النحوي البغدادي، كان أديبًا شاعرًا عالمًا، صَحِبَ المبرِّد وأخذ العلم عنــه بذكاء وفطنة، كما أخذ عنه الكثير، منهم السيرافي والفارسي، ومن مؤلفاته الأصول الكبير في النحــو، وكتــاب مجمل الأصول، وكتاب الموجز، توفي سنة٣١٦هـ، انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٤٥-١٤٩، وبغية الوعــاة ١/ ١٠٩-

=

الأزمنة؛ اتساعًا واختصارًا»[١].

أو نصبها مفعولاً لأجله تقديره: لا يجبنُ لأجل اللقاء فارسُهم، أو لا يجبن لِلِّقاء فارسهم[٢]، فأصله أن يكون باللّام؛ لأنها بمعنى العلة، وقد تسقط تلك اللام الدالة على التعليل، ومع ذلك لا يُجرَّد التركيب من دلالة التعليل، في مثل قولنا: ضربته تأديبًا أي لتأديبه، وكقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٣]، فحذر الموت منصوبة على أنها مفعول له محذوف اللام، تقديره: لحذر الموت[٤]، وإن كان وجودها يمنع أيَّ احتمال دلالي آخر، ويُقرُّ دلالة التعليل.

وقد يعود هذا الاختلاف والتردُّد بين هذين الوجهين، وهذا الترابط والاشتراك المعنوي بين المفعول فيه والمفعول له، إلى نظرة الشمولية للمفعول لأجله من باب أنه «لابُدَّ لكل فعلٍ من مفعولٍ له، سواء ذكرته أم لم تذكره، إذ العاقل لا يفعلُ فعلاً إلا لغرضٍ وعلّة»[٥]، ولقد طُبِّقت صحة ذلك في عدة مواضع كما في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴿٢٤﴾﴾[٦]، حيث يمكن تأويلها على الوجهين، وجهٍ بمعنى الظرفية والمفعول فيه: قدّمتُ في حياتي قاصدًا الحياة الدنيا، ووجهٍ يتجه بها إلى تأويل معنى المفعول له، أي: لأجل حياتي يقصد بذلك الحياة الآخرة[٧]، والمجال زاخرٌ بمثل تلك التراكيب والمواضع.

وقد تُلمح من تلك النظرة وهذين التوجيهين ظاهرة التداخل الدلالي بين بعض الوظائف النحوية التي تُسبِّب تَعدُّدًا في الاحتمالات الإعرابية، والإشكالات المعنوية، داخل التركيب الواحد.

.١١٠

(١) الأصول في النحو ١/ ١٩٣.

(٢) التنبيه: ١٥١.

(٣) البقرة: ١٩.

(٤) انظر: التنبيه: ١٥١، شرح المفصل ٢/ ٥٣.

(٥) شرح المفصل ٢/ ٥٣.

(٦) الفجر: ٢٤.

(٧) انظر: الجنى الداني: ٩٩.

وقد يُضاف إلى تلك الأوجه الإعرابية المحتَمَلة في نصب لقاء والتي ساهمت في الإشكال بمعناها، وجهٌ آخر يعود بنصبها إلى ما يُسمّى بالنصب على نزع الخافض، أي: أنه لما حُذِف حرف الجر تخفيفًا وُصِلَ الفعلُ فعمل بما بعده ونصبه مفعولاً به، فتُقدَّر الجملة بلا يخيم ويجبن عن اللقاءِ فارسهم أو من أجل اللقاء فارسهم[١].

والشاعر في كل تلك الأوجه يستخدم مدحَ فوارس الأعداء، وإظهار قوتهم كأسلوبٍ رائع في مدح قبيلته وفوارسها، والافتخارِ بشجاعتهم، وهذا أبلغ المدح والفخر، والمجال زاخرٌ بمثل تلك التراكيب والمواضع.

ومع تمسُّكِ النحويين بضوابط الصنعة وقواعدها، إلا أنهم لا يمانعون في أن يختلف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب اختلافًا لا يُفسِد صنعتهم؛ لإدراكهم لذلك التداخل الدلالي بين الوظائف النحوية، يقول ابن جني في ذلك: «هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي مَن يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة»[٢]، وقال في باب آخر: «هذا موضع كان أبو عليّ -رحمه الله- يعتاده، ويُلمّ كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه، وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»[٣].

---

(١) انظر: التنبيه: ١٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٣، والكشاف ٤/ ٣٧٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧٥، وكذلك إلى وجهٍ قد لا يكون وجهًا أخيرًا في نصبها على الرغم من بُعده والتكلُّف في طلبه، وهو النصب على أنها مفعول معه، بدون الواو وتقديره: لا يجبن مع اللقاء فارسهم حتى يشق صفوف الحرب بشجاعته. انظر: كتاب الكشاف ٤/ ٣٧٨، في تفسير سورة الشعراء: ٧.

(٢) الخصائص ١/ ٢٧٩.

(٣) نفسه ٣/ ٢٥٥.

المبحث الثاني: ما أشكلت فيه الصناعة:

المسألة الأولى: في الخلاف بين ظاهر الصنعة لأداة الاستفهام (أنَّى) ومقتضى المعنى المراد:

قال جعفر بن عُلبة الحارثي[١]:

عجبتُ لمسراها وأنَّى تخلَّصت[٢] إليَّ وباب السجن دونِيَ مغلقُ[٣]

قال ابن جني: «لا يجوز عطف أنِّى على مسراها، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله»[٤]، مع أنَّ «حقيقة المعنى هنا: عجبتُ لمسراها ولتخلُّصِها إلي؛ لأن العجب اشتمل عليهما جميعًا»، فهنا اختلاف واعتراض بين صنعة الإعراب ودلالة المعنى وهذا كثير، منه مثلاً: أهلَك والليلَ[٥]، والتي معناها: الحقْ أهلَك قبل الليلِ، وإعرابها على غير ذلك المعنى المقدَّر، والذي قد يوهم بجرِّ الليلِ في: أهلَك والليلَ، أما التقدير الذي تقتضيه الصنعة إنما هو: الحقْ أهلَك وسابق الليلَ[٦].

وبناءً على ذلك فإنّ جرَّ (أنَّى) عطفًا على ما قبلها (مسراها) والعامل فيها (عجبت) باطلٌ في الصناعة؛ لأن مقتضى الصنعة الإعرابية أن يكون الاستفهام له الصدارة في الكلام؛ إذ إنه يُفيد معنى لم يكن فلا يعمل فيه ما قبلَه، وهذا قانونٌ سار النحويون عليه[٧]؛ ولذلك نصبها بالفعل (تخلصت) بجعل الواو قبلها استئنافية يتم الكلام السابق لها، «فكأنه لما قال:

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) المسرى: مصدر ميمي بمعنى السُّرى، والضمير فيه عائد على خيال المحبوبة، وتخلَّصت: أي كيف توصَّلت أو وصلت إليَّ وأنا في هذه الحال؟، وقال هذه الأبيات لما كان محبوسًا بمكة، لدم كان عليه لبني عقيل، انظر: شرح التبريزي ١/ ٢٨-٢٩، والوافي بالوفيات ١١/ ٨٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٨، والأعلام ٢/ ١٢٥.

(٣) بيت من الطويل، من أبيات سبعة لجعفر بن علبة الحارثي، أوردها أبو تمام في أول الحماسة:١/ ٩-١٠، وانظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٢، وشرح التبريزي١/ ٢٢، ٢٦، وخزانة الأدب١٠/ ٣٠٧.

(٤) التنبيه: ٢٩-٣٠.

(٥) الكتاب ١/ ٢٧٥، والخصائص ١/ ٢٧٩.

(٦) من باب عطف الجمل، انظر: الخصائص ١/ ٢٧٩، ٣/ ٢٦٠-٢٦١، والنحو العربي بين الصناعة والمعنى: ٧٥-٧٦.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٨ والتخمير ٤/ ١٤٢.

عجبتُ لمسراها، تمَّ كلامه، ثم قال مستأنفًا آخذًا في كلام آخر: وأنّى تخلصت...، هذا وضع الإعراب ومقتضى الصنعة فيه»[١]، وإذا كان الواقع الصناعي قد منعنا من العطف، فلن يمنع محصول المعنى من ذلك؛ بل ولا يُستنكر أن يكون وضع الإعراب مخالفًا لمحصول المعنى[٢].

والوصل بين الجملتين في هذه المسألة سواء أكان في العطف أم في الاستئناف غالبًا ما يوحي بوجود تناسب دلالي بينهما، مع اختلافهما في الوظيفة النحوية، فالاستئناف مصطلح نحوي يُقصد به عدم التعلق الإعرابي بين الجملتين، ولا يعني عدم الارتباط المعنوي.

وقد نرى تداخلاً كبيرًا وواضحًا بين العطف والاستئناف عند عبد القاهر الجُرْجَاني[٣]، فهو يرى أن ما يصح في هذا يصح في ذاك، حتى نجده يستخدم العطف، والربط، والاستئناف، والوصل بمعنى واحد لا يُفرِّق بينها[٤]، ومن المحتَمَل أن يكون استخدامه لهذه الألفاظ لُغويًّا لا اصطلاحيًّا، وهذا صحيح، فالواو وإن كانت للاستئناف فلم تَخرج عن معنى العطف، لكونها تُضيف قسمًا من الكلام إلى قسمٍ آخر[٥]؛ ولكنها لا تُشرِك ما قبلها مع ما بعدها في الوظيفة النحوية، إلا في أصل الإخبار فقط، فكأنك بعد كلامك تقول: وأُخبرك أيضًا[٦]، وإن كان هناك آراء أخرى تمنع تعلُّق الاستئنافية بما قبلها في المعنى، كرأي المالقي[٧] في كونها لابتداء الكلام، فلا يرتبط ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء[١]،

---

(١) التنبيه: ٣٠.

(٢) انظر: التنبيه: ٣٠.

(٣) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرْجَاني النحوي، عالمٌ بالنحو والبلاغة؛ بل هو واضع أصول البلاغة كما يُقال، من كبار أئمة العربية والبيان، وله شعرٌ رقيق؛ لكنه مقلٌّ في ذلك، من مصنفاته العديدة كتاب في أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو، توفي سنة ٤٧١هـ، وقيل: ٤٧٤هـ، إنباه الرواة ٢/ ١٨٨-١٩٠، انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٠٦، شذرات الذهب ٥/ ٣٠٨-٣٠٩، والأعلام ٤/ ٤٨-٤٩، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٠١-٢٠٢.

(٤) انظر: مقال (دلالة النحو ونحو الدلالة)، د. صابر الحباشة، مجلة العلوم الإنسانية/ العدد: ٢٠/ ٢٠١١م/ ص٣٢٠.

(٥) نفسه: ٣٢٠-٣٢١.

(٦) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل: ٥٦.

(٧) هو: أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي النحوي، يُكنّى بأبي جعفر، كان عالمًا بالنحو، مُقرئًا عارفًا بالعربية، شارك في المنطق، والعروض وقرض الشعر، من أعظم ما صنّف: شرحٌ للجزوليّة، وشرح المقرّب في النحو، ورصف المباني

=

وكذلك المرادي[٢] قال: «وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب»[٣].

ومما يُقوِّي رأيَ مَن رأى أن الاستئناف في حقيقته عطف، تركُ أداة الربط بين الجمل الموهِمة للقارئ، والتي قد توقعه بالفهم الخاطئ، كالذي قد ينتج عند قراءة قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[٤]، وعند قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾[٥]، فلو عطف الله: يستهزئ بهم، أو جملة: ألا إنهم هم المفسدون على ما قبلها لأوهم أنها تابعة لقول المنافقين، وليست من ردِّ الله تعالى عليهم، فترك سبحانه العطف لذلك[٦].

فالعطف والاستئناف أسلوبان من أساليب الربط التي تلجأ إليهما اللغة العربية؛ لتوجِد صلة بين معنيين قد يؤدي عدم الربط بينهما إلى حدوث لَبس، فاللغة العربية ليست قواعد صماء، بل تحتاج إلى عقل وشعور بالقصد؛ لترتبط القواعد النحوية بالمعنى المراد.

في حروف المعاني، توفي سنة ٧٠٢هـ، انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٣١-٣٣٢، ومعجم المؤلفين ١/ ١٨٩.

(١) انظر: رصف المباني: ٤١٦.

(٢) هو: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، نحويٌ لغويٌ، فقيهٌ بارع، تقيٌّ ورع، توفي سنة ٧٤٩هـ، وله عدة تصنيفاتٌ منها: شرح التسهيل، وشرح المفصل، والجنى الداني في حروف المعاني، انظر: بغية الوعاة ١/ ٥١٧، وشذرات الذهب ٨/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) الجنى الداني: ١٦٣.

(٤) البقرة: ١٤ــ١٥.

(٥) البقرة: ١١ــ١٢.

(٦) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٣٢.

المسألة الثانية: الاتساع في نقل الاسم إلى الصفة دلاليًّا وإخراجه عن أصل وضعه الصناعي:

قال قطَريٌّ بن الفجاءة[١]:

ولا ثوب البقـــاء بثـــوب عـــزٍّ فيُطوى عـــن أخـــي الخَنْـــعِ الـــيراعِ[٢]

من الأبوابِ الواسعةِ التي تخضع الصناعةُ فيها للمعنى بابُ إجراء الاسمِ مجرى الصفة، أو استعماله استعمال الصفةِ اتساعًا، كاستعمال (اليراع) التي في أصل وضعها اسم للقصب الذي لا جوف له، ثم نُقلت دلاليًّا إلى الصفات ليوصف بها الجبان الضعيف الذي لا قلب له، قال ابن جني: «وصف بالاسم غير الصفة وهو اليراع وذلك لما يُتصور فيه من الضعف والخَوَر حتى كأنه قال: عن أخي الخَنْع الضعيف الرخو الساقط ونحو ذلك»[٣].

فهي صفة يؤولونها بالمشتق، يجوز أن يدخلها الألف واللام وتضاف إلى ما فِيه الألف واللام، كقولك: الحسنُ الوجهِ[٤]، ويعتمد إجراؤها مجرى الصفات على صحة تأويلها بذلك المشتق، كما يجوز أن يُرفع بها في مثل: مررتُ بسَرْجٍ خَزٍّ صُفَتُه، أي: لين، وبصحيفةٍ طينٍ خاتمُها، أي: رديئة، أو حتى توهم ذلك، وذلك على تقديرِ مضافٍ محذوف فيُقال: مثل طينٍ خاتمها[٥].

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) وردت بسكون النون (خَنْع) بالتنبيه: ٦١، وورد البيت بفتحها (خَنَع) في حماسة أبي تمام١/ ٢١، وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١/٧٧، والحماسة البصرية ١/١٣٠-١٣١، والخنع من الخنوع وهو الذل والخضوع، انظر لسان العرب ٨/٧٩-٨٠ (خ ن ع)، واليراع: الجبان والأصل: القصبة التي لا جوف لها، مفرده: اليراعة، ثم سُمِّي بها الجبان الضعيف، انظر الصحاح ٣/٣١٠ (ي ر ع)، ولسان العرب ٨/٤١٣ (ي ر ع)، وسُمِّي بها الأحمق أيضًا في القاموس المحيط ٣/٩٩ (ي ر ع)، ولم يذكر المرزوقي هذه الأبيات ضمن حماسة قَطَري ١/١٣٦-١٣٨.

(٣) التنبيه: ٦١.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٥.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣-٢٤، ٢٨-٢٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٥٣-٣٥٤، والتنبيه: ٦٢، والخصائص ١/ ١٢١-١٢٢، والتخمير (شرح المفصل للخوارزمي) ٣/ ٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٠-١٩٢١، وخزانة الأدب ٥/ ١٨-١٩.

أما إذا أردت حقيقة هذه الأشياء، وقصدت جوهرها كما تقصد في نسجِ السَّرْجِ خزًّا بعينه مثلاً، أو أردت القصب بعينه في معنى الشاهد فتُرفَع، ولا يجوز النعت بها، وبما أنَّه لا يوصف بالجواهر فلقد استضعف سِيْبَوَيْهِ أن يُقال: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه، على تأويل جريء أو شجاع؛ ولكن قد يُؤَوَّل ذلك كما سبق بتقدير مضاف محذوف فتكون: مثل أسدٍ بشجاعته وجرأته[١]، وما هذه إلا تعابيرُ وأساليبُ أوجبها الاستعمال.

وقد يُبالغ في الاستعمال إلى درجة إتباعها في التأنيث والتذكير لموصوفها، كما نرى عند أمية بن أبي الصلت[٢] عندما وصف بالمصدر مؤنثًا، فقال:

والحيةُ الحتفةُ الرقشاءُ أخرجهـــا من بيتها أمنـــات الله والكلـــمِ[٣]

فأجرى الحتفَ مجرى الصفة لما كثر استعمالها وصفًا، وألحق بها تاء التأنيث، فكل هذه أسماء في أصل وضعها نُقلت صفات في الاستعمال، فأصبحت تابعةً لما قبلها إتباع الصفة لموصوفها، وغير هذا من الأدلة على رسوخ مذهب نقل الشيء عن موضعه في الاستعمال كثير يصعب حصره.

وفي المقابل نجدهم اتسعوا في هذا النقل والإخراج عن الأصل إلى عكس ذلك، فهم يخرجون الصفة في أصل وضعها، وينـــزلونها منـــزلة الاسم في استعمالهم نحو: صاحب ووالد، للجار والرجل في مثل: مررتُ بصاحبٍ، أو مررتُ بوالدٍ[٤]، وكذلك تسمية الخمر بصفة مُدامٍ، وهي في الأصل صفة من صفاته حتى أصبحت من مسمياته[٥]، أو إطلاق مُسمَّى أنصار على من نَاصَر النبي صلى الله عليه وسلم من أهل المدينة، وهي في الأصل صفة لهم حتى غلبت عليهم وعمت في الكلام، فجرَت مجرى الاسم والعلم لهم[٦].

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٥٣، وشرح المفصل للخوارزمي ٣/ ٤٩.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبق تخريج هذا البيت.

(٤) انظر: التنبيه: ٦٣، والخصائص ١/ ١١٩/ ١٢٠، وخزانة الأدب ٥/ ١٩.

(٥) انظر: التنبيه: ٦٣-٦٤.

(٦) انظر: لسان العرب ٤٩/ ٤٤٣٩-٤٤٤٠ (ن ص ر).

المسألة الثالثة: الإشكال المعنوي الظاهر والناتج من الإشكال الصناعيّ عند حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه:

قال يزيد السَّكوني[(١)]:

حتى يكون عزيزًا مـــن نفوســـهم أو أن يَبين جميعًا وهو مختـــارُ[(٢)]

(جميعًا) في ظاهرها إشكال صناعي أدّى إلى إشكال معنوي في الجملة، وبتحليلها نرى أنَّ أصلها حال استتر فيها ضميرٌ مرفوع، وأصل الجملة: أن يُفارق مجتمعةً أسبابُه، أو مجتمعًا حاله غير منتشر، مختارًا لذلك غير مضطر، ثم حُذف المضاف (أسباب أو حال) وأُقيم المضاف إليه (الهاء) مقامه فارتفعت الهاء لقيامها مقام المرفوع، فلما ارتفعت استترت ضميرًا مرفوعًا في نفس (جميع) التي بمعنى: مجتمع، فهذه المحاولة في التوجيه من شأنها حل وإزالة الإشكال الصناعي الذي به يزول إشكال المعنى.

ونحو هذا توجيههم لمسألة (خَرِبٍ) في قولهم: (هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ)، والذي حملها بعض العرب على الجوار وجرِّها اتباعًا لما قبلها؛ لمجاورته إياها، وجمهور النحاة يرفض ذلك، واعتبروه من مخالفة الصنعة أو من الغلط فيها، فالوجه القياسي فيها الرفع (خربٌ)، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم[(٣)]؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر مرفوعة، ومسألة الجر

---

(١) اسمه: يزيد بن حمّار السكوني، أو ابن جمّان السكوني، وقيل: إن اسمه عَدي بن يزيد بن حمّار السكوني، من بني السكون من فرسان الجاهلية، شهد حرب ذي قار، وكان حليفًا لبني شيبان، انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام١/٨٠-٨١، والتنبيه: ١٣٦، معجم الشعراء للمرزباني: ٤٩٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٠١، والأعلام للزِّرِكْلِيّ ٨/ ١٨١.

(٢) البيت من البسيط قاله، في يوم ذي قار مادحًا بني شيبان، ومعناه يتضح بذكر سابقه القائل فيه:

ومن تكرّمهم في المحل أنهـــم لا يعلم الجار منهم أنه الجـــارُ

حتى يكون...

فهو يقول: إنهم يُبالغون في إكرام الجار وقت الجدب والشدة، حتى يُظنّ أنه أعزّ من أنفسهم، ولا يزال كذلك إلى أن يُفارقهم مجتمعةً أسبابه، مختارًا غير مكره، ديوان الحماسة لأبي تمام ١/٨٠-٨١، التنبيه: ١٣٦، ومعجم الشعراء للمرزباني: ٤٩٣، وانظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٠١-٣٠٢، ومغني اللبيب ٦/ ٦٩٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٦٧، ٤٣٦-٤٣٧، المقتضب ٤/ ٧٣-٧٤، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢-١٩١٣، شرح قطر الندى: ٢٨٧-٢٨٨، النحو الوافي ٣/ ٤٥٠-٤٥١.

فيها ما هي إلا سماعية عن بعض العرب، فلا يُجر بالجوار إلا ما استعملته العرب وسُمِع عنها[١]؛ بل هي من الشواذ في القياس والاستعمال، والأفصح فيها الرفع قياسًا واستعمالاً؛ لأن القياس في التوابع إعطاء التابع حكم المتبوع في الإعراب والاستعمال[٢]، وابن جني ممّن أنكر[٣]، ولكنه حاول تخريجها كما حاول في تخريج (جميعًا) في المسألة تخريجًا ينتصر فيه للصنعة كعادته، حيث وجه مسألة (خربٍ) بتقديره لمضافٍ فيها بقوله: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه، ثم حذف المضاف المرفوع، وأُقيمت الهاء مقامه وارتفعت لارتفاعه، فلما ارتفعت استترت في الصفة (خربٍ) التي جُرّت من باب إجرائها وصفًا على ضبٍّ، وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجري قائمًا وصفًا على رجل، وإن كان القيام للأب لا للرجل[٤]، كما كان أصل الجملة في كلمة (جميعًا): مجتمعةً أسبابُه، أو مجتمعًا حاله، ثم حُذف المضاف (أسباب أو حال)، وأُقيم المضاف إليه (الهاء) مقامه، فارتفعت الهاء لقيامها مقام المرفوع، فلما ارتفعت استترت ضميرًا مرفوعًا.

وقد يكون مراد تلك الطائفة التي حملت مسألة (خَرِبٍ) أو غيرها على الجوار، هو المناسبة بين المتجاورين، وإن كان المعنى مخالفًا[٥]، فيجعلون ضبٍّ وخربٍ بمنزلة الاسم الواحد، فكلاهما نكرة، وخرب وقعت نعتًا للضب وليست للجحر، فأتبعوها له كمن يُتبع الكسر للكسر من باب إتباع الحركات نحو قولهم: بِهِم وبِدارِهِم[٦]، وما أشبه ذلك من الحمل والإتباع للمجاورة، كقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((ارجعن مأزورات غير مأجورات))[٧]، مأزورات أصلها موزورات من الوزر أجراها في اللفظ مجرى المأجورات[٨]؛

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٣، وخزانة الأدب ٥/ ٩١ مع الإشارة إلى كون رفعها كذلك سماعيًّا عند البغدادي.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ١/ ٥٤٥، ٥٨٧-٥٨٨، النحو الوافي ٣/ ٤٥١.

(٣) ومعه السيرافي في ذلك، انظر: شرح السيرافي ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، مغني اللبيب ٦/ ٦٦٤.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ١٩١-١٩٣، مغني اللبيب ٦/ ٦٦٤-٦٦٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٦٧، والمقتضب ٤/ ٧٣.

(٦) الكتاب ١/ ٤٣٦.

(٧) سنن ابن ماجه ١٥٧٨ (كتاب الجنائز) باب اتباع النساء الجنائز ١/ ٥٠٢-٥٠٣، وهو من الأحاديث الضعيفة وقيل: مكذوب، انظر: سنن ابن ماجه ١/ ٥٠٣، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٤، والارتشاف ٥/ ٢٣٧٧، ومغني اللبيب ٦/ ٦٦٨.

(٨) مأزورات: اسم مفعول من الوزر، أي: آثمات، وقياسه موزورات، وقال: مأزورات للازدواج بمأجورات، سنن ابن ماجه ١/ ٥٠٣، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٤، والارتشاف ٥/ ٢٣٧٧، ومغني اللبيب ٦/ ٦٦٨.

للمجاورة بينهما.

أما عند إعطاء الكلمة لجارتها الحكم الإعرابي لمجرد المجاورة، فيظل ذلك عند غالبيتهم أمرًا مرفوضًا، خاصةً عند مَن يُعظِّم أمر الصناعة، فتجده ينشغل بتأويل هذه المقولة وتطويعها وما في حكمها(١).

وفي المقابل مِن هؤلاء نجد مَن ابتعد عن التأويل والتحليل، واقفًا الموقف الوسط بينهم بأن جعل في (خربٍ) ضمة مقدرة منع من ظهورها الاشتغال بحركة المجاورة، وبهذا تكون قد حافظت على حكمها الإعرابي الذي حكمته الصناعة لكونها تابعًا لمنعوتها في الإعراب(٢).

وحلُّ الإشكالِ بهذه الصورة، أو حتى بالصورة التي قبلها والتي تزعَّمها ابن جني أولى من حملها على الشذوذ، أو الغلط الذي لا يحمل غيرها عليها ولا يقاس بها(٣).

(١) كما فعل ابن جني والسيرافي، انظر: شرح السيرافي ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، والخصائص ١/ ١٩١-١٩٣.

(٢) انظر: شرح قطر الندى: ٢٨٨.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ١٩٣.

المسألة الرابعة: خروج (لو) الشرطية عن أصل وضعها لحلِّ الإشكال الصناعي:

قال الحارث بن وعلة الذُّهلي[١]:

وتركتنـــا لحمًـــا علـــى وضـــمٍ لو كنت تستبقي من اللحـــمِ[٢]

(لو) الأصل فيها أن تكون شرطية، فهي في أصل وضعها حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الفعل[٣]، نحو: لو جئتني لأكرمتك، ولا يكون الفعل بعدها إلا ماضيًا أو بمعنى الماضي، فهي تحول الفعل للزمن الماضي وإن كان مستقبلاً[٤]، كقوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾[٥] أي: لو أطاعكم لعنتم.

ولو حملناها في البيت على الشرط لأشكل الجواب، هل هو محذوف أو متقدم؟ مع أن حذف جواب (لو) في القرآن والشعر كثيرٌ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ

---

(١) هو الحارث بن وعلة بن المجالد الشيباني الذُّهلي، يُكنى بأبي المجالد، يشتبه على الكثير مع الحارث بن وعلة بن عبد الله الْجَرْمِيّ، انظر: الأغاني ١٩/ ١٣٩، التنبيه: ٦٨، شرح المرزوقي لديوان الحماسة ١/ ٢٠٣، الحماسة البصرية ١/ ٢١١، مغني اللبيب ٤/ ٣٨٩-٣٩٠، ومعنى الوعلة في اسمه: هي الصخرة المشرفة من أعلى الجبل، انظر: شرح المرزوقي لديوان الحماسة ١/ ٢٠٣، القاموس المحيط (و ع ل) ٤/ ٦٥، لسان العرب (و ع ل) ١١/٧٣١-٧٣٢.

(٢) البيت من الكامل، وقول الحارث فيه: (وتركتنا لحمًا على وضمٍ) مثل سائر يضرب في الانقياد والذل، ويُحكى: (إن النساءَ لحمٌ على وضم)، ورُوي عن عمر رضي الله عنه حين قال: ((لا يَخلُوَنَّ رجل بمغِيبَةٍ، إنّ النساءَ لحمٌ على وضم))، الوضم: هو خوان الجزار، أو اللوح والخشب الذي يقطع عليه اللحم، انظر: شرح المرزوقي لديوان الحماسة ١/ ٢٠٦-٢٠٧، ومجمع الأمثال ١/ ١٩، ولسان العرب (و ض م) ١٢/٦٤٠-٦٤١، وهو من قصيدة مطلعها:

قومي همُ قتلوا أُميم أخي فإذا رميتُ يصيبني سهمي
فلئن عفوتُ لأعفوَنْ جللاً ولئن سطوتُ لأوهِنن عظمي

في حماسة الشَّنْتَمْرِيّ ١/ ٢٣٩، وانظر: شرح المرزوقي لديوان الحماسة ١/ ٢٠٤.

(٣) وفي الكتاب حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ٤/ ٢٢٤، وهذا الأجود عند ابن مالك وابن هشام، شرح التسهيل ٤/ ٩٣-٩٥، وانظر: في المغني ٣/ ٣٧١-٣٧٣، رصف المباني: ٢٨٩، والجنى الداني: ٢٧٨، والهمع ٤/ ٣٤٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٥٥.

(٥) الحجرات: ٧، ومع ذلك فهي تستخدم للاستقبال، نحو: لو استقبلت أمرك بالتوبة لكان خيرًا، بمعنى: إن استقبلت، انظر: التخمير ٤/ ١٤٣، وشرح التسهيل ٤/ ٩٦.

﴿قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[١]، الجواب محذوف تقديره: لكان هذا القرآن، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾[٢]، التقدير: لرأيت أمرًا عظيمًا، إلا أنه لا يصح حذف جملة الجواب إلا بوجود دليل أو قرينة[٣]؛ بل أحيانًا يجب حذف الجواب إن كان هناك دالٌّ عليه متقدمٌ، مما يصح أن يكون جوابًا في المعنى؛ لامتناع جعله جوابًا متقدمًا[٤]؛ لأن أداة الشرط مما له الصدارة في الكلام، فلا يتقدم جوابها عليها، وأيضًا لأنها حرف والحروف ضعيفة لا تعمل فيما قبلها[٥]، ويُشير ابن مالك[٦] إلى ذلك بقوله:

والشرط يغني عن جواب قد عُلِمْ والعكس قد يأتي إن المعنى فُهِمْ[٧]

فجملة الفعل قد تُغني عن جملة الجواب وتدل عليها عند حذفها، والعكس قد يحصل بشرط أن تدل عليه قرينة، والمعنى المراد يكون مفهومًا بعد الحذف، لا لبس فيه ولا اضطراب[٨].

ولكن في هذا السياق تغلَّب المعنى على الصناعة، ولم تستخدم (لو) شرطية كأصل وضعها في الصناعة؛ إذ لا جواب لها، فقول الشاعر: (لو كنت تستبقي من اللحم) تام لا

---

(١) الرعد: ٣١.

(٢) الأنعام: ٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٣-١٠٤، شرح المفصل ٩/ ٩-١٠، مغني اللبيب ٣/ ٤٠١، النحو الوافي ٤/ ٥٠١.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١١٢-١١٣، شرح المفصل ٩/ ٧، وشرح التسهيل ٤/ ٨٥-٨٦.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١١٣، التخمير ٤/ ١٤٦.

(٦) هو: جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله، ابن مالك، ولد سنة ٦٠٠هـ، وقيل: ٦٠١هـ، الإمام العلاَّمة، حُجَّةُ العرب، صرف همته لإتقان العربية، حتى بلغ فيها الغاية، وكان إمامًا في القراءات، بحرًا في النحو والصرف، آيةً في الحديث وعِلمه، وكان ناظمًا للشعر، من تصنيفاته: كتاب تسهيل الفوائد، والكافية الشافية، والتي اختصرها في كتابه الخلاصة، وكتاب سبك المنظوم وفك المختوم... وغيرها، توفي سنة ٦٧٢هـ، انظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٥-٢٨٩، بغية الوعاة ١/ ١٣٠-١٣٧، وشذرات الذهب ٧/ ٥٩٠-٥٩١.

(٧) ألفية ابن مالك: ٥٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٨.

(٨) الكتاب ٣/ ١٠٣-١٠٤، مغني اللبيب ٣/ ٤٠١، النحو الوافي ٤/ ٥٠١.

يحتاج جوابًا؛ ولذلك فقد تخرج (لو) عن الشرط إلى عدَّة استعمالات:

منها: أن تكون بمعنى (لولا)، كما فسَّرها ابن جني، إذ جعلها من (لولا) المحذوفة (لا) منها، دالةً على معنى التحضيض والاستعطاف[١]، فكأنه يستعطفه بعد أن أوقع به وأوجعه أن يُبقي منه بقية، وحصرها بهذا المعنى؛ لاختصاص هذه الدلالة بالفعلية[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٣]، وقوله جلّ وعلا: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٤]، وقد يُردّ ذلك بأنها إذا دخلت على الماضي فلا تكون إلا للزجر والتوبيخ[٥]، وهذا السياق لا يتناسب مع معنى البيت؛ لأن الشاعر في موضع ضعفٍ لا قوة تجعله يوبخ ويزجر، وعلى هذا الاعتبار لا نعلم لماذا لم تكن عنده بمعنى (لو) فقط دون حذف فيها؛ لصلاحيتها لتلك الدلالة مضمونًا وشكلاً، وهي تدخل كثيرًا على الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[٦].

وكذلك: يمكن أن تُفيد التقليل المجرَّد، فإذا حُمِل البيت على هذا كان معناه: أَبْقِ منا ومن كرامتنا لو الشيء القليل، ففي هذه الحالة هي حرف لا عمل له فيما بعده، نحو: أكثِر من الإحسان، ولو بالكلمة الطيبة[٧].

وهذا التحليل هو الأنسب والأقرب لما قد يُراد من هذا البيت؛ لأن عدم التقدير وعدم الحذف أولى، وهذه قاعدة عند الجمهور.

---

(١) انظر: التنبيه: ٦٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١١٥، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٦١.

(٣) الفرقان: ٢١.

(٤) المنافقون: ١٠، وهذه لغرض العرض، والفرق بين العرض والتحضيض: أن التحضيض هو الطلبُ بشدةٍ وإلحاح، والعرضَ طلبٌ بلينٍ وأدب، انظر: شرح المفصل ٨/ ١٤٤، ومغني اللبيب ٣/ ٤٥٢، ٤٥٧.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٦١، مغني اللبيب ٣/ ٤٥٣.

(٦) الواقعة: ٧٦.

(٧) النحو الوافي ٤/ ٥٠٣.

المسألة الخامسة: الإشكال الصناعيّ الناتج عن إمكانية نقل الظروف المتمكنة إلى الاسمية اتساعًا في الدلالة:

قال علقمة بن شيبان من بني وائل[(١)]:

ولقد شَهِدتُ الخَيْلَ يومَ طِرادِها فطَعَنْتُ تحتَ كِنَانةِ المتَمَطِّـرِ[(٢)]

الإشكالُ حول (تحتَ) والفتحة الظاهرة على آخرها في هذا الشاهد، هل هي للنصب على الظرفية أو على المفعولية، والذي حله ابن جني بجعل (تحتَ) اسمًا منصوبًا على أنها مفعول به، أبلغ برأيه من أن يجعلها ظرفًا؛ لأن الظرف في هذا الموضع يعطي أنك تريد معنى: طعنتُ في ذلك الموضع من غير تحديد، وبمعنى أدق أنه وقع تحت الكنانة في موضع الجنب، وقد يكون هناك لباس يقع فيه الطعن، والمعنى على غير ذلك، بل قد يفقد البيت قوته في المعنى، فالمراد أن يقع الطعن في الجسم نفسه ليحصل القتل، وتكون طعنته هي المقتل، ولا يكون كذلك إلا إذا استعملت (تحتَ) مفعولاً به، وهذه صورة من الصور الرائعة للدِّقةِ في المعنى.

ولنا أن نتصوَّر ما في الظروف من تحجيم وحصر للدلالة في زاويتي الزمان والمكان، وفي الوقت ذاته ما في الأسماء المتمكنة من دقة في التعبير واتساع في الدلالة، تضيفه الحركات الإعرابية المتغيرة بتغير الموقع الإعرابي، ويحصل هذا أيضًا للظروف المتمكنة التي تنقل في بعض

---

(١) هو: علقمة بن شيبان بن عدي بن الحارث بن تيم الله، شاعر جاهلي، كان في عصر المنذر ذي القرنين قبل الإسلام بزمان، انظر: التنبيه: ٧٣، واكتفى الشَّنْتَمْرِيّ في متن كتابه الحماسة بنسبته لبعض بني تيم الله بن ثعلبة يوم أوارة (والأوارة من الأوار وهو شدة العطش، مأخوذة من أوار النار وحرها)، ١/ ١٤٣، وذُكِرَت نسبته لعلقمة في الحاشية، وفي شرح التبريزي كذلك، غير أنه لم يذكر يوم أوارة ١/٩٩-١٠٠، وبلا نسبة وعزو عند المرزوقي في شرحه ١/ ١٣٣.

(٢) بيت من الكامل، والكنانة: كلمةٌ مأخوذة من الكَن وهو الستر، والكنانة شيءٌ يصان به النبل، انظر: شرح المرزوقي ١/ ١٣٣، وشرح التبريزي ١/ ٩٩، وتمطَّر الرجل: أي أسرع، وقيل: اسمٌ لرجلٍ من لخْم، انظر: شرح التبريزي ١/ ٦٦، وورد أيضًا برواية (تحت لبابة) من (لبب)، واللبابة: هي ثوب يتلبَّبُ به الرجل على ثيابه إذا تحزَّم للحرب، وذُكِرت هذه الرواية في حاشية كتاب الحماسة للشنتمري١/١٤٣، وشرح التبريزي ١/ ١٠٠، وفي لسان العرب بلا نسبة ١/ ٧٣٣ (ل ب ب).

الأحيان إلى الاسمية، فتعرب فاعلاً مرة كقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[١]، ومرة خبرًا كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾[٢]، أو خبرًا لكان كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾[٣]، ومفعولاً به في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالَ لَبِثْنَا يَوْمًا﴾[٤]، وهذا كثير ومؤثر في المعنى، خاصة أن (تحت) في هذا الشاهد من أسماء المكان التي لا تلزم الظرفية، فأجروها مجرى الأسماء المتمكنة، فهي تضاف وتستعمل غير ظرف، ويدخل عليها الجر وغيره، فتقول: أتيته من تحتٍ، وكذلك من فوقٍ[٥]، فهذه ظروف متمكنة يجوز أن تجعلها أسماءً اتساعًا؛ لأن الأصل فيها الظرفية، أي أن تكون مفعولا فيه لا مفعولا به[٦]، فهي تستعمل مرة ظرفًا وأخرى اسمًا يعمل فيه ما قبله من فعل وغيره، كقولك: جلستُ خلفَك فتنصب، ومجلسي خلفُك فترفع، ومكاني خلفَك في موضع يصلح أن يكون ظرفًا، وعلى خلافه غير المتمكن الذي لا يستعمل إلا ظرفًا كقولك: موعدك سحرَ، بشرط أن تقصد به سحر يومٍ مُعيّن أو يقترن بـــ(أل)[٧]، فتنصبه في جميع حالاته ولا يجوز فيه الرفع وغيره.

وسعة الدلالة، وتعدد المعاني، وعدم تحجيمها مطلب من مطالب اللغات جميعها بوجه عام، واللغة العربية على وجه الخصوص، وميزة من مميزاتها، وهذا مما يُقوّي الجانب المُختار في هذا الشاهد، وهو نصب (تحت) على المفعولية.

---

(١) إبراهيم: ٣١.

(٢) هود: ٧٧.

(٣) الفرقان: ٢٦.

(٤) البقرة: ٢٥٩.

(٥) كما أجراها سِيْبَوَيْهِ والخليل، انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٩-٢٩٠، خزانة الأدب ٦/ ٥٠٢-٥٠٣.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٣٣٠، والأصول في النحو لابن السَّرَّاج ١/ ١٩٠.

(٧) ومثله في ملازمته للظرفية: (قطّ، وعوض، وبدَل)، انظر الكتاب ١/٢٢٥- ٢٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٥٣٣-٥٣٥، ولسان العرب (م ك ن) ٦/٤٢٥٠.

المسألة السادسة: خروج (إنْ) الشرطية عن أصل وضعها لحلِّ الإشكال الصناعي:

قال عمرو بن معديْكَرِب الزبيدي[١]:

لـــــيسَ الجَمـــــالُ بمئـــــزرٍ فـــاعلمْ وإنْ رُدِّيـــتَ بُـــرْدَا[٢]

(وإن رُدِّيت بُردا) جملة شرطية في ظاهرها محذوفة الجواب؛ لدلالة ما قبلها عليه (فاعلم) وتقديره: فاعلم أنَّ الجمال ليس بمئزرٍ ولا ببُرْد تلبسه؛ بل بما ذكره آنفًا في البيت التالي له قائلاً:

إنَّ الجمـــــــالَ معـــــــادنٌ ومناقـــبٌ أورثـــن مجـــدا[٣]

وتلك الجملة الشرطية (وإن رُدِّيت بُردا) هي كقولك: أنت ظالمٌ إن فعلت، أي: إن فعلت ظلمت[٤]، أو: إن فعلت فأنت ظالم، ولكن مثل هذا التقدير يوهم بتقديم الجواب لا حذفه[٥]، فتكون الجملة تامة صناعةً ومعنى، لا تحتاج إلى تقدير وهذا مذهب الكوفة[٦]؛ لأنهم ممَّن جعل الجواب ظاهرًا مُقدَّمًا على الأداة والفعل، بخلاف مَن أنكر من جمهور البصرة[٧] كابن جنّي بقوله: «ومعاذ الله أن يُقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله: أنت ظالم

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) رُدِّيت: أي لبست، بيت من مجزوء الكامل، من حماسية عمرو بن معديْكَرِب الزبيدي في شرح ديـــوان الحماســـة للمرزوقي ١/ ١١٠، ١٧٤، وكتاب الحماسة للشنتمري ١/ ١١٢، وشرح الحماســـة للتبريـــزي ١/ ٩٠-٩٣، والحماسة البصرية ١/ ١٧٣-١٧٤، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٤-٤٤٦.

(٣) المعادن: هي الشرف الموروث، والمناقب: هي الشرف المكتسب مفردها منقبة، وهي ما يعرف به الإنـــسان مـــن الخصال والأخلاق الحميدة، وأراد الشاعر في هذا البيت أن الجمال في أصول المرء الأصيلة الزكية، وأفعاله الكريمة العظيمة التي تورث المجد والشرف، فإذا جمع الرجل بين هذا الشرف الموروث وذلك المكتسب فهذه هي الغايـــة، انظر: شرح المرزوقي ١/ ١٧٥، وكتاب الحماسة للشنتمري ١/ ١١٢، وشرح الحماسة للتبريـــزي ١/ ٩٠-٩٣، كتاب الحماسة البصرية ١/ ١٧٣-١٧٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٧٩، والتنبيه: ٨٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٠.

(٥) انظر: الخصائص ١/ ٢٨٣، وتفسير الطبري ١٣/ ٥٣١.

(٦) وفي المسألة تفصيل، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٨، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦٢، النحو العربي بين الصناعة والمعنى: ٨٠-٨١.

(٧) لأن أداة الشرط تُعتبَر عندهم ممَّا له الصدارة في الكلام، انظر: الخـــصائص ١/ ٢٨٣، والإنـــصاف في مـــسائل الخلاف: ٤٩٨، همع الهوامع ٢/ ٤٦١-٤٦٢.

ظالم دال على الجواب وسادٌّ مسدّه»[١]، فهي عنده كلام تام من جهة المعنى، وناقص من جهة الصناعة؛ لأن أنت ظالم دليل على الجواب وليس إياه[٢]، والجواب محذوف فسّره المذكور قبله ودلّ عليه، وهذا الحذف لجواب الشرط شائعٌ كثيرٌ في كلام العرب إذا كان هناك ما يدل على حذفه، والشواهد على صحة ذلك أكثر من أن تحصر[٣]، وخاصةً مع أداة الشرط (إنْ)؛ لاعتبارها أُمّ أدوات الشرط، يتسع معها مالا يتسع مع غيرها[٤]؛ لغلبة وجودها على بقية أخواتها؛ حتى إنها في مواضعَ تكفي عن حذف الفعل والجواب معًا عند وضوح الدلالة[٥]، كقول الشاعر[٦]:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن كان فقيرًا مُعدِمًا، قالت: وإن[٧]

أي: وإن كان كذلك أي فقيرًا مُعدمًا رضيتُ به، وتأتي بعدها في ذلك أختها (لو) فمواضع حذف الجواب عند دلالة المعنى معهما كثيرة في القرآن والشعر[٨]، كقوله تعالى:

---

(١) الخصائص ١/ ٢٨٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٦٢، والنحو العربي بين الصناعة والمعنى: ٣٦.

(٣) قال الخليل بعد سؤال سِيْبَوَيْهِ له عن مثل هذه المسائل في الحذف: «وإن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم؛ لعلم المخبِر لأي شيء وُضع هذا الكلام»، الكتاب ٣/ ١٠٣، انظر: تفسير الطبري ١٣/ ٥٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٦٩-٣٧٠، ٥٠٠، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٨٢، ومغني اللبيب ٢/ ٧٤٤-٧٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٤٦٢-٤٦٣، وتفسير التحرير والتنوير ٣/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ٣/ ٦٣، همع الهوامع ٢/ ٤٦٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦١، همع الهوامع ٢/ ٤٦٤، وتفسير التحرير والتنوير ٣/ ٣٠٧، والمسائل النحوية في كتاب فتح الباري: ٧٥٨-٧٥٩.

(٦) نُسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج في المقرب ١/ ٢٧٧، وفي رصف المباني: ١٠٦، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٩، وفي همع الهوامع ٢/ ٤٦٤، تفسير التحرير والتنوير ٣/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٧) بيت من الرجز حُذف فيه فعل الشرط والجواب معًا لقوة الدلالة عليهما ووضوحها، انظر: المقرب ١/ ٢٧٦-٢٧٨، ورصف المباني١٠٦، ومغني اللبيب ٢/ ٧٤٧، وفي همع الهوامع ٢/ ٤٦٤، وتفسير التحرير والتنوير٣/ ٣٠٦-٣٠٧، والمسائل النحوية في كتاب فتح الباري: ٧٥٨.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٩٧، وتفسير الطبري ١٣/ ٥٣٣، والمسائل المنثورة: ١٧٩، والمفصل: ٣٢٣، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٨٢، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧٤.

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾[١]، أي: لكان هذا القرآن، أو لما آمنوا به باعتبار دليل قوله تعالى قبلها: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾[٢]، فحذف الجواب في هذا الموضع لدلالة ما قبله عليه[٣].

وأبرز ما يُلاحظ على مواضع الحذف تلك مع هاتين الأداتين، هو اقتران كلٍّ منهما بالواو وملازمتهما إياها، لكنهم ترددوا في الجملة الواقعة بعدها، واختلفوا أولاً في إعراب هذه الواو المقترنة؛ فذهب بعضهم إلى أنها واو الحال[٤]، وتكون الأداتان حينها متجرِّدتين من معناهما الشرطي الذي حددته الصناعة النحوية للأدوات الشرطية، فخرجتا عن ذلك وأصبحتا لمجرد الوصل والربط ولقّبوهما بالوصيلتين، اللتين لا يُقصد بهما سوى المبالغة في المعنى المراد[٥].

وفي الشاهد تكون (اعلم) التي قبلها الدالة على الجواب المحذوف في الصناعة في معنى الاعتراض المؤكِّد للكلام، فالشاعر هنا يؤكِّد أن جمال المرء ليس فيما يلبسه من الثياب، وإن كانت أفضلها وهو البُرد حُلة الملوك آنذاك[٦]، فلا معنى شرط يحتويه البيت إلا في ظاهره أو عندِ قاصرِ النظر، أما مَن تمعَّن وتدبَّر فهو يرى أن جملة (إن رُدِّيتَ بُرْدا) جملةٌ وصفت حال الشخص المخاطب وهيئته؛ لغرض المبالغة في النصح والتوبيخ، إلى جانب غرض التسوية في

---

(١) الرعد: ٣١.

(٢) الرعد: ٣٠.

(٣) انظر: سر الصناعة ٢/ ٦٤٧، ومغني اللبيب ٢/ ٧٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧٤.

(٤) وإليهم مال الزمخشري وابن جني والمرزوقي، انظر: تفسير التحرير والتنوير ٣/ ٣٠٦-٣٠٧، وذكر ذلك أبو حيان بقوله: «نعم قد أوقعوا الجمل المصدَّرة بحرف الشرط موقع الحال، ولكن بعدما أخرجوها عن حقيقة الشرط»، تفسير البحر المحيط ٤/ ٤٢٣، وأبو البقاء العُكْبَريّ عند تفسيره [سورة آل عمران: ٧٥]: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، ذكر كذلك أن الشرط وجوابه صفة لـ(مَن) الواقعة مبتدأ وخبرها المقدم (من أهل الكتاب)، وكما يقع الشرط خبرًا يقع صلةً وصفةً وحالاً. انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢١٩، وهناك مَنْ جعلها عاطفةً على شرطٍ محذوف، وهو ضد الشرط المذكور، وآخرون ذكروا أنها استئنافية، انظر: تفسير التحرير والتنوير ٣/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٥) انظر: تفسير التحرير والتنوير ٣/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٦) انظر: شرح المرزوقي ١/ ١٧٤.

المعنى، فالجملة الشرطية في هذا الموضع في محل نصب حال، وكما يقع الشرط خبرًا يقع حالاً، وقد يقع صلةً وصفة[١].

وقد منع بعضهم ذلك لكون الجملة الشرطية تدل في معناها على الاستقبال[٢]، وعندهم إن وقعت كذلك فلا بد أولاً من إخراجها عن حقيقة الشرط ومعناه[٣]، فلا تقول: جاء زيدٌ وإن يسأل يُعطَ على أنها حال؛ بل تحاول أن تجعل الجملة خبرًا عن ضمير يعود على صاحب الحال مثلاً: جاء زيدٌ وهو إن يسأل يُعطَ، فهنا اختفى معنى الشرط وأصبح جملة اسمية في محل نصب حال، وفي هذا تكلّف، فقد يختفي معنى الشرط في مواضع لا تحتاج فيها إلى تأويل وتقدير كموضع الشاهد الذي نتناوله، وهي المواضع التي يُحذف فيها جواب الجملة الشرطية، وتكون أداتها مقترنةً بالواو، نحو قولنا: أتيتك وإن لم تأتني، فلم تُبقِ الجملة الشرطية فيها على معناها الشرطي، بل خرجت إلى معنى التسوية في محل نصب حال[٤]، وتمّ معناها في الذهن فلا تحتاج إلى تقدير جواب لشرطها، كما يخرج الاستفهام عن معناه في عدة مواضع بلاغية منها قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ**﴾[٥]، فالأمر عندهم سواء، والاستفهام تقريري لا يحتاج إلى إجابة، والغرض منه المبالغة في التسوية[٦]، والواو في تلك المواضع لا بُدَّ منها، وإلا لحدَثَ اللَّبسُ في المعنى وأشكل في الصناعة؛ لاحتياجه إلى تقديرِ محذوفٍ ليتمَّ المعنى[٧]، وعدم الحاجة إلى الحذف والتقدير أولى، وكذلك بيت الكتاب[٨]:

---

(١) انظر: شرح المرزوقي ١/ ١٧٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢١٩، وتفسير البحر المحيط ٤/ ٤٢٣، وتفسير التحرير والتنوير ٣/ ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٦٥٥.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ٤٢٣.

(٤) نفسه ٤/ ٤٢٣.

(٥) البقرة: ٦.

(٦) انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ٤٢٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠، ٤٨٣.

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ٤٢٣.

(٨) بلا نسبة سوى ما ذُكر أنه لشاعرٍ من هَرَاة، انظر: الكتاب ٣/ ١١٢، والتنبيه: ٨٧، وشرح المرزوقي ١/ ١٧٤.

عاوِدْ هَرَاةَ وإنْ معمورُها خرِبـــا وأسعِدِ اليومَ مشغوفًا إذا طَرِبا[١]

فما قبل الشرط (عاوِدْ هَرَاةَ) ناب عن الجواب المحذوف ودلَّ عليه تقديرُ ذلك: وإن خَرِبَ معمورُ هَرَاةَ فعاوِدْها[٢].

وما يُرجِّح كل ذلك هو كون المسألة تبادلية، فكما صح إتيان الجملة الشرطية في محل نصب حال يصح إتيان الحال في معنى الشرط نحو: أزورك راغبًا فيَّ، وأحسن إليك شاكرًا لي، فكل ما نُصب على الحال في هذا الموضع (راغبًا، شاكرًا) تضمَّن معنى الشرط بتقديرنا: إن رغبت فيَّ زرتك، وإن شكرتني أحسنتُ إليك[٣].

وكل ذلك وسيلة من الوسائل التي اصطنعها النحويون في منهجهم؛ ليجبروا بها كل صدعٍ في بناء أي جملة لم تكن متوافقة مع البنية النحوية المتفق على تقعيدها، وتُدعى بالحمل على المعنى، وتكون بحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وفيها يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثيرٍ من المخالفات اللفظية المنطوقة للقواعد الصناعية الموضوعة[٤]، قال ابن جني: «إن الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًّا»[٥]، وهو كثيرٌ في كلامهم، فهو الوسيلة الرابطة بين السطح والعمق، والظاهر والمضمون، كشفت بكل ذلك دور المعنى وأهمية الدلالة في التقعيد النحوي، وما التقدير والتأويل، والإضمار والحذف إلا أدوات منهجية لتصحيح وضع اللفظ وظاهره؛ ليكون مطابقًا للمعنى المراد[٦]، فوضوح دلالة اللفظ على المعنى ضرورية بأي شكل من الأشكال، أو أداة من الأدوات؛ لتتحقق الغاية من الكلام.

---

(١) بيت من البسيط، قاله، الشاعر مع أبياتٍ بعده عندما افتُتِحَتْ هَراة سنة ٦٦هـ، انظر: الكتاب ٣/ ١١٢، والتنبيه: ٨٧، وشرح المرزوقي ١/ ١٧٤.

(٢) انظر: شرح المرزوقي ١/ ١٧٤.

(٣) انظر: التنبيه: ٨٨، وشرح المرزوقي ١/ ١٧٤.

(٤) انظر: النحو والدلالة: ١٥٢.

(٥) الخصائص ٢/ ٤٢٣.

(٦) انظر: النحو والدلالة: ١٥٨.

المسألة السابعة: الإشكال الصناعي حول الإفراد في اللفظ، وقصد التثنية في المعنى:

وقال بعض بني فقعس[(١)]:

وهلّا أَعَدُّوني لمثلـــي تفاقَـــدوا وفي الأرض مبثوثًا شجاعٌ[(٢)] وعقـــربُ[(٣)]

الخلاف في المسألة ليس لرواية نصب (مبثوثًا) على الحال، ولا لرواية رفعها بالابتداء[(٤)]، وإنما الإشكال حول إفراد (مبثوثًا) في اللفظ وقصد التثنية في المعنى، وهذا فيه مخالفة لما يُعرف بالمطابقة في النحو العربي، المتمثلة في العدد، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير.

وأكثر ما تُلاحَظ وتُطلَب تلك المطابقة بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ، والخبر في الجملة الاسمية، وتكون أشهر بين التوابع؛ بل وتتعدى ذلك فيها إلى مطابقة في

---

(١) هكذا نُسِب في ديوان حماسة أبي تمام ١/ ٥٣-٥٤ لبعض بني فقعس ، وفي التنبيه: ١٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١٣، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩-٣٠، وهو لـــمُرَّة بن عدَّاء الفقعسي في شرح الحماسة للتبريـــزي ١/ ١٦٣، ونقله عنه المرزوقي في شرحه ١/ ٢١٣-٢١٥، وقد نجده في مواضع لعمـــرو بـــن أســـد الفقعـــسي كالحماسة البصرية ١/ ٢٤٤.

(٢) الشجاع: هو الخبيث من الحيّات، وكُني به وبالعقرب عن الأعداء والشر، لذلك لم يُثنِّ مبثوث لأنهما كالـــشيء الواحد، فكلاهما بمعنى الأعداء، انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ١/ ٥٤، وفي شرح الحماسة للتبريـــزي ١/ ١٦٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١٥، والحماسة البصرية ١/ ٢٤٤، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠.

(٣) البيت من أبيات خمسة أولها:

رأيـــتُ مـــواليَّ الأُلى يخـــذلونني على حـــدثان الـــدهر إذ يتقلـــب
فهلّا أَعَدُّوني لمثلـــي تفاقَـــــدوا إذا الهم أبزى مائل الـــرأس أنكـــب
وهلّا أَعَدُّوني لمثلـــي تفاقَـــــدوا وفي الأرض مبثوثًا شجاعٌ وعقـــربُ

وهذه الأبيات دعاء من الشاعر كرّره للتأكيد وتفظيع الأمر، يدعو فيه عليهم بأن يفقد بعضهم بعـــضًا، إذا لم يجعلوه عُدَّةً لقتال أمثاله من أبطال أعدائهم، انظر: ديوان حماسة أبي تمام ١/ ٥٣-٥٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٦٣-١٦٥، وشرح المرزوقي للحماسة ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٤) مع أن القاعدة أن الصفة النكرة إذا قُدِّمت على موصوفها نُصِبت حالاً، فكلمة (مبثوثًا) صفة نكرة نُصِبت حـــالاً عندما تقدّمت على موصوفها (شجاع) المبتدأ المؤخر عن خبره (في الأرض)، هذا في النصب، أما عند من يرويهـــا بالرفع (مبثوثٌ) فإما أن تُرفع (شجاع) على البدل من (مبثوث) المبتدأ المؤخر عن خبره، أو أن تُرفع على الابتداء و(مبثوث) خبرٌ له قُدِّم عليه، انظر: شرح الحماسة للتبريزي ١/ ١١٦، وشرح الحماســـة للمرزوقـــي ١/ ٢١٥، والحماسة البصرية ١/ ٢٤٤.

الإعراب، وهذا المصطلح مُتداوَل عند النحويين، وإن لم يُفردوا له بابًا من أبوابهم فإنهم قصدوه في ضمن كلامهم، كقصد سِيْبَوَيْهِ المطابقة في قوله: «واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة»[١]، وصرَّح بتلك المطابقة لفظًا صاحب الكافية بقوله: «فإن طابقت مفردًا جاز الأمران»[٢]، وكذلك قصد المطابقة في كونِ المعطوف يتبع المعطوف عليه في كلٍّ من الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وإذا لم تحصل تلك المطابقة نشأ ما يُعرف بالإشكال والذي يحتاج غالبًا إلى تأويل يُزيل إبهامه، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٢٠﴾﴾[٣]، أي: هذا القرآن بصائر للقلوب، فقد أُخبِر عن اسم الإشارة المفرد المذكر (هذا) بجمع مؤنث (بصائر) مفرده بصيرة[٤]، وبالرجوع إلى تفسير مثل هذه الآيات نجد المقصود: (أن هذا الكتاب الذي أنزلناه إليك يا محمد بصائر للناس يُبصرون به الحق من الباطل، ويعرفون به سبيل الرشاد)[٥]، وجاز الإخبار عنه بالجمع لما يحتوي عليه من سور وآيات وبراهين.

ومثل ذلك في عدم المطابقة والإخبار عن المفرد بالجمع قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾[٦]، إشارة إلى أنّ: (هذا القرآن بصائر، أي حجج وبينات يُبصَر بها وتتضح الأشياء الخفيّات)[٧].

أما في الشاهد فكانت الصناعة تحكم بتثنية (مبثوث)؛ لتطابق (شجاع وعقرب)، والتي هي حال منهما في النصب أو بدل عند الرفع فنقول: وفي الأرض مبثوثين أو مبثوثان؛ لتحصل المطابقة في العدد؛ لكن المعنى خالف الظاهر، فلا يُراد بلفظي شجاع وعقرب ما

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٢.

(٢) وذلك في أكثر من موضع، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٨، ٢/ ٣٦٠.

(٣) الجاثية: ٢٠.

(٤) انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٤٧.

(٥) تفسير الطبري ٢١/ ٨٦-٨٧.

(٦) الأعراف: ٢٠٣.

(٧) تفسير البحر المحيط ٤/ ٤٤٨، وانظر: بحث المطابقة وتطبيقاتها: ١٨-١٩.

يُراد من الاثنين حقيقة، أي باللفظين المستقلين بمعناهما؛ بل هما تركيب واحد يُراد به لفظ واحد بمعنى واحد تقديره (الأعداء)، أي: وفي الأرض مبثوثًا الأعداء الذين بعضهم الشجاع وبعضهم العقرب، فالمعنى في حقيقته يعود على لفظ مفرد مذكر[١]، كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٢]، فقال: آتت، ولم يقل: آتتا أكلها، مطابقةً للمبتدأ (كلتا)، وقد يُعلَّل هذا بأن كلتا وإن كانت تدل على مثنى مؤنث في المعنى إلا أن لفظها بتركيبه المفرد ساعد على إتيان خبرها مفردًا حملاً على لفظها (كلتا)[٣]، وعند تفسير هذه الآية نجد أن هذه التثنية ليست مقصودة حقيقة، وإنما المراد أن لهذه الجنة وجهين أو ناحيتين ترى فيهما كل ما يَسُرُّك ويبهجك، فالإخبار في حقيقته عائدٌ إلى لفظ مفرد مؤنث وهو الجنة[٤]، ففي ذلك تظهر عظمة الإعجاز في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، وفيه من ذلك ما لا نستطيع حصره بمواضع.

أما في الشعر فبمثل ذلك يزخر، كقول الفرزدق[٥]:

ولو رضيتْ يدايَ بهـــا وضـــنَّت لكان علـــيَّ للقـــدر الخيـــارُ[٦]

فلم يقل (وضنّتا)؛ بل أفرد الضمير وهو عائد على اليدين؛ لكونهما متلازمتين، أو من

---

(١) انظر: التنبيه: ١٠٤.

(٢) الكهف: ٣٣.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٣، والإتقان ١/ ٤٩٤.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٣/ ٥.

(٥) الفرزدق: اسمه: همَّام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع بن دارم التميمي، كُنِّيَ بأبي فراس، ولُقِّبَ بالفرزدق لجهامة وجهه وضخامته، اشتُهر بمدح الخلفاء والحكام والأمراء، وتفوّق بالفخر، حتى قيل: إنه أفخر العرب، وكذلك هو الشاعر المشهور بمواجهاته مع جرير، وقد اختلف علماء الشعر في المفاضلة بينهما، والأكثر أجمعوا على أنَّ جريـــرًا أشعر منه، حتى جمعوا لهما كتابًا مشهورًا سُمِّي بالنقائض، وأخبارهما في الكتب كثيرة، وتوفي الفرزدق بالبـــصرة سنة ١١٠هـ، قبل جرير بأربعين يومًا، وقيل: بثمانين، أو في سنة ١١٤هـ. انظر: ديوانه: ٥- ١٠، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٦-١٠٠.

(٦) وهو بيت من الوافر مختلِف الرواية، فقد روي بهذه الرواية في التنبيه: ١٠٥، والخصائص ١/ ٢٥٨، وبرواية:

ولو رضيت يداي بها وقرَّت لكان لها على القدر الخيار

في ديوانه: ٢٥٨، والمحتسب ٢/ ١٨١، وبرواية ثالثة:

ولو بخلت يداي بها وقـــرَّت لكان لها على القدر الخيار

في خزانة الأدب ٧/ ٥٥٣، ٥٥٦.

الأشياء التي لا يمكن إفراد أحدهما عن الآخر، ومثلهما الرجلان والخُفّان إذا تقدّمت بهذا اللفظ المثنى في الشعر أو الكلام أصبحت كالشيء الواحد، وجاز الإخبار عن الاثنين منها بمفرد(١).

ومن كذلك ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: «سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم أليس بصحيفة؟»(٢)، حملاً منه على المعنى.

وفي كل ذلك قد يحكم مبدأ طلب الخِفَّةِ على النفس والبُعدِ عن الثقل في اللفظ إذا كان المعنى بعيدًا عن اللَّبس، والمحذوف المقدَّر الذي دلّت عليه القرائن والدلالات يكون في حكم الملفوظ به(٣).

ومسألة الحمل على المعنى وترك مقتضى اللفظ أمرٌ مستقرٌّ ومذهبٌ غير مُستنَكَر(٤)، وقد كثرت في الكتب النحوية توجيهات مختلفة لتراكيب تظهر فيها المخالفة إلى ما يقتضيه المعنى ويريده القائل(٥)، فالمعنى عند أيِّ تحليل نحوي للتراكيب اللغوية مقدمٌ في التوجيه على اللفظ، وهو ما عبَّر عنه ابن جني بـــ«بغلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادمًا له، مشيدًا به، وأنه إنما جيء به له، ومن أجله»(٦).

أما الوجه الآخر الذي لفت إليه ابن جني وبه تسقط كُلفة الاعتذار عن التثنية هو أن العطف في عقرب ليس على شجاع، وإنما على الضمير في (مبثوثًا) أي: شجاع مبثوث وعقرب، ولما قدَّم مبثوثًا نصبها حالاً كما في قولنا: رأيتُ قائمًا رجلاً وعمرٌو، فتعطف (عمرو) على الضمير في (قائم)، ولها التأويل نفسه في حالة رواية الرفع لـــ(مبثوث)، فعطف العقرب يكون على الضمير في (مبثوث)، لا على (شجاع) بقصد الجمع بينهما والتثنية(٧).

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٥٨، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥١.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٤٩، ٢/ ٤١٦، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو: ٢٢٢.

(٣) انظر: ابن جني وجهوده اللغوية والنحوية: ٤٩-٥٠.

(٤) الخصائص ١/ ٦٤.

(٥) انظر: العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي: ٣١-٣٢.

(٦) الخصائص ١/ ٢٣٧.

(٧) انظر: التنبيه: ١٠٥-١٠٦.

المسألة الثامنة: حمل المعطوف على المعنى لإزالة الإشكال الصناعي:

قال المسوَر بن زيادة الحارثي[١]:

يقولُ رجالٌ ما أُصـــيبَ لهـــم أبٌ ولا من أخٍ أقبِلْ على المالِ تعقِلِ[٢]

عندما يطغى في الذهن المعنى المقدَّر على اللفظ الظاهر، وتطغى الرغبة في عدم الخروج عن القواعد والأصول كما في شاهد هذا البيت (ولا من أخٍ)، نجد دائمًا محاولاتٍ لتوجيهِ عطف كلمة (أخٍ) المجرورة على كلمة (أبٌ) المرفوعة لفظًا؛ لأن هناك أصولاً وقواعدَ نحويةً عربيةً ومسلّماتٍ لُغويةً تُنافي ذلك وتخالفه؛ فكأن الشاعر توهَّم وجود حرف الجر (مِن) قبل (أب)، لمجرد أنه كان من المعتاد زيادته والجملة ستكون معه كما يلي: ما أُصيب لهم من أبٍ[٣]؛ بل لم يكتفِ بذلك وقام عند العطف على كلمة (أبٌ) بإثباته مع المعطوف قائلاً: ولا من أخٍ، مُتجاهلاً رفع المعطوف عليه لفظًا على أنه نائب فاعل، ولقد عَبَّر أحدهم عن ذلك بقوله: «إنّ العربي جوَّز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف مُلاحِظًا له»[٤].

وهذه طريقةٌ من طرائق العرب في كلامهم عُرِفت بـــ(حمل المعطوف على المعنى)، تقوم في أساسها على صحة ذلك المعنى[٥]، والتي تعتبر ظاهرة واسعة جدًّا كما وصفها ابن جني[٦]، وأشار إليها الكثير[٧]؛ ولكنَّ النحويين طالما اختلفوا حولها واضطربت أقوالهم في

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) حين قُتِل والد المسور عرض عليه سعيد بن العاص ديات عدة، قيل: إنها سبعُ ديات فدية لأبيه؛ لكنه أبى. ومعنى أقبِل على المـــال أي مال الدّية، بعدما أشاروا عليه بأخذ الدّية والرضا بها فداءً لدمه، وهذا عندهم من العقل؛ لكنـــه لم يـــرضَ لـــشعوره بعـــدم إصابتهم ما أصابه من فقدان أبيه وأخيه، فلو أُصيبوا بذلك لم تُقنعهم الدّية و لم يروا أخذها. انظـــر: ديـــوان الحماســـة١/ ٦٣، التنبيه: ١٢٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٤٥، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٣٠-١٣١.

(٣) انظر: التنبيه: ١٢٠.

(٤) الإتقان للسيوطي٢/ ٥٨٢.

(٥) مع أنهم حملوا على الجوار مالا يُشترط فيه تلك الصحة، أي مع فساد المعنى كما في (هذا جحرُ ضـــبٍّ خـــربٍ) فكيـــف لا يحملونه مع صحة المعنى!، انظر: الكتاب ١/ ٦٧، ٤٣٦-٤٣٧.

(٦) انظر: الخصائص ٢/ ٤١٣-٤٣٧.

(٧) وأشار إليها ابن السّراج في كتابه الأصول ٢/ ٦٥ قائلاً: «والمعطوف على المعنى يعمل فيها عاملان، والتقدير تكرير العامـــل في

=

في تحديدها والاصطلاح عليها، فمنهم مَن حملها على الغلط كسِيْبَوَيْهِ واصفًا العطف على التوهم بأنه لغةٌ رديئة، يقول: «وزعم الخطَّاب أن أُناسًا من العرب يقولون: ادْعهْ من دَعَوتُ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع جزم توهَّموا أنها ساكنة وهذه لغةٌ رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير...»[١]، ولو اطّلعنا على ما أشار إليه سِيْبَوَيْهِ[٢] في قول زهير[٣]:

بدا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مــضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيَا[٤]

لوجدنا أنه بسبب زيادة الباء كثيرًا كما هو مُعتاد قبل كلمة (مُدرك) فيُقال غالبًا: لستُ بمدركٍ، وبشكلٍ لا يُخِلُّ بالمعنى ولا يُغيِّره عَطَف كلمة (سابقٍ) على نية وجود تلك الباء في المعطوف عليه كالشاهد السابق[٥]؛ لكنه اختلف عنه بعدم إعادة إثبات حرف الجر، فهو حمل المعطوف على توهم وجود الباء فقط، وقد نلحظ في شاهدٍ آخر -وقد يعكس ما سبق- تلك الباء مثبتةً حقيقة قبل لفظ المعطوف عليه؛ ولكن المحل والمعنى طَغَيا على اللفظ، فحُمِل المعطوف عليهما في مثل قول عُقيبة الأسدي[٦]:

في الثاني»، وكذلك انظر: في كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم دراسة واسعة لأساليب متعددة في الحمل على المعنى ٣/ ٢٨٨-٣١٩.

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥، ٤/ ١٦٠.

(٢) نفسه.

(٣) هو: زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح بن قُرْط بن الحارث المزني، وقد ظنَّ بعض الرواة أنه غَطَفاني بخلاف حقيقة أنه مُزَني النسب، غَطفاني النشأة والمربَى، انظر: ديوانه: ٣، والشعر والشعراء: ٤٤- ٤٦، وطبقات الشعراء: ٤١، وقد نُسِب إليه هذا البيت في ديوانه: ١٤٠، والكتاب١/ ١٦٥، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٢٩، ٥١، عدا موضعٍ واحدٍ من مواضعِ الكتاب فقد نُسِب فيه لصُرمة الأنصاري في ١/ ٣٠٦.

(٤) بيتٌ من الطويل لزهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، وقد ورد برواية نصب سابقًا موافقةً لرأي سِيْبَوَيْهِ في ديوانه: ١٤٠، وكذلك في الكتاب١/ ١٦٥ وعلى حسب رأي الخليل فقد ذكر سِيْبَوَيْهِ البيت برواية جر سابقٍ في عدة مواضع من الكتاب ١/ ٣٠٦، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٢٩، ٥١.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠-١٠١، والتنبيه: ١٢٠.

(٦) هو: عقيبة بن هبيرة الأسدي، شاعر مخضرم وفد على معاوية برقعةٍ فيها أبيات مطلعها هذا الشاهد، انظر: الكتاب ١/ ٦٧، ٢٩٢، منسوبًا إليه، وكذلك نُسب إليه في سر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، والإفصاح للفارقي:. ١٥٩.

مُعــاوِيَ، إننــا بــشرٌ فأسْــجِح فلــسنا بالجبــالِ ولا الحديــدا[١]

(الحديدا) معطوف منصوب تابعٌ في ذلك محل المعطوف عليه (الجبالِ) قبل دخول الباء عليه والتي جرّته لفظًا فتَوهَّم عدم دخول الباء على الخبر؛ لأنها لو لم تدخل عليه لم يختلّ المعنى، كقولك: حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلا يتغير المعنى[٢]، فنصبه على أنه خبرٌ للفعل الناقص (ليس)، يريد بذلك أنه لولا الباء الجارة لانتصبت الجبال، وعلى ذلك أجازوا مررتُ بزيدٍ الظريفَ، بنصب الظريفَ على موضع بزيدٍ[٣].

والجدير بالذكر هنا أنّ إثبات سِيْبَوَيْهِ لهذه الطريقة في كتابه والإشارة إليها بقوله: «فمضى صدر الكلام، وكأنه قد تكلّم بها، وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ها هنا كثيرًا»[٤]، لا يعني أبدًا موافقته لها والسير على نهجها، فلقد روى عن شيخه الخليل مواضع كثيرة من مواضع عطف التوهم في القرآن والشعر، والتي صرّح برفضه لها، منها المسألة التي علّق فيها على رأي الخليل عندما حمل قول الأعشى على التوهم في البيت القائل[٥]:

إن تركبوا فركوب الخيــلِ عادتنــا أو تنــزلون فإنّا معــشرٌ نُــزُلُ[٦]

إذْ ذهب الخليلُ فيه إلى أن رفع (تنــزلون) من باب عطف التوهم فصار بمنــزلة (ولا سابقٍ شيئًا)[٧]، أما سِيْبَوَيْهِ فقد رفض هذا التوجيه قائلاً: «والإشراك على هذا التوهم بعيدٌ،

(١) معاوي: ترخيم معاوية، أسجح: أي ارفق وسهِّل، وهذا البيت من الوافر يشكو إلى معاوية بن أبي ســفيان جَــور عمّاله، انظر: الكتاب ١/ ٦٧، ٢٩٢، سر صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤، الإفصاح للفارقي: ١٥٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٦٧-٦٨.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣١-١٣٢.

(٤) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٥) بهذه الرواية وردت في الكتاب ٣/ ٥٠-٥١، بينما وردت في ديوانه (ديوان الأعشى): ٦٣ برواية أخرى للــشطر الأول من البيت، ففي ديوانه يقول: قالوا الركوبَا! فقلنا تلك عادتنا...

(٦) نُزُل: جمع نازل، وقد كانت الجيوش إذا اشتدت المعركة ينــزلون عن ظهور خيولهم، فيُقاتلون علــى أقــدامهم، انظر: الكتاب ٣/ ٥١، وديوان الأعشى: ٦٣، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠.

(٧) انظر: الكتاب ٣/ ٥٠-٥١.

بعيدٌ، كبُعدِ ولا سابقٍ شيئًا»[١]، فهو يستبعد رأي الخليل في هذا، كما استبعد التوهم في (ولا سابقٍ شيئًا)؛ ممّا يعني عدم اعتداده بروايات الجر لِلَفظ (سابقٍ) في ذلك البيت[٢]، فهو ينصبها عطفًا على اللفظ واصفًا رواية الجر بالغلط[٣]، بقوله: «وهذه لغةٌ رديئةٌ، وإنما هو غلط كما قال زهير...»[٤].

وعلى الرغم من ذلك نجد بعضَ النحويين المتأخرين يعتقدون لمجرد عرض سِيْبَوَيْهِ لهذا الرأي في كتابه[٥] أنه من مؤيِّديه، مُتجاهلين محاولاته في تحليل وتوجيه معظم الشواهد المخالفة للصنعة وإخضاعها للقواعد[٦].

فعلى سبيل المثال ما نسبه الزركشي له من عطف التوهم[٧] في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٨]، والحقيقة أن سِيْبَوَيْهِ هنا عرض رأي شيخه الخليل في هذه الآية مُحاولاً إخضاعه للقواعد ومُوضِّحًا رأيه في عطف التوهم في عدة مواضع ووصفه بالغلط والرداءة كما سبق الإشارة إلى ذلك[٩].

ومثل الخليل في ذلك نجد الفرّاء[١٠] في توجُّهِه إلى التوهم، واعتماده عليه اعتمادًا كبيرًا في تحليل وتوجيه، وتعليل مسائل متعددة من القرآن الكريم وقراءاته، كتحليله لقوله تعالى:

---

(١) نفسه ٣/ ٥١.

(٢) لإثباته له برواية النصب في كتابه ١/ ١٦٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٥، ٤/ ١٦٠.

(٤) نفسه: ٤/ ١٦٠.

(٥) نفسه: ٣/ ١٠٠-١٠١.

(٦) نفسه: ٣/ ٢٩، فهو يحاول أن يجعل ذلك كله في باب نية الحذف بقوله: «لما كان الأول تُستعمل فيه البـــاء ولا تُغيِّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الأخير حتى كأنهم قد تكلّموا بها».

(٧) في كتابه البرهان في علوم القرآن: ١١٢-١١٣، وكذلك ما اعتقده الزمخشري عندما اكتفى بذكر ما رواه سِيْبَوَيْهِ عن الخليل عند تحليله للآية: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ انظر: المفصل: ٣٠٦.

(٨) سورة المنافقون: ١٠.

(٩) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٥، ٣/ ٥١، ٣/ ١٠٠-١٠١، ٤/ ١٦٠.

(١٠) في كتابه معاني القرآن ١/ ١٣٦-١٣٧، ٢٢٠.

﴿ وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ ﴾[١]، فهي كلمات كلها منصوبة بالفعل خلق قبلها، أو على إضمار فعل تقديره: وسخّر الخيلَ والبغالَ...، ومن وجه آخر لو قرئت بالرفع (والخيلُ والبغالُ والحميرُ) فهي جائزة برأيه من وجهين: الأول على الاستئناف والثاني بحملها على توهم صلاحية قوله تعالى قبلها: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ﴾[٢]، بالرفع (والأنعامُ)، فكأنه يقول: الأنعامُ خلقها لكم والخيلُ والبغالُ، فيتوهم عطف (والخيلُ والبغالُ والحميرُ) ويرفعها[٣]، وهو كالخليل كذلك في إجازة التوهم بهذا الاصطلاح[٤] من دون تقييده بالشعر وأقوال العرب، كما فعل البعض والذي اقتصر على إطلاق مصطلح التوهم على ما وقع فيها، لا على ما جاء في القرآن الكريم، فما جاء منه في كلام الله تعالى يُحمَل على المعنى لا على التوهم، وذلك على سبيل التأدُّب[٥].

وهذا التحرُّز الغالب على معظم العلماء من استخدام مصطلح التوهم خاصة مع الشواهد القرآنية أنشأ كثيرًا من الاختلاف حول تلك المسألة (مسألة العطف على التوهم).

وأما المتحرِّزون فكُثُرٌ أيضًا كأبي جعفر النحّاس[٦]، وأبي علي الفارسي[٧]، وابن جنّي الذي يصفه بأنه من الأبواب الواسعة جدًّا في العربية، مُطلِقًا عليه (باب الحمل على المعنى)[٨]، وعند ابن السرّاج في كتابه (الأصول في النحو) نجده يُطلق عليه (باب العطف

---

(١) سورة النحل: ٨.

(٢) سورة النحل: ٥.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/ ٩٧.

(٤) وعلى ذلك كثيرٌ من العلماء، ممَّن لا يتحرَّج مِن استخدام ذلك المصطلح ويُجيزه، حتى مع الشواهد القرآنية كالزركشي، كما سبقت الإشارة إليه، انظر: البرهان في علوم القرآن: ١١٢-١١٣، ومثل الزركشي في إباحة استخدام هذا المصطلح مع القرآن الكريم وعدم تقييده بشواهد ونصوص معينة ابنُ هشام في كتابه مغني اللبيب ٢/ ١٢٣-١٢٨، والسيوطي انظر: في ذلك الإتقان ٢/ ٥٨١، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٠٩-٢١٠، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٧.

(٥) انظر: الخزانة ٤/ ١٥٨.

(٦) في كتابه إعراب القرآن ٤/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٧) في كتابه الحُجة للقراء السبعة ٢/ ٢٨٣، ٤١٢- ٤١٣، ٣/ ٣٥١، ٤/ ٤٤.

(٨) في كتابه الخصائص ٢/ ٤٢٥-٤٢٦.

على المعنى)، قاصدًا بذلك العطف على الموضع، ومُشيرًا فيه إلى عطف التوهم[١]، فاختلاف تلك المصطلحات أدّى إلى الخلط بينها وتداخل بعضها بعض، فنرى المبرِّد مثلاً يستعمل مصطلح العطف على الموضع بمعنى العطف على التوهم[٢]، خاصةً عند تحليله للشواهد القرآنية كما في تحليل قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٣]، جعلها من العطف على الموضع و لم يذكر التوهم فيها[٤]؛ تخوُّفًا وتحرُّزًا.

في المقابل نجد البغدادي صاحب الخزانة يُصرِّح بموقفه من ذلك قائلاً: «ويُسمّى هذا في غير القرآن العطف على التوهم، وفي القرآن العطف على المعنى»[٥]، واضعًا بذلك النقاط على الحروف في توضيحه لرأيه بهذه المسألة.

وما هي كلها إلا محاولاتٌ عن طريق الاستعانة بالمعنى للتوفيق بين ما قد يُعتقد أنه خطأ في النصوص والتراكيب العربية الفصيحة والتي لا يمكن أن يُشكَّ في فصاحتها أو أن توصف بالغلط أو الشذوذ، وبين القواعد النحوية والصرفية.

أمّا الأجدر من ذلك كله فكان من المفترض على المنكِرين معرفة كل طرائق العرب في تعابيرهم وأساليبهم، حتى لا يتم استغلال بعض الشوارد عن الأصول والقواعد في الطعن بتراثنا، وإهدار واقعنا اللغوي؛ بل قد يكون إنكار تلك الطرائق العربية في التعبير مدخلاً خطيرًا للطعن ببعض ما جاء في القرآن الكريم، والإساءة إليه بقصدٍ أو بغير قصد[٦].

---

(١) ٢/ ٦١-٦٨.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، ٣/ ٢٨١-٢٨٥، ٤/ ١٥٢-١٥٣.

(٣) سورة المنافقون: ١٠.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٣٣٩.

(٥) خزانة الأدب ٤/ ١٥٨.

(٦) انظر: النحو العربي بين الصناعة والمعنى: ٤، ٦.

المسألة التاسعة: تجاذب الدلالة بين صيغة المصدر والظرف المؤدِّي إلى إشكال صناعي:

يقول حِطَّانُ بن المعَلَّى[١]:

لكـــان لي مُـــضْطَرَبٌ واســـعٌ في الأرض ذات الطولِ والعرضِ[٢]

في هذا البيت قد توقعُنا كلمة مُضطَرَب بين إشكالين صناعيين أدَّيا إلى إشكالٍ في تحديد المعنى ووضوحه، فمع أنّ الشروح اتفقت على أن القصد المفهوم من قول الشاعر هو: (أنه لولا خوفي من ضياع بناتي وإبقائي عليهن، لكان لي مجالٌ واسعٌ ومذهبٌ فسيحٌ في الأرض الطويلة العريضة، لذا لزمتُ مكاني بسببهنّ ومن أجلِهنّ)[٣].

إلا أنّ هذا الشرح والتفسير لا يمنع من أنّ صيغة مُضطَرَب تُعتبر من الصيغ التي تحتمل أكثر من وجه، بحيث لا يُرجَّح أحدُها إلا بقرينةٍ أو دليل، فهي بشكلها ذاك تُشيرُ إلى المصدرية في حين إشارةِ معناها إلى المكان[٤].

وهذا التداخُل بين اسم المكان والمصدر في ظاهرهما الناتج من تطابق صيغتيهما المشتقة من فعل غير ثلاثي غالبًا ما يُؤدِّي إلى الوقوع في إشكالٍ معنويّ.

ومثلهما في ذلك أبوابٌ صرفيةٌ أُخر، تداخلت صيغُها فاشتدَّت بينها الملابَسات، كصيغة

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر: العقد الفريد ٢/ ٢٧٤، والتنبيه: ١٢٩، وشرح المرزوقي ١/ ٢٨٧-٢٨٨، وشرح التبريزي ١/ ١٥٣، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩، وهذا كله فسّره ما رُوي قبله:

لولا بُنيَّاتٌ كزغب القطا حططنَ من بعضٍ إلى بعضِ

انظر: العقد الفريد ٢/ ٢٧٤، وشرح المرزوقي ١/ ٢٨٦، وشرح التبريزي ١/ ١٥٢، ومما رُوي بعده:

وإنما أولادنا بيننا أكبادنا تمشي على الأرضِ

وبهذه الأبيات عُدَّت هذه القصيدة من أعذب ما قيل من شعرٍ في الولد، انظر: العقد الفريد ٢/ ٢٧٤، وشرح المرزوقي ١/ ٢٨٨، وشرح التبريزي ١/ ١٥٣، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩.

(٣) انظر: العقد الفريد ٢/ ٢٧٤، وشرح المرزوقي ١/ ٢٨٧-٢٨٨، وشرح التبريزي ١/ ١٥٣والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩.

(٤) ففي قوله: المضطَرَب المأخوذة من معنى اضطرب أي تحرّك وماج، يكون معناها الاضطراب وقد يكون موضع الاضطراب. انظر: التنبيه: ١٢٩، وأسرار الحماسة للمرصفي: ١١١.

اسم الفاعل، واللَّبس الحاصل بينها وبين الصفة المشبَّهة، إذ تشتركان بالوزن نفسه[١]، مما أدّى إلى صعوبةٍ في التمييز بينهما خارج سياق الجملة، كما في لفظ مُنطلِق التي لابدّ لها من سياقٍ يُميّزها، فتقول: مُنطلِقٌ إلى العملِ أو مُنطلِقُ اللسان، وكذلك حاضرٌ عندما تقول: حاضرٌ الدرس أو حاضرُ الذهن[٢]، والتمييز بينهما قائمٌ على قاعدة الثبات والتغاير فيما تحمله من معنى خلال السياق، فالصفة المشبهة هي: «ما اشتُق من فعلٍ لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت»[٣]، كقولك: طاهِر القلب، قاصدًا بذلك الثبات والدوام، وحين يُقصد بها معنى الحدوث والزمان فهي اسم فاعل[٤]، وقد يكون للنحاة علامة لفظية يُفرِّقون بينهما وهي استحسان جرِّ فاعلها بها، نحو: حسن الوجهِ، ومنطلِقُ اللسانِ، وطاهر القلبِ[٥].

وتتداخل الصفة المشبهة مع اسم المفعول في مثل: ممدوح السيرة، ومُهذَّب الطبع[٦]، ومع صيغة فَعِل للمبالغة والمعنى بينهما هو الحاكمُ بتكثيرٍ ومبالغةٍ أو بلزومٍ وثبات، وكذلك بينها وبين صيغ المبالغة أو صيغ الآلة، وكلُّ هذا بين الصيغ كثيرٌ قد يصعب حصره في هذا المقام، وكلُّ ما وُضِع من ضوابط لتلك الصيغ والأبواب لم يمنع من التداخل والخلط بينها؛ بل أدّى إلى افتقارها الدائم إلى قرائن وأدلة توضحها وتساعد على تمييزها؛ لتحقيق الفائدة المعنوية منها[٧].

وبما أنّ الإعراب يُعدُّ من أهم القرائن التي من شأنها رفع اللَّبس وتوضيح المعنى، فقد يتعاظم ذلك الإبهام، ويزداد إذا كان هناك إشكالٌ في الصنعة النحوية، كالإشكال الذي أحدثه وصف كلمة مُضطَرَب في ذلك البيت بـــ(الواسع)؛ لأن المصدر وكما هو معلوم

---

(١) انظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٣٧.

(٢) انظر: المداخلات في النحو العربي: ٣.

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف: ٢١٧.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٧، النحو الوفي ٣/ ٢٦٤، وبحث المداخلات في النحو العربي: ٢-٣.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٤٠.

(٦) انظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٤١.

(٧) والتمييز في ذلك قائمٌ على دلالة كلٍّ منها، فالصفة المشبهة هي ما تدلّ على مُطلَق الاتصاف بالمشتق منه من غـــير معنى الحدوث، وأن التعدُّدَ في أوزانها جعلها أدخلَ المشتقاتِ في باب اللَّبس؛ لصلاحها من حيث المبنى المتداخِل مع أغلب المشتقات الأخرى. انظر: بحث ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية: ٤-٥، ٣٧-٣٨.

أشبه الكلام بالأفعال؛ بل هو أصلها على الأصح[١]، وبوصفه يَبعُد عن شبهه بالفعل؛ ولذلك يَطُل احتياجه لما بعده؛ لنقصانه وعدم تمام فائدته المعنوية، فلا يتعلّق بشبه الجملة (في الأرض) ويعمل بها؛ لأننا عندما وصفناه بالسعة حكمنا له بالتمام المعنوي، وجعلناه كالأسماء في ذلك مكتفيًا بنفسه، مستغنيًا عن غيره، وهذا خلاف الفعل[٢].

وكذلك يحدث تضادٌّ في المضمون يُؤدي إلى إشكالٍ في الصناعة النحوية التي تَشترِط لإعمال المصدر ألّا يوصف قبل تمام عمله[٣]، حتى لو بُرِّر هذا الوصف بالسعة المعنوية، أي أنه من باب فلان ذو نفسٍ واسعةٍ وصدرٍ رحبٍ؛ لعظمته وحِلمِه وسعة باله، لا من باب سعة المساحة؛ فلا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بنعتٍ أو غيره من التوابع؛ لأنهما

(١) وهذا رأي البصريين، وحجتهم في ذلك بما أن المصدر: هو الحدث المجرد من الزمن، فهو يدل على شيءٍ واحد، وهو الحدث، أما الفعل فيدل بصيغته على شيئين الحدث والزمان، فكما أنّ الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل، والمصدر يدل على زمان مطلق، أما الفعل فيدل على زمان مُعيَّن، والمطلق أصل المقيَّد، وسُمّي برأيهم مصدرًا لصدور الفعل عنه، والمصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، أما الفعل فهو يفتقر إلى الاسم ولا يستغني بنفسه، وما لا يحتاج إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما يحتاج ولا يقوم بنفسه. وهذه مسألة خلافية بين أهل العلم، فالكوفيون يرون عكس ذلك، فالمصدر عندهم مشتق من الفعل، وفرعٌ عليه نحو: ضَرَبَ – ضَرْبًا، انظر: شرح السيرافي ١/ ٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٢-٢٠١، وأسرار العربية لابن الأنباري: ١٠٣-١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٣، والنحو الوافي ١/ ٣٨١، وأبنية الصرف في كتاب سِيْبَوَيْهِ: ٢٥٥-٢٥٦، وحجتهم في ذلك «أن المصدر يصحُّ لصحة الفعل ويعتلُّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: قاوم قِوامًا فيصح المصدر لصحة فعله، وتقول: قام قيامًا يعتلّ لاعتلاله»، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٢، وغير ذلك من احتجاجاتهم المستندة إلى قول شيخهم سِيْبَوَيْهِ، والذي يُشير إلى ذلك: «وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»، الكتاب ١/ ١٢، فمصطلح أحداث الأسماء يقصد بها المصادر قائلاً: «والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل»، الكتاب ١/ ١٢، فالحدث عنده هو المصدر، انظر: كتاب أبنية الصرف في كتاب سِيْبَوَيْهِ: ٢٠٨، وأكّد ذلك السيرافي في شرحه للكتاب ١/ ١٦٦ عندما قال: «واستدل أيضًا على ذلك بأن الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر اسم، فالاسم إذًا أصل للفعل»، وقبله ابن السرّاج بقوله في كتابه الأصول ٣/ ٨٥: «المصادر الأصول، والأفعال مشتقةٌ منها»، ويُؤيِّدهم ابن جنّي في موضع آخر في غير كتاب التنبيه قائلاً: «وهذا طريق المصدر لما كان جنسًا لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام»، الخصائص ١/ ٢٧.

(٢) انظر: التنبيه: ١٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٥٦-٦٠.

(٣) وانظر: إلى بقية الشروط في شرح المفصل ٦/ ٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٠، وهمع الهوامع ٢/ ٩٢.

بمنـــزلة الصلة والموصول، فلا نقول: أعجبني ضربك المبرح زيدًا[١]، وإنْ وَردَ ما يُوهمُ بذلك قُدِّر فعلٌ بعد النعت يتعلّق به المعمول المتأخر، فنُعلِّق شبه الجملة (في الأرض) بفعلٍ محذوفٍ تقديره: لاضطربتُ في الأرض[٢].

فكلٌّ الذي أزال احتمالية مصدريتها مما ذُكِر أدّى إلى اجتذاب معنى المكانية لها وتقوية جانبها[٣]، فما كان يُعتقد أنه معمول لها وهو شبه الجملة (في الأرض) نستطيع توجيهه بما أن المكان لا يعمل إلى أنه صفة ثانية للمضطرب، فتكون بذلك منعوتة بصفتين إحداهما (واسع)، والأخرى شبه الجملة.

والوجه الثاني أن تتعلّق شبه الجملة تلك بالصفة (واسع) قبلها، وتكون معمولة لها، فهذا ما قد يُزيل ويُبطل توهم مصدريته وشبهه بالفعل تمامًا.

أما الوجه الثالث وهو أن تتعلّق شبه الجملة (في الأرض) بفعل محذوف مناسب تدل عليه كلمة مضطرب، تقديره: لاضطربت في الأرض، وفي هذا الوجه كما قال ابن جنِّي: «ولا تُبَلْ في هذا الوجه أمصدرًا كان المضطَرَب أم مكانًا، وأن يكون مصدرًا أقوى من حيث كان المصدر بالفعل أشبه من المكان»[٤].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٧-١٠٩.

(٢) انظر: التنبيه: ١٣١.

(٣) نفسه: ١٢٩-١٣٠.

(٤) التنبيه: ١٣١.

المبحث الثالث: ما أشكلت فيه الصناعة والمعنى:

المسألة الأولى: تعدُّد معاني (نَرَى)، وأثره في الإشكال الصناعي:

قال عبد الملك الحارثي[١]:

وإنَّا لَقَومٌ لا نرى القتلَ سُبَّةً إذا ما رأتْهُ عامرٌ وسَلولُ[٢]

في هذا البيت إشكالٌ صناعي ظاهرٌ عند إعراب (سُبَّةً) المنصوبة، مُترتِب على الإشكال المعنوي الواقع عند تحديد معنى الفعل (نرى)، وقد سبر ابن جني هذا الإشكال بتقسيمه لمعاني الفعل (نرى) إلى ثلاثة أقسام[٣]:

فهي إما أن تكون بمعنى (عَلِمَ) المستعملة لليقين[٤]، فتتعدى إلى مفعولين الأول (القتلَ)

---

(١) وهو منسوب للسموءل بن غريض بن عاديا الأزدي الغساني، المعروف بالأبلق والمشهور بالوفاء في ديوانه: ٩١، ورُوي أيضًا لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي من بني الحارث بن كعب، المعروف باللَّجلاج الحارثي وهو إسلامي، انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام١/ ٢٣-٢٤، والأغاني ١٩/ ٩٨-١٠٢، والتنبيه: ٦٤، وشرح المرزوقي ١/ ١١٠-١١١، وشرح التبريزي ١/ ٥٥-٥٦، ومغني اللبيب ٣/ ٩٦، وتاج العروس ٢٩/ ٢١٣ (سلل)، وهو في رواية سائر الرواة: «قال عبد الملك، ويقال: إنها للسموءل أو تُروى للسموءل»، واكتفى الشَّنْتَمْرِيّ في كتاب الحماسة بنسبته لعبد الملك بقوله: «وقال اللجلاج» ١/ ١٨٤، كما اكتفى التبريزي بنسبته للسموءل بقوله: «وقال السموءل» ١/ ٥٥، ونفى نسبته لبيتٍ واحدٍ من هذه اللامية، وأثبته لعبد الملك الحارثي وهو القائل في مطلعه: وأسيافنا في كل غرب ومشرق... ١/ ٦١، وكذلك نُسب للسموءل في كتاب المقاصد الشافية ٢/ ٤٨٨، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٣٤٣ (سلل).

(٢) اختلفت روايته مابين (وإنا لقوم) و(إنا أناس)، والكثير روايته بـ(وإنا لقوم) انظر: ديوان السموءل: ٩١، وديوان الحماسة لأبي تمام١/ ٢٣-٢٤، والأغاني ١٩/ ٩٨-١٠٢، والتنبيه: ٦٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٨٨، ورُوي بـ(وإنا أناس) بلا نسبة في كتاب المخصص ١٧/ ٤١، وفي لسان العرب ١١/ ٣٤٣ (سلل)، (وعامر وسلول) قبيلتان من هوازن، و(السُّبة) هي العار، أي: عار على عشيرته، وما تُسبُّ به، والسبُّ هو الشتم والقطع، انظر: شرح المرزوقي ١/ ١١٥، وشرح التبريزي ١/ ٥٨، ولسان العرب ٢١/ ١٩٠٩ (سبب)، تاج العروس ٣/ ٣٤ (سبب).

(٣) انظر: التنبيه: ٦٥- ٦٦، وانظر: الفرق بين أنواع (رأى) في الكتاب ١/ ٣٩-٤١، ١٥٦-١٥٨، ذكر منها البصرية والقلبية، و(رأى) بمعنى عَلِمَ في شرح التسهيل ٢/ ٧٦، و(رأى) الحُلمية في شرح ابن عقيل ١/ ٤٠١-٤٠٢، والمقاصد الشافية٢/ ٤٨٩-٤٩٠، و(رأى) بمعنى أصاب رئته في مثل: رأى الغزالَ في شرح التسهيل ٢/ ٨١، والنحو الوافي ٢/ ١٥-١٦.

(٤) انظر: التنبيه: ٦٥- ٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ٧٦، ٨١، و(رأى) من الأفعال المستعملة للظن واليقين، كقوله =

والثاني (سُبَّةً)، أو أن تكون بمعنى (اعتقد) التي تلزم مفعولاً واحدًا كقولهم: فلان يرى رأيَ أبي حنيفة[١]، أي: يعتقد اعتقاده، أو قوله تعالى: ﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾[٢]، من رأيٍ واعتقاد، وتكون (سُبَّةً) منصوبة على الحال لا على أنها مفعول ثانٍ، أو بمعنى (أبصر) والتي أيضًا تكون (سُبَّةً) معها منصوبة على الحال.

وبعد عَرْض معانيها المحتَمَلة، تناول كل معنى بالتحليل القائم على التعليل والجدل العقلي؛ لإثبات ما حاول تأييده، ففي القسم الأول: نفى أن تكون (نرى) بمعنى (نعلم) المتعدية إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، بحجة أنه لا دليل على احتمال حذف الشاعر للمفعول الثاني في الشطر الثاني: (إذا ما رأتْهُ عامِرٌ وسَلولُ)، والمفتَرض كونه خبرًا عن المبتدأ (المفعول الأول)، فيكون التقدير: (إذا ما رأتْهُ عامِرٌ وسَلولُ سُبَّةً)، وهذا فسادٌ صناعي، فلا يصحُّ الإتيان بمبتدأ دون خبر، ولا بخبرٍ دون مبتدأ، إلا بدليلٍ أو قرينةٍ[٣]، فالمبتدأ والخبر «ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر»[٤]، وهما كذلك في الجمل الناسخة وهذا بالاتفاق[٥]، ومن أمثلة جواز حذف الخبر لوجود دليلٍ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ﴾[٦] وتقديره بـــ: ولا يحسبنَّ البخلَ خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول؛ لدلالة الفعل الموجود في الصلة عليه، أو لغرضٍ بلاغي كقول عنترة[٧]:

تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج: ٦-٧]، أي: يظنونه بعيدًا ونعلمه علم اليقين قريبًا، والنحو الوافي ٢/ ١٤-١٨.

(١) انظر: التنبيه: ٦٦، والمحتسب ١/ ١٧٦... وقد تردَّد كثيرًا في غير هذه المصادر.

(٢) سورة النساء: ١٠٥.

(٣) انظر: التنبيه: ٦٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٨٩، ٤٩٢.

(٤) الكتاب ١/ ٢٣.

(٥) انظر: الكتاب١/ ٢٣، وارتشاف الضرب ١/ ١٠٨٦، شرح التسهيل ١/ ٢٧٥-٢٧٦، شرح ابن عقيل١/ ٢٢٦-٢٣٨، شرح المفصل ١/ ٩٤، مغني اللبيب ٦/ ٤٤٠-٤٥٠، المقاصد الشافية ٢/ ٤٩٢.

(٦) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٧) هو عنترة بن شدَّاد بن معاوية بن عمرو بن قُراد العبسي، أشجع أهل زمانه وأجودهم، شهد حرب داحس =

ولقـــد نزلـــتِ فـــلا تظـــني غـــيره مني بمنـــزلة المحب المكْـــرَمِ[١]

أي: فلا تظني غيرَه كائنًا أو واقعًا، فالحذف هنا لغرض الاختصار[٢]، وذُكِر أن الفعل (ظنّ) في هذا الموضع يلزم مفعولاً واحدًا مع قلّة ذلك، والتقدير: فلا تظني غير نزولك، فلما صحّ المعنى استُغني عن تقدير مفعولٍ ثانٍ محذوف، وهذا الرأي راعى صحة المعنى دون النظر لصحة الصناعة[٣].

وقد يُحذف المفعولان معًا وشواهد ذلك كثيرة منها قول الكُمَيت[٤]:

بـــأي كتـــابٍ أم بأيـــة سُـــنّةٍ ترى حبَّهم عارًا عليَّ وتحـــسبُ[٥]

أي: وتحسبُ حبَّهم عارًا[٦].

وفي الشاهد على مسألتنا لا مجال لتبنّي هذا الغرض (غرض الاختصار)؛ لعدم وجود

والغبراء، والتي كانت ميدانًا فسيحًا لظهور فروسيته وشجاعته، وإلى جانب شهرته بالفروسية تلك، تحلَّـى بكـلِّ الصفات الكريمة والأخلاق العربية الأصيلة، التي يمكن أن يتصف بها خيار العرب وأكرمهم، إلى جانب كونه مـن فحول شعراء العرب، فلقد برز في شعر الحكمة ووصف المعارك والبطولات الحربية، وكذلك تميّز بما تميَّز به الشعر العربي من وقوفٍ على الأطلال، وتعبيرٍ صادقٍ عن المشاعر والحنين، والذي قاده إلى التغني بالمرأة وجمال أخلاقهـا وصفاتها بصورة غزلٍ عُذري، بعيدٍ عن البذاءة والفحش انظر: ديوانه: ٣-٨، وشرح ديوانه للتبريـزي: ٧-١٥، وخزانة الأدب ١/ ١٢٨-١٢٩.

(١) من معلقته الشهيرة، وهو بيتٌ من الكامل، منسوبٌ له في ديوانه: ٨٠، وشرح ديوانه للتبريزي: ١٥٣، والأغـاني ٩/ ٢١٢، والخصائص٢/ ٢١٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٥، وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٧، ٩/ ١٣٦، ولسان العرب ١/ ٢٨٩ (حبب).

(٢) انظر: شرح بن عقيل ١/ ٤٠٥، المقاصد الشافية ٢/ ٤٩٤-٤٩٥، وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٦/ ٤٨-٧٠، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٦.

(٤) هو: الكُمَيتُ بن زيد بن الأخْنس بن مجالد بن رييعة الأسدي، من بني أسد بن خزيمة، وُلِد سـنة ١٦٠هـ، شـاعرٌ أموي، من شعراء مضر، شعره كان مرجعًا لعلماء الأنساب، وإلى جانب ذلك فقد كان عالمًـا بلغـات العـرب وأيامها، لم يدرك الدولة العباسية، وتوفي قبلها سنة ٢٢٦هـ، وله في خلفاء بني أمية أبيات مـدح وفخـر ورثـاء، تناثرت في ديوانه، انظر: ديوانه: ٧-١٣، وشعر الكميت بن زيد الأسدي ١/ ٧-٧٢، والأغاني ١٧/ ١، ومعجم الشعراء: ٢٤٧-٢٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٥.

(٥) البيت من الطويل، لم يُثبت له في ديوانه، ومع ذلك فهو منسوب له في خزانة الأدب ٩/ ١٣٧، وشـرح ديـوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٩٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٩٤.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٩٤.

مثل تلك الأدلة، كافتراض استعماله للضمير العائد على المفعول: (إذا ما رأته إياها)[١] واكتفائه بمفعول واحد وهذا فساد صناعي، ولاتجاه الشاعر لغرض بلاغي آخر وهو حُسن الخروج من معنى إلى معنى، مما سُمّي بالاستطراد بعد ذلك، وهو وسيلة الشاعر لنفي العيب عن نفسه عن طريق التعريض بعيب غيره، فهو يريد مدح قبيلته بالإعابة على غيرها، فاستطرد وخرج قبل تمام كلامه عن مدح قومه إلى ذم قبيلتي عامر وسلول[٢].

ومن جهةٍ أخرى لم يَجُز أن تكون بمعنى (نعلَم) التي بمنـــزلة (نعرِف)، حيث إن المعرفة لا بد أن تتعلق بمحسوسٍ عيانًا، من ذلك: العَلَم والعَلامة، المدرَكَة بالبصرِ حاسةِ النظر، وفي هذا الموضع لا يجوز أن يكون القتل مُدْرَكًا بالبصر؛ بل هو بمعنى (نرى) القلبية لا البَصَرية[٣].

وعلى أساس ذلك بطل أن تكون بمعنى (نبصر) العَينيّة، وثَبُتَ معنى (نعتقد) من الاعتقاد والرأي، وتعديها لمفعول واحد (القتلَ) ونصب (سُبَّةً) على أنها حال.

وبهذه التوجيهات المعنوية والإعرابية يزول الإشكال الصناعي، ويختفي الاعتراض بين صنعة الإعراب ودلالة المعنى.

---

(١) انظر: التنبيه: ٦٧.

(٢) انظر: كتاب البديع لابن المعتز: ٦٠-٦١، والعمدة في محاسن الشعر لابن رشيق ٢/ ٣٩-٤٢، والـــصناعتين لأبي هلال العسكري: ٣١٦-٣١٩.

(٣) انظر: التنبيه: ٦٦.

المسألة الثانية: في الربط بين الإعراب والمعنى عند حذف نون التثنية:

قال تأبّط شرًّا[١]:

هما خُطتا: إمـــا إســـارٍ ومنـــة وإما دمٍ، والقتل بالحر أجـــدرُ[٢]

لا خلافَ في (إما) الأولى أنها حرف تفصيل غير عامل، يعترض بين العامل والمعمول[٣]، واجب التكرار[٤]؛ لتعليق الحكم بأحد الشيئين أو الأشياء، فهي غير عاطفة عند أغلب النحويين، وإنما أوردوها في حروف العطف؛ لمصاحبتها لها كاتصالها بالواو في مثل هذا الموضع والتي انقسموا في تصنيفها، فمنهم من جعلها زائدة وهي متصلة دائمًا بـــ(إما) الثانية، ومنهم من جعلها عاطفة و(إما) الثانية كالأولى حرف تفصيل غير عامل[٥].

قال ابن جني: «أما من جر إسار ومنة فأمره واضح، وذلك أنه حذف النون للإضافة...»[٦]، عند تحليل المعنى بوجه عام يجوز أمران، أحدهما: عدم الاعتداد بوجود (إما) في المعنى فاصلاً، وتحذف النون للإضافة، ويجر ما بعدها، والتقدير: هما خطتا إسارٍ ودمٍ.

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) ورد هذا البيت في ديوان تأبط شرًّا وأخباره: ٢٨٤ برواية: (لكم خصلة إما فداء ومنة)، فلا شاهد في ذلك، همـــا خطتان: وقعت في مقول القول السابق لها والقائل:

أقول لِلحْيانٍ وقد صَفِرَت لهم وطَابي ويومي ضيِّقُ الحَجْرِ معوَرُ

حيث ذكرت مناسبة قصيدته، وخطتان: مثنى خُطَّة، أي: أمرٌ وحالة، وبيَّنهما بقوله: إما إسار: أي استئـــسار والتزام إن عفوتم، وإما قتل وهو بالحر أجدر مما سيكسبه من ذلكم، وجملة (القتل بالحر أجدر) اعتراضية بين مـــا عدد من أمور وحالات، انظر: ديوان تأبط شرًّا وأخباره: ٢٨٤، والتنبيه: ٤٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٧-٧٩.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/ ٣٨٥.

(٤) انظر: رصف المباني: ١٠٢، الجنى الداني: ٥٣٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٩٣.

(٥) انظر: سر الصناعة ٣٨٦، المقرب لابن عصفور ١/ ٢٢٩، وبعضهم عدها من حروف العطـــف انظـــر: شـــرح الكافية ٢/ ٣٧٢، رصف المباني: ٥٢٩، الجنى الداني: ٥٢٩-٥٣٠، مغني اللبيب ١/ ٣٨١-٣٨٥.

(٦) التنبيه: ٤٧-٤٨.

والثاني أن يكون المعنى باعتبار (إما)، فالمراد: هما خطتان إحداهما أسر ومنة، والأخرى دم وقتل؛ لأن (إما) في المعنى مثل (أو) توجب أحد الشيئين، وعلى هذا جاز الوجه الثاني، وهو الرفع، قال ابن جني: «أما الرفع فطريف المذهب، وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة»[١]، كذلك يجوز أن يُعرب ما بعد (إما) حسب موقعه، كما يجوز أنْ يُجرى على الابتداء[٢]، وهذا ما قد يوضح جواز حالة الرفع هنا التي ظاهرها أنها على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة؛ لقصد التقصير وعدم الإطالة في الكلام، وهناك من اتسع في تجويز ذلك-حذف النون لغير إضافة -[٣]، كقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾[٥]، بالنصب لـــ(اللَّهَ) و(العذابَ)[٦]، ما لم يلتبس بالمفرد كما في: هذان.

وفي مسألة ذكره لكلا الأمرين -الأسر والقتل- وإثباتهما بالتثنية قبلهما، مع علمه بحصول أحدهما لا كليهما؛ لأنه يريد أولاً ذكر ما قد يحدث وما قد يتصوَّره أيُّ ذهنٍ، ويتبادر إليه مقدمًا عند وقوع حرب، ثم بعد ذلك وكأنه خصَّ بعد العموم بتفسيرهما بالواحد الذي يطمح إليه -وهو القتل-، ويرجو الحصول عليه، مع اعتقاده أنه لابد من أحدهما[٧]، فـــ(إما) كما قلنا مثل (أو)، توجب أحد الشيئين وتُثبت واحدًا منهما.

وللخروج من تعقيد هذه المسألة صناعيًّا ومعنويًّا نخلص إلى اختيار ابن جني -الذي دائما ما يحاول الربط بين صنعة الإعراب ودلالة المعنى- وتوجيهها إلى وجه الحكاية بتقدير:

---

(١) نفسه: ٤٧-٤٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٨.

(٣) من هؤلاء الكِسائي، انظر: شرح التبريزي لديوان الحماسة ١/ ٣٩، وشرح التسهيل ١/ ٤٧، وشـــرح الكافيـــة للرضي٢/ ١٨٣، والدر المصون ٦/ ٦، والهمع ١/ ١٦٥.

(٤) سورة التوبة: ٣.

(٥) سورة الصافات: ٣٨.

(٦) وهي قراءة أبي السَّمَّال حكاها عنه أبو زيد، والأخرى عن بعض من الأعراب، وهي من القراءات الشاذة، انظـــر: المحتسب لابن جني ٢/ ٨٠-٨١، ومعجم القراءات ٣/ ٣٤١.

(٧) انظر: التنبيه: ٤٩.

هما خطتا قولِك أو قولكم: إما إسارٌ ومنةٌ وإما دمٌ[١]، باعتبار البيت السابق له: (أقول لِلَحيَان وقد صَفُرَت لهم)[٢].

(١) انظر: سر الصناعة ٢/ ٤٨٤ -٤٨٧، والتنبيه: ٤٩-٥٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨٠، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٣٩-٤٠.

(٢) لحيان: بطن من هذيل، انظر: شرح المرزوقي ١/ ٧٩، شرح التبريزي ١/ ٣٩، وديوان تأبط شرًّا وأخباره: ٢٨٤.

المسألة الثالثة: الاتساع باستخدام (الواو) دلاليًّا، وأثره في الإشكال الصناعي:

قال عامر بن الطفيل الكلابي[(١)]:

أَكُرُّ عليهِم دَعْلَجًا وَلَبانَهُ إذا ما اشتكىَ وقعَ الرماح تَحمحَمَا[(٢)]

قوله: (وَلَبانَه) الواو للعطف، وهي أمُّ حروف العطف؛ لكثرة استعمالها فيه، ومعناها الجمع والتشريك، وقد لا تُفيد الترتيب بالضرورة[(٣)]، كما يقول سِيْبَوَيْهِ: «ولم تُلْزِمِ الواو

---

(١) عامر بن الطفيل الكلابي اسمه: عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، شاعر فارس من أشهر فرسان العرب بأسًا ونجدة، كنيته أبو علي، وقيل: إنه كان يُكنى في الحرب بأبي عقيل، وفي السلم بأبي علي، خاض معارك كثيرة، أدرك الإسلام شيخًا ولم يُسلم، مات في السنة العاشرة أو الحادية عشرة من الهجرة، وتتميز لغة شعره بوضوح التعبير، والقرب إلى الفهم بالنسبة للشعر الجاهلي، انظر: ديوانه: ٥-١٢، الأغاني ١٥/ ٥٢، ومعجم الشعراء للمرزباني (المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم): ١٥٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٣، والحماسة البصرية ١/ ٢٣٦، وخزانة الأدب ٣/ ٨٠-٨٢، معجم المؤلفين ٢/ ٢٧.

(٢) دُعلج: من الدعلجة ضرب من المشي، وقيل: هو السير بمرح، أو هو لاختلاط الألوان في الشيء؛ ولذا اتخذه عامر اسمًا لفرسه، ذاكرًا له في موضع آخر قائلاً: ودُعلج أقدمه إقدامًا، وأيضًا هو اسم لفرس ابن الأحوص.

لُبانه: (اللُّبان) هو الصدر للإنسان وغيره، وقيل: وسطه.

تحمحم: من ترديد الصوت من الألم، وهو صوت دون الصوت العالي، وقيل: إنه صوت الفرس دون الصهيل.

انظر: الأغاني ١٥/ ٥٢، تاج العروس ٥/ ٥٦٩، وشرح المرزوقي ١/ ١٥٤-١٥٥، وشرح التبريزي ١/ ٨١، ولسان العرب ١٦/ ١٣٨٤ (دُعْلج)، انظر: تاج العروس ٣٦/ ٩٢، ولسان العرب ٤٤/ ٣٩٩١ (لبن)، انظر: التهذيب للأزهري ٤/ ٢٠، وتاج العروس ٣٢/ ٢٤، ولسان العرب ١٢/ ١٠١٢ (حمم).

والبيت من الطويل لعامر بن الطفيل رُوي بالضم (ولبانُه) في ديوانه: ١٣٤، وفي شرح المرزوقي ١/ ١٥٤ الذي قبّح رواية النصب لها؛ لأن المراد عنده (أكر عليهم فرسي)، ولا معنى لعطف الصدر واللبان عليه، ومثله في ذلك التبريزي في شرحه ١/ ٨١-٨٢، فالرفع عنده أحسن، وورد أيضًا في الأغاني ١٥/ ٥٢، والتنبيه: ٧٧، وكتاب الحماسة للشنتمري ١/ ٢٦٩، وتاج العروس ٥/ ٥٦٩، ولسان العرب ١٦/ ١٣٨٤ (دُعْلج).

(٣) فعلى الرغم من قول السيرافي: بإجماع النحويين واللغويين من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب، انظر: سر الصناعة ٢/ ٦٣٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨١-١٩٨٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٧٠، وشرح قطر الندى: ٣٠٢-٣٠٣، ومغني اللبيب ٤/ ٣٥١، ورصف المباني: ٤١١-٤١٢، والجنى الداني: ١٥٨-١٦٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٥٥.

إلا أن هناك مَن خالفهم في ذلك، كالكسائي وقُطْرُب، وهشام وكذلك ثعلب، وغيرهم مِمَّن رأى ضرورة إفادتها للترتيب، انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ٣/ ١٥٦، ومعاني الحروف للرماني: ٥٩، والجنى الداني: ١٥٩، ورصف المباني: ٤٧٤.

الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد»[١]، وإلى ذلك أشار في موضع آخر: «وإنما جئتَ بالواو لتَضُمَّ الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليلٌ على أنَّ أحدهما قبل الآخر»[٢]، فهي لمطلق الجمع في كثيرٍ من المواضع، والتي من أشهرها قوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[٣].

وبما أنَّ (اللُّبان) بعض (الدُّعلج) أو الفرس، فهي في هذا البيت من بابِ عطف البعضِ على الكلِّ، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾[٤]، في عطفه جبريل وميكائيل وهما بعض الملائكة، على الملائكة وهي الكُلّ، في حين اعتُبِرت من عطف الخاص على العام؛ لهدف التفضيل[٥]، وللتأكيد على وجوب محبتهما وربطهما بمحبة الله ومحبة جميع ملائكته ورسله، فَمَن عادَى واحدًا منهم فكأنما عادَاهم أجمعين، أي: من كان عدوًّا لله أو ملائكته أو رسله فهو كافر[٦].

وهذا الغرض الدلالي وغيره من الاتساع في الاستخدام اللُّغوي، هو ممَّا انفردت به الواو من أحكام لا تجوز في غيرها من حروف العطف[٧]؛ باعتبارها أُمَّ الباب، وأُمَّ حروف العطف

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩١.

(٢) نفسه ٤/ ٢١٦.

(٣) آل عمران: ٤٣.

(٤) البقرة: ٩٨.

(٥) وقد وردت للتفصيل في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧-٣٤٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٣.

(٦) وتفسير هذه الآية قد يرتبط بتفسير الآية الواردة قبلها، القائل فيها سبحانه: ﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧]، والتي توضح معناها ومناسبتها في الرد على اليهود في حدث معاداتهم لجبريل عليه السلام المرتبط بذهنهم بالعذاب والهلاك، وموالاتهم لميكائيل ملك الخصب والمطر، وذكر جبريل بعدها وميكائيل إشارة إلى تلك الحادثة، وتنويهًا وذمًّا لليهود، فقرن الله جبريل باسمه تعالى تفضيلاً وتعظيمًا له، ولهذه الرواية روايات وتفاسير عديدة، انظر: تفسير الطبري ٢/ ٢٨٣-٣٠٤، تفسير البحر المحيط ١/ ٤٩٠، والأشباه والنظائر ٢/ ١٢٥.

(٧) ويكون المعطوف بعض المعطوف عليه، وقد تشترك معها (حتى) في ذلك كقولكَ: مات الناس حتى الأنبياء، انظر:

=

جميعها[١].

وعلى كلٍّ فأيُّ خلافٍ حاصلٍ في تفسير الآية، أو بين مصطلحي البعض والكل، أو الخاص والعام، فهو لا يُمثِّل خلافًا أمام الخلاف الحاصل حول روايتي الفتح والضم لكلمتي (جبريل وميكائيل) اللتين فتحتا بابًا واسعًا من التفسير والتحليل، في العطف والإتباع، أو القطع والاستئناف، فمَنْ عطفَ فهو ممَّن يُدرِجهما تحت مُسمَّى الملائكة كما أشرنا لذلك، وكذلك كلمة (لبانه) في شاهد المسألة.

وقد حاول ابن جني تخريج رواية النصب في مسألة (ولبَانَه) وتوجيه صنعة عطف اللّبَان (صدر الفرس) على الفرس نفسه -وهو جزءٌ لا يتجزأ منه داخلٌ فيه-، وذلك بإبراز أهمية المعنى في الإعراب، وجعلها من باب تكريره وإعادة ذكره تنويهًا وتعظيمًا له، وليس من باب الاشتراك والتشريك في الفعل كالشيئين المنفصلين، وهذه محاولةٌ من محاولات عديدة لابن جني لنصرةِ المعنى على الصناعة؛ لأن الصنعة تحكم أن يكون ما بعد العاطف مخالفًا ومُباينًا لما قبله[٢].

ومثل ذلك الاستخدام للواو وتلك الآية التي أفردت جبريل وميكائيل من بين جملة الملائكة وخصّتهما بالذكر وإن كانا داخلَين بها تعظيمًا وتفضيلاً[٣] قولُه تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[٤]، فكأنه أعاد التنويه على صلاة العصر تشديدًا عليها[٥]، وكقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾[٦].

شرح المرزوقي ١/ ١٥٤، وتفسير البحر المحيط ١/ ٤٩٠، مغني اللبيب ٤/ ٣٦٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٤٥، الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٥، النحو الوافي ٣/ ٥٦٧، الإعراب والمعنى: ١٠٤.

(١) انظر: الإيضاح للفارسي: ٢٢٢- ٢٢٣، الخصائص ١/ ٣٤٧-٣٤٨، إيضاح شواهد الإيضاح: ٣٤١-٣٤٣، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٥٤٨- ٥٤٩، الجنى الداني: ١٦٦.

(٢) مُعتبِرين قاعدة: (أن المعطوف لا يكون إلا غير المعطوف عليه)، انظر: التنبيه: ٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٣، والمساعد في تسهيل الفوائد ٢/ ٤٤٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٥.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٢/ ٣٩٥-٣٩٦، والتنبيه: ٧٧، وشرح المرزوقي ١/ ١٥٤، والإعراب والمعنى: ١٠٥.

(٤) البقرة: ٢٣٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١١٩، الإعراب والمعنى: ١٠٤.

(٦) القدر: ٤.

أما مَنْ رفع (اللبان)، فعلى الاستئناف[١]، قاطعًا لها عما سبقها، وذلك إشارة إلى علوِّ شأن الصدر عند الذُّكور والرجال عامة، وعند الشاعر خاصة، فالموضع موضع حماسة وفخر، فلم يُدرجه تحت مُسمَّى الفرس، ومثله في ذلك الاعتقادُ بأن جبريل وميكائيل لا يُدرَجان تحت مُسمَّى الملائكة، وهما بدرجةٍ أعلى من ذلك، فقطعهما واستأنف، واعتبرهما شيئين منفصلين في المعنى[٢].

وفي مقابل كل ذلك هناك مَن اتخذ المذهب نفسه في المعنى والتفسير من حيث عدم دخولهما في جملة الملائكة؛ لكنه انتحى إلى زاوية العطف والتبعية في الإعراب، مُعتبِرًا قاعدة (أن العطف يقتضي المغايرة)، و لم يستأنف ويقطع[٣].

(١) تُسمى الواو بالاستئنافية في مواضع عديدة، انظر: الجنى الداني: ١٦٣، رصف المباني: ٤١٦-٤١٧.

(٢) انظر: التنبيه: ٧٨، شرح المرزوقي ١/ ١٥٤ الذي قبّح رواية النصب لها؛ لأن المراد عنده (أكرُّ عليهم فرسي)، ولا معنى لعطف الصدر واللبان عليه، ومثله في ذلك التبريزي في شرحه ١/ ٨١-٨٢، فالرفع عندهما أحسن، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٣.

(٣) انظر: التنبيه: ٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٣، والمساعد في تسهيل الفوائد ٢/ ٤٤٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٥.

المسألة الرابعة: الإشكال الصناعي والمعنويّ بين الحكاية والظن في فعل القول:

قال عمرو بن معديكرب الزبيدي[١]:

علام تقول الرمح يُثقل عـــاتقي إذا أنا لم أَطْعُن إذا الخيل كـــرَّتِ[٢]

قوله: (علام تقول الرمح)، الأصل في فعل القول وفروعه أو ما يُرادفه أن يُحكى به، وتكون الجملة المحكية بعده في موضع نصب لفعل القول، أي (مقول القول)، هذا في حالة كون الفعل مبنيًا للمعلوم، وفي محل رفع نائب فاعل إذا كان مبنيًّا للمجهول، وقد اختلف علماء الكوفة والبصرة في العامل فيها، سواء بالنصب والرفع، فعند الكوفيين هو الفعل المذكور، أما البصريون فيرون أنه فعل قولٍ مقدّر[٣].

ومن المعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، فلا حاجة هنا إلى تقدير القول وهو موجود، واختار ذلك ابن عصفور[٤]، وابن الصائغ[٥]؛ لسلامته من التقدير، بينما اختار

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) بيت من الطويل قاله في أبيات يلوم جَرْمًا وقومه بعد انهزامهم أمام قبيلتي لهد وبني الحارث، نتيجة فرارهم، ثم غزاهم بعد ذلك وأبلى وقاتل حتى اقتص منهم، ومطلع قصيدته يقول:

ومُـــرْدٍ علـــى جُـــرْدٍ شـــهِدتُ طِـــرادها

وهي بإجماع أبيات خالصة لعمرو بن معدِيْكَرِب انظر: شعر عمرو بن معدِيْكَرِب الزبيدي: ٦٩-٧٢، والتنبيه: ٧٨، والحماسة البصرية ١/ ١١، ولسان العرب ٤٢/ ٣٧٧٩ (ق ول)، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٤، وخزانة الأدب٢/ ٤٣٦، وورد برواية (يُثقل ساعدي) في شرح الحماسة للمرزوقي١/ ١٥٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل٢/ ٩٣-٩٩، والارتشاف ٤/ ٢١٢٧، وانظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٧٤ لرأي ابن الحاجب الذي زعم فيه أنها من باب المفعول المطلق المبين للنوع.

(٤) ابن عصفور الأشبيلي، وهو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد النحوي الحضرمي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، آخذًا عن الدَّبّاج والشَّلوبين، أقبل عليه الطلبة، و لم يأخذوا عنه غير النحو، وله فيه مُصنَّفات عدة منها: ثلاثة شروح على الجمل، وشرحٌ للجزولية، والممتع في التصريف، والمقرب، وقيل: إنه مات سنة ٦٦٣هـ، وقيل: ٦٦٩هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٧/ ٥٧٥-٥٧٦.

(٥) هو: محمد بن الحسن بن سِباع بن أبي بكر، أبو عبد الله شمس الدين بن الصائغ النحوي الأديب، برع في النظم والنثر، كان شيخًا فاضلاً له معرفة في اللغة والنحو، شرح الملحمة ومختصر الصحاح، وله قصيدة نحو ألف بيت في الصنائع والفنون، توفي سنة ٧٢٥هـ، انظر: بغية الوعاة ١/ ٨٤.

اختار ابن مالك[١] رأي البصرة[٢]، ففي مثل قالَ زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ، (عمْرو منطلقٌ) جملة محكية في موضع نصب مفعول به للفعل (قال)، وتُعرب هذه الجملة المحكية كاللفظة الواحدة من غيرِ دخولٍ في تفصيل إعراب مكوناتها اللفظية، ويمنع من ظهور حركاتها اشتغال المحل بحركة الحكاية، فلا يعمل القول شيئًا في أجزاء الجملة.

ومن جهةٍ أخرى فقد لا يُحكى بفعل القول في مثل قولك: أخصك بالقول أنك فاضل، ويذهب سِيْبَوَيْهِ في باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى إلى أنَّ (قلت) إذا وقعتْ في كلام العرب أن يُحكى بها، وأن تحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً، نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ، والفرق بين الكلام والقول برأيه: أن الكلام ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مستقلاً بمعناه، والقول خلاف ذلك[٣].

و(الرمح) في هذا البيت على روايتين: الرفع والنصب، «فأما الرفع فعلى ظاهر الأمر»[٤]، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾[٥]، فترفع (الرمحُ) بالابتداء على الضم، كما رُفِعَت (يومُ) في قراءة الجمهور على أنها خبر للمبتدأ (هذا)، والجملة المحكية (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) في موضع نصب مفعول به لـــ(قال)، وقرأها نافع[٦] بالفتح كحركة بناءٍ لـــ(يومَ)، وهذا على مذهب الكوفيين[٧].

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٩-٢١٣١، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٢، وانظر: الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب لابن هشام عرض وتحليل وترجيح: ٧٥-٧٧ بحث ماجستير للباحثة حنين الشنقيطي جامعة أم القرى ١٤٢٩-١٤٣٠هـ.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢٢، والخصائص ١/ ٢٠.

(٤) التنبيه: ٧٨.

(٥) سورة المائدة: ١١٩.

(٦) هو: أبو الحسن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم، كنيته أبو رويم الليثي المدني، أحد القُرَّاء السبعة، وإمام الناس في القراءة بالمدينة النبوية، وإليه انتهت رياسة الإقراء هناك، كان له راويان: وَرْشٌ وقُنبل، اختُلِف في تاريخ وفاته، حتى قيل: إنه توفي سنة ١٦٩هـ، وقيل غير ذلك والله أعلم، انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٨-٣٦٩، وشذرات الذهب ٢/ ٣١٢-٣١٣، والنشر في القراءات العشر ١/ ١١١-١١٢.

(٧) الذين يُجيزون بناء الظرف المضاف إلى جملة الابتداء، فهو ظرف مبني على الفتح في محل رفع، والبصرة توجب =

أما نصب (الرمحَ) فعلى وجهٍ معنوي دلالي ذكره ابن جني في قوله: «وأما النصب فعلى استعمال القول بمعنى الظن»[١]، فالرمح مفعول به أول لفعل القول، والجملة الفعلية بعده (يُثقل عاتقي) مفعول به ثانٍ باعتبار معنى: علام تظن الرمحَ يُثقل عاتقي، والمشهور أن للعرب في هذا الاستعمال مذهبين:

الأول: مذهب عامة العرب المقيَّد بألاَّ يُجرى القول مجرى الظن إلا بشروطٍ أربعة، وهي:

١- أن يكون فعل القول مضارعًا.

٢- أن يكون المضارعُ للمخاطب.

٣- أن يقع بعد استفهام.

٤- أن يكون متصلاً، أي أن يكون المفعول متصلاً بفعل القول، فإن كان منفصلاً بظرفٍ أو جارٍ ومجرور أو بمعمول القول لم يبطل العمل، وإن كان الفصل بغير ذلك فإنه يبطل[٢].

ويُمثَّل لها مجتمعة بقول الكُميت بن زيد[٣]:

أجُهالاً تقــول بــني لــؤي لعمــر أبيــك أم متجاهلينــا[٤]

إعرابه ولا تُجيز بنائه إلا إذا أُضيف إلى فعل ماضٍ؛ لأن شرطهم في ذلك أن يكون الظرف مُصدَّرًا بفعل مبني حتى يصل إليه بناؤه.

أو نصبه على الوجهين التاليين: الوجه الأول: النصب على المصدرية، فيكون الظرف مُشيرًا إلى مصدر (قــال) أي: قال الله هذا القول، والوجه الثاني: أن يكون ظرف زمان منصوبًا في محل رفع خبر (هذا)، وجملة (هذا يــومَ ينفع الصادقين صدقهم) محكية بِــ(قال).

انظر: الكشاف ٢/ ٣١٨، وتفسير البحر المحيط ٤/ ٦٧-٦٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٢.

(١) التنبيه: ٧٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٢٢-١٢٣، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٨٢٧، ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٧-٢١٢٩، أوضح المسالك ٢/ ٧٤، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) بيتٌ من الوافر، انظر: ديوان الكميت: ٣٩٥، وفي الكتاب ١/ ١٢٣، والتنبيه: ٧٩، والبسيط في شــرح جمــل الزجاجي: ٨١٩، ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٨، أوضح المسالك ٢/ ٧٨، وشرح ابــن عقيــل ١/ ٤٠٨، همــع الهوامع ١/ ٥٠٤، خزانة الأدب ٢/ ٤٣٩.

وقول هُدبة[١]:

مـــتى تقـــول القلـــصَ الرواسمـــا[٢]

وكما في المثال: أتقول زيدًا منطلقًا، بمعنى: أتظن زيدًا منطلقًا، ولو أردت القول لقلت: أتقول زيدٌ منطلقٌ، لكنك تريد أن تسأله: هل تظن هذا أو لا؟ ولو قيل: أتقول طعامَك زيدًا آكلاً؟ فالعبارة صحيحة؛ لأن الفاصل معمول المفعول الثاني لتقول، وهذا يعدُّ من العمل، ومعناها: أتظن زيدًا آكلاً طعامَك؟ وكذلك: أتقول في المسجدِ زيدًا قائمًا؟؛ لأن الفاصلَ جارٌّ ومجرور[٣].

أما المذهب الثاني المطلق: وهو مذهب سُلَيم فالقول يُجرى مجرى الظن مطلقًا معنًى وصناعةً من دون شروط[٤]، قال ابن مالك في ألفيته:

وأُجري القول كظـــنَّ مطلقًـــا عند سُلَيم نحو قـــل ذا مـــشفقا[٥]

أي: ظُنَّ ذا مشفقا.

ومن أراد اختيار لغتهم كلغةٍ لا قاعدة فلا بأس بها، أما القاعدة فعلى لغةِ الأكثرية الذين

---

(١) هدبة بن خشرم بن كرز بن أبي حية، وقيل: بن حضرم العذري، من قبيلة عذرة، كان شاعرًا أمويًّا فصيحًا، وراجزًا، وكذلك راويةً، روى عن الحطيئة، وليس في المصادر الكثير عن حياته وشعره، إلا ما كان بينه وبين ابن عمه من مقاتلةٍ انتهت بسجنه ثم قتله.

(٢) وهو بيتٌ من الرجز، تتمته: (يحملن أم قاسمٍ وقاسما)، وهو في شرح التبريزي ٢/ ٤٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٦.

(٣) وبالإضافة لهذه الشروط المتفق عليها أضاف ابن مالك شرطَ الحالية، أي: أن يكون المضارع للحال والحاضر فقط، لا للاستقبال، وأنكره أبو حيان، وكذلك أضاف السُّهيلي شرطًا خاصًّا به، وهو ألا يتعدى الفعل باللام، فلا يصح: أتقول لِزيد عمرو منطلقٌ، والسيرافي أجاز إجراءه مجرى الظن في الماضي، أما الكوفيون فأجازوه كذلك في الأمر، انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩٣-٩٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٨، وأوضح المسالك ٢/ ٧٤-٧٩، همع الهوامع ١/ ٥٠٥.

(٤) سُلَيم قبيلةٌ من قيس عيلان، وأيضًا قبيلة من جُذامَ باليمن، مذهبهم في الجملة الاسمية بعد القول: يجرون القول مجرى الظن، فيُعمِلونه في الجملة الاسمية، وينصبون المبتدأ والخبر بالقول مطلقًا، أي من غير شرطٍ من الشروط التي سبق ذكرها، انظر: الكتاب ١/ ١٢٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٧، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٧١، شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٩.

(٥) ألفية ابن مالك: ١٧، شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٩.

لا يجرونها إلا بالشروط السابق ذكرها.

وإن قيل: فليس هنا استفهام أي في شاهد مسألتنا (علام تقول الرمح)، «فكيف جاز استعمال القول استعمال الظن؟ قيل: لم يجز هذا للاستفهام وحده، بل لأن الموضع موضع ظن»[١]، أي: في معنى الظن ودلالته، والتقدير: بأي حجة أحملُ السلاح إذا لم أُبلِ في الحرب ولم أستعمله في وقته[٢]، وهذا تأويل لابن جني يزيد من رصيد محاولاته السبّاقة في الربط بين النحو والدلالة، أو بين الصناعة والمعنى في معظم تحليله للمسائل النحوية.

ومن أبرز شواهده على جواز استعمال القول كالظن في العمل؛ لأن الموضع يقتضيه قول الشاعر[٣]:

إذا قلتُ أنِّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ[٤]

بفتح همزة (أنّ) بمعنى: إذا ظننتُ أني آيب، ولو كسر الهمزة كقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ**﴾[٥]، فالموضع موضع حكاية ولم يُعمل القول كالظن وكان كالرفع في قولك: أتقول: زيدٌ منطلقٌ[٦].

والحقيقة أن كُلاً من الحكاية وإجرائها مجرى الظن جائزٌ وصحيح، استوفيت الشروط أم

---

(١) التنبيه: ٧٩.

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٠، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٧٦.

(٣) الحطيئة: وهو جَرْوَل بن أوس بن جوية بن مخزوم بن مالك، يكنى أبا مُليكة، شاعر مخضرم من فحول الشعراء، كان راويةً لشعر زهير، انظر: ديوان الحطيئة بشرح السكري: ٢، وديوان الحطيئة بشرح ورواية ابن السِّكيت: ٥، والأغاني ٢/ ١٣٠-١٦٩، التنبيه: ٧٩، الشعر والشعراء: ١١٠-١١٤.

(٤) صدر بيت وقد ورد برواية: آئب، وآيبٌ معناها: آتيهم ليلاً، عجزه: (وضعتُ بها عنه الولية بالهجرِ)، ويروى: حططتُ، قال بيته هذا واصفًا به بعيره بالسرعة، فيقول إذا قدرتُ إتيان بلدة عند الليل أتيتها نصف النهار بسرعة بعيري، ومعنى الولية: هي البرذعة التي تحت الرحل، انظر: ديوان الحطيئة بشرح السكري: ١٠٤، وديوان الحطيئة بشرح ورواية ابن السِّكيت: ١٤٨، والأغاني ٢/ ١٣٠-١٦٩، التنبيه: ٧٩، أوضح المسالك ٢/ ٧٢-٧٣، خزانة الأدب٢/ ٤٤٠.

(٥) سورة آل عمران: ٤٢.

(٦) انظر: التنبيه: ٧٩، ومواضع كسر همزة إن وفتحها في البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٨١٨.

لم تستوفِ، بدليل عبارة: «وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ»[١]، والتي أوقعت مثل أبي عثمان المازني[٢] في توهم الغلط من ظاهر كلام سِيْبَوَيْهِ، معتقدًا بأنه قصد أن العامل في الحالتين واحد كما قال عنه السيرافي[٣] في شرحه للكتاب: «قال أبو عثمان: غلط سِيْبَوَيْهِ في قوله وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ؛ لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل»[٤]، وسِيْبَوَيْهِ بعيدٌ عن ذلك فهو يعني بذلك: رفعت ما نصبت في ذلك الموضع، والباء في كلمة (بما) زائدة[٥]، يقول في ذلك ابن جنّي دفاعًا منه عن سِيْبَوَيْهِ: «وإنما غرض سِيْبَوَيْهِ هنا في قوله: (وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ)، أي: إن شئتَ رفعتَ بعد القول الذي نصبتَ به»[٦].

وقد نستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[٧]، فهذه الآية احتوت على فعل قولٍ استوفى شروط إجرائه مجرى الظن، ومع هذا فقد جيء بالجملة بعده محكية[٨]، فـــ(الرمح) في هذه المسألة جائزة الوجهين على السواء.

وفي البيت نفسه تواجهنا مسألة توثيقية لمثل ذلك الربط بين النحو والدلالة، نجده في سبب حذف كلا الجوابين لكلا الشرطين، (إذا الزمانية الأولى، وإذا الزمانية الثانية) في قول بن معدِيْكَرِب: (إذا أنا لم أَطعُن إذا الخيل كرَّتِ)؛ لوجودِ دلالةٍ قبلهما فجواب (إذا الأولى) تقديره: إذا أنا لم أطعُن وجب طرحي للرمح الذي على عاتقي، أما تقدير جواب (إذا الثانية) فهو: إذا الخيل كرّت وجب إلقائي الرمح مع تَركي الطعن به[٩].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٤.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٦٠.

(٥) نفسه.

(٦) انظر: التنبيه: ٨٠.

(٧) البقرة: ١٤٠.

(٨) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٧٩، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٥.

(٩) انظر: التنبيه: ٨٠-٨١، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٠-٤٤١.

الخاتمة

وتشتمل على:

١) ما توصلت إليه الباحثة من نتائج.

٢) بعض من التوصيات التي توصي بها الباحثة.

هنا انتهيتُ ولله الحمد من هذا البحث، وعسى أن أكون قد وُفِّقتُ في الوصول إلى ما ابتغيتُ، والذي أستطيع إيجازه فيما توصلتُ إليه من نتائج وهي:

١- أنَّ اللغة العربية تقوى وتستمر في قوتها وصمودها بالمؤثرات اللغوية التي من شأنها إحداث إشكالات صناعية ومعنوية، كالمروِيات اللغوية من شعرٍ ونثرٍ وتعدُّدٍ في القراءات القرآنية المثبتة بالسماع، والتي يغزُر بها الدرس النحوي ويتطور فكره، وباعتمادها على التطبيقات النحوية والتدريبات العملية، تظلُّ شاغلةً مُشغِلةً مَن امتلك عقلاً حاذقًا ونظرًا ثاقبًا، وأراد فكَّ رموزها وكشفَ أسرارها، بعد إتقان علومها واستيعابها.

٢- إنَّ إخضاع صناعة الإعراب للمعنى هي ما كان يَشغَل النحويين في مختلف العصور، فالإعراب عندهم معنويٌّ يرتبط بمعاني الكلام؛ لكنهم كثيرًا ما يَغفلون عن ذلك عند التطبيق، ويصبُّون جُلَّ اهتماماتهم على الصنعة النحوية ويهملون المعنى، بدليلِ وجودِ التعدُّدِ في وجوه الإعراب، وظهورِ الخلافِ حولها أثناء محاولاتهم لربط الصناعة بالمعنى، وفي مقابلهم نجد مَن خَدم المعنى بتفانٍ وصلَ بهم إلى حدِّ الغلو في توجيهاتهم وتعليلاتهم الإعرابية غلوًّا لا تقبله اللغة.

٣- وقد تكون المخالفةُ بين الصناعة والمعنى طريقةً من طرائق العرب في تعبيرهم، خدمت الشعراء والبُلغاء، وساعدت على فهم الكثير من النصوص اللغوية.

وكذلك قد تكون من الشوارد التي لا يجوز تصيُّدُها للبعدِ عن الأصل الأصيل، والقاعدة العظمى بموافقة الإعراب للمعنى، ونكتفي بكونها وسيلةً من وسائل فهم الموروث والتفقُّهِ بطرق العربِ في تعابيرهم، والتي في إنكارها إهدارٌ للواقعِ اللغوي.

٤- وأما في حالة الوقوف عند ظاهر المعنى فقد تظهر تفسيرات دلاليةٌ مخالفةٌ لتقدير الإعراب، جعلت ابن جنِّي يُخصِّصُ في خصائصه بابًا بعنوان (باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)[1] واضعًا لذلك القواعدَ والأُسسَ بقوله: «فإذا مرَّ بك شيءٌ من هذا عند أصحابنا فاحفظ نفسك ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير

(١) الخصائص ١/٢٧٩-٢٨٤.

الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذَّ شيءٌ منها عليك، وإياكَ أن تسترسل فتُفسِد ما تُؤثِر إصلاحه»[١]، كذلك عَقَدَ بابًا (في تجاذب المعاني والإعراب) بيَّن فيه أنك قد تجد «في كثيرٍ من المنثورِ والمنظومِ الإعرابَ والمعنى متجاذبين، هذا يدعوكَ إلى أمرٍ وهذا يمنعُكَ منه، فمتى اعتَورا كلامًا أمسكتَ بعروةِ المعنى وارتحتَ لتصحيحِ الإعراب»[٢].

٥- وعلى الرغم مِن أنَّ علماء السلف لم يتهيأ لهم ما لطالبِ اليوم، إلا أنهم بجهودهم نقَّحوا وشرحوا، وقدَّموا ما يفتح المجالَ للتنظيرِ والتطبيق، حتى في انتقادهم لبعضهم أفادوا التراث اللغوي كونه انتقادًا هادفًا لا هادمًا، وهذا ما جعل تراثهم يبقى ويقوى، واستمرَّ ما ورَّثوه لنا تراثًا قويمًا قيِّمًا جديرًا بالإعجابِ والفخرِ والتقدير، ومؤثِّرًا تأثيرًا بالغًا في الإنتاج اللغوي، وتطوُّر الفهم النحوي.

٦- حاولتُ في هذا البحث تطبيقَ شيءٍ من توصياتِ العالم الجليل ابن جنّي أثناء تحليلي لبعض ما اعترضني من مسائله التي عرَضها في كتابه التنبيه، في بيانِ أهمية الحركة الإعرابية وقُدرةِ الإعرابِ على توضيح المعاني والإبانةِ عنها؛ لكونهما من أصول العربية، فما كان للعرب أن يلتزموها ويحرصوا عليها حرصًا شديدًا، وهي لا تُفيدُ في تصوير المعنى شيئًا ولا تُضيفُ إليه، وكلنا نعلم أنَّ العربية لغة الإيجاز والتخفُّف في حال توفر قرينة الفهم، ووضوح المعنى.

وتلك الحاجةُ للإعرابِ في فهم المعنى ليست حصْرًا على علوم اللغة العربية؛ بل افتقرت إليها لغة العلوم والمعارف العربية كافةً، ومنها لغة العلوم الإسلامية التي تجدُ صفحات مصنَّفاتها مليئةً بالمرويات النحوية عن سيبويه، والكسائي، والأخفش، وابن جنِّي، وغيرهم من النحويين البصريين أو الكوفيين، والاحتجاج بأقوالهم والاستشهاد بنصوصهم وتآويلهم؛ لأهميتها في بيان فقهها وتفسيرها وتوضيحهما والوصول بها للفهم الصحيح[٣].

---

(١) الخصائص ١/٢٨٣-٢٨٤.

(٢) نفسه ٣/٢٥٥.

(٣) انظر: المفصَّل للزمخشري: ٣-٥.

وكما في كلِّ نهايةٍ للبحوث والدراسات قد تتضح بعضٌ من التوصيات التي سأُجملها بالآتي:

١- تجنُّب عبارات تثبيط الهمم عند طلب البحث في النحو العربي كقولهم: ما تركَ السابقُ للاَّحقِ شيئًا، وأنَّ الدرس النحوي قد نضج حتى احترق، ويجب أن نُدرك استمرارَ حاجته للكشفِ والتنقيب، وثراءَه بما يُشبع نَهْمَ الباحث في مجالاته الواسعة، ونخصُّ النحو الدلالي في ذلك، ولا ننسى العديدَ من المحاولات الجادّة التي تسعى حثيثًا لربط النحو بالمعنى بطريقةٍ قريبةٍ إلى روحه اللُّغوية ولا تمسُّ كيانه الثابت، وقواعده الرصينة.

٢- المساهمة من خلال الربط بين النحو والمعنى في إعداد جيلٍ لُغوي مُفكِّرٍ قادرٍ على توظيف مكتسباته وخبراته اللُّغوية في حلِّ الإشكالات النحوية، التي أعاقت فهم بعض الدارسين لبعضِ المسائل، وأدَّت إلى نفورِهم؛ بسبب تمزيق الدرس النحوي، وإفساد جوهره، وإخراجه عن طبيعتِه عن طريق الفصلِ بين النحو والمعنى.

٣- أطمح أن يُسهم اجتهادي بالتعاون مع مَن هم قبلي امتدادًا من عالمنا ابن جنِّي ووصولاً إلى مَنْ عكف على محاولاته في إثبات العلاقة الحقيقية بين الإعراب والمعنى، في دلالة كلٍّ منهما على الآخر، وتأثيره من حيث ترتُّب الألفاظ على حسب ترتيب المعاني في النفس، وحاجة الأساليب اللُّغوية المعبِّرةِ عن الفكر على مرِّ العصور إلى ضوابطَ كالضوابط الإعرابية، التي تسمح بإتاحة الحرية في التعبير عن الأفكار والحاجات بلا قيودٍ، أو قوالبَ تحدُّ من إبداعها وتطويرها؛ لضمان بقائها لخدمة مختلف الثقافات في مختلف الحضارات، وهذا هو المبتَغَى من الدرس النحوي، والذي نُوصي به عند إعداد المناهج الدراسية التي باتت تهتم بالشكل دون المعنى.

٤- وفي الختام آملُ أن يكون هذا البحث محورَ اهتمامٍ، قد يُضاف عليه أو يُعدَّل بعد ذلك للوصول به إلى التصوُّر المأمول، إن كان له جوانب إيجابية تستحق التنمية والتطوير، وجوانب سلبية تحتاج الوقوف والتقويم.

والحمدُ للهِ سبحانه الذي بنعمته وفضله تتمُّ الصالحات.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكُتُب:

١- **ابن جني النحوي:** للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر، جامعة بغداد ١٣٨٩هـ.

٢- **ابن جني عالم العربية:** للدكتور حسام سعيد النعيمي، ط١، ١٩٩٠م، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة.

٣- **أبنية الصرف في كتاب سِيْبَوَيْهِ:** للدكتورة خديجة الحديثي، ط١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، بغداد، مكتبة النهضة.

٤- **أبو الشيص الخزاعي، حياته وشعره:** للدكتور زهير أحمد محمد منصور، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، وبدعم من وزارة الثقافة عام ٢٠٠٧م، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع إربد، الأردن، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمَّان، الأردن.

٥- **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو:** للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، الناشر: دار المطبوعات الحديثة، جدة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٦- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمَّى مُنتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات:** للشيخ أحمد بن محمد البنَّا، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة الكُلِّيات الأزهرية بالقاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧- **الإتقان في علوم القرآن:** لأبي الفضل جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، الأمانة العامة للشؤون العلمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

٨- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٩- **أسباب التعدد في التحليل النحوي**: للدكتور محمود حسن الجاسم، جامعة حلب، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

١٠- **أسرار البلاغة**: للشيخ الإمام عبد القاهر الجُرْجَاني النحوي، قرأه وعلَّق عليه أبو فِهْر محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة.

١١- **أسرار الحماسة**: لسيد علي المرصفي، ط١، ١٣٣٠هـ-١٩١٢م، مطبعة أبي الهول بالقاهرة.

١٢- **أسرار العربية**: لعبد الرحمن الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣- **الأشباه والنظائر**: لجلال الدين السيوطي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٤- **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**: للدكتور محمد عيد، ط٤، عالم الكتب بالقاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٥- **أصول النحو العربي**: للباحث في علوم اللسان العربي الدكتور: محمد خان، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٢م.

١٦- **الأصول**: لأبي بكر محمد بن السَّراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٧- **أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة**: للدكتور: غنيم غانم الينبعاوي، ط١، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز بحوث اللغة العربية

وآدابها، ١٤١٩هـ-١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٨- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:** لخير الدين الزِّرِكْلِيّ، ط١٥، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٩- **الأغاني:** للإمام أبي الفرج الأَصْبَهَاني، طبعة الحاج محمد أفندي، بتصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم بمصر.

٢٠- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب:** لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني، ط٢، جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٢١- **الأفعال:** لابن القوطية، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

٢٢- **الأفعال:** لأبي عثمان سعيد المعَافِري السَّرَقُسْطي، تحقيق: الدكتور حسين شرف والدكتور محمد علاَّم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٣- **الاقتراح في علم أصول النحو:** لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلّق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، نشرته دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٢٤- **ألفية ابن مالك:** للإمام محمد بن مالك، ط١، مطبعة محمد أبو زيد، ١٢/٢٣/ ١٣٠٩هـ.

٢٥- **إنباه الرواةِ على أنبَاهِ النُّحاةِ:** لجمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:** لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب،

ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ٢٠٠٢م.

٢٧- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

٢٨- **إيضاح شواهد الإيضاح**: لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد حمود الدعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٢٩- **الإيضاح في علل النحو**: لأبي القاسم الزَّجّاجي، تحقيق الدكتور: مازن مبارك، ط٣، دار النفائس بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٠- **الإيضاح في علوم البلاغة**: للخطيب القَزْوِيْني، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣١- **الإيضاح**: لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٣١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٢- **البحث العلمي حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته**: للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة، ط٥، الرياض، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٣٣- **بدائع الفوائد**: للإمام ابن القيِّم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، من آثار الإمام ابن القيِّم الجوزية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٣٤- **البديع**: لعبد الله بن المعتز، اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس: إغناطيوس كراتشقوفسكي، ط٣، المنقحة، دار المسيرة بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣٥- **البرهان في علوم القرآن**: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث بالقاهرة.

٣٦- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي السبتي، تحقيق الدكتور: عيَّاد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٣٧- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٣٨- **بقيَّةُ الخاطِريات وهي مالم يُنشر في المطبوعة**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٣٩- **البيان والتبيين**: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٧، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤٠- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق عبد الستَّار أحمد فرَّاج، وراجعته لجنة فنية من وزارة الإرشاد والأنباء، التراث العربي، من مطبعة الكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٤١- **تأويل مشكل القرآن**: لابن قتيبة، بشرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، الكتاب الأول من مكتبة ابن قتيبة في دار إحياء الكتب العربية.

٤٢- **التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ**: تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي.

٤٣- **التصريف الملوكي**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، وعُنِيَ بتصحيحه وفهرسته الشيخ محمد سعيد الحموي، ط١، بمطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر برقم ٢٤.

٤٤- **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيَّان الأندلسي، درسه وحققه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٤٥- **تفسير التحرير والتنوير**: لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للطباعة والنشر تونس، ١٩٨٤م.

٤٦- **تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د: عبدالله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٧- **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**: للإمام محمد الرَّازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٨- **التمام في تفسير أشعار هُذيل مِمَّا أغفله أبو سعيد السُّكَّري**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق وتقديم: أحمد ناجي القيسي وآخرين، ومراجعة الدكتور مصطفى جواد، ط١، مطبعة العاني ببغداد ووزارة المعارف، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.

٤٩- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق الدكتور: حسن محمود هنداوي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٥٠- **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق وتقديم عبد السلام محمد هارون، ومراجعة: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ودار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٥١- **التوقيف على مهمات التعاريف**: للشيخ الإمام عبد الرؤوف المناوي، تحقيق الدكتور: عبد الحميد صالح حمدان، ط١، عالم الكتب، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥٢- **جامع الدروس العربية**: للشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه د. عبد المنعم خفاجه، ط٣٠، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، منشورات المكتبة العصرية صيدا، لبنان.

٥٣- **الجمل في النحو**: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة،

ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٤- **الجنى الداني في حروف المعاني**: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٥٥- **الحُجة للقراء السبعة**: لأبي علي الحسن الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت.

٥٦- **الحديث النبوي في النحو العربي**: للدكتور محمود فجَّال، ط٢، مطبعة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٥٧- **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**: للدكتور عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة الرسالة ببيروت لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٥٨- **الحماسة البصرية**: لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق الدكتور: عادل سليمان جمال، وقدَّم لها محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي بمصر القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٥٩- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٤، نشرها مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٦٠- **الخصائص**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، لدار الكتب المصرية القسم الأدبي: والتي قدَّم لها محمد أبو الفضل إبراهيم، ونشرتها المكتبة العلمية، ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

٦١- **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**: لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق.

٦٢- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**: لمحمد عبد الخالق عضيمة، مُصدّرًا بقلم الأستاذ محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث.

٦٣- **دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية**: للدكتور محمد حسن جبل، ط٢، البربري للطباعة الحديثة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٤- **دلائل الإعجاز في علم المعاني**: للإمام عبد القاهر الجُرْجَاني، صحَّح أصله الأستاذ الشيخ محمد عبده، والأستاذ محمد الشنقيطي، وصحّح طبعه وعلّق عليه الأستاذ محمد سيد رضا، ط٦، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بميدان الأزهر، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

٦٥- **دلائل الإعجاز في علم المعاني**: للإمام عبد القاهر الجُرْجَاني، طبعة أخرى بتعليق الأستاذ: محمود محمد شاكر.

٦٦- **الدلالة والنحو**: للدكتور صلاح الدين صالح حسنين، ط١، توزيع مكتبة الآداب.

٦٧- **ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العُكْبَرِيّ المسمّى بالتبيان في شرح الديوان**: ضبطه وصححه ووضع فهارسه الأستاذ: مصطفى السَّقا وآخرون، ونشرته دار المعرفة ببيروت لبنان، وديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٦٨- **ديوان أبي فراس الحمْداني**: شرح الدكتور خليل الدويهي، ط٢، نشرته دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٦٩- **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**: شرح وتعليق: الدكتورم: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.

٧٠- **ديوان الحُطيئة برواية وشرح ابن السِّكيت**: تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧١- **ديوان الحُطيئة بشرح أبي الحسن السكري:** اعتنى بتصحيحه: أحمد بن الأمين الشنجيطي، مطبعة التقدم بمصر.

٧٢- **ديوان الحماسة لأبي تمام:** وعليه شرحٌ يحلُّ غريب مفرداته ويبين المراد من أبياته مختصرٌ من شرح التبريزي، طبعه الشيخ محمد عبد القادر الرافعي بمطبعة التوفيق بمصر، سنة١٣٢٢هـ.

٧٣- **ديوان الفرزدق:** شرحه وقدَّم: له علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٧٤- **ديوان القتَّال الكلابي:** حققه وقدَّم له: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٧٥- **ديوان الكُمَيتُ بن زيد الأسدي:** جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر بيروت، ٢٠٠٠م.

٧٦- **ديوان أمية بن أبي الصلت:** جمعه وحققه وشرحه د. سجيع جميل الجبيلي، ط١، ١٩٩٨م، دار صادر، بيروت، لبنان.

٧٧- **ديوان تأبَّط شرًّا وأخباره:** جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، ط٢، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٧٨- **ديوان جرير:** ديوان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧٩- **ديوان زهير بن أبي سُلمى:** شرحه وقدَّم له علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٠- **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره:** صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، ورواية: هشام محمد الكلبي، تحقيق ودراسة: الدكتور عادل سليمان جمال، مطبعة

المدني بالقاهرة، مصر.

٨١- **ديوان عامر بن الطفيل**: برواية أبي بكر الأنباري، عن أبي العباس ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٨٢- **ديوان عنترة بن شدَّاد**: طبعة رابعة على نفقة خليل الخوري، بيروت، ١٨٩٣م.

٨٣- **ديوانا عروة بن الورد والسَّمَوْءل**: دار صادر، بيروت.

٨٤- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٨٥- **سر صناعة الإعراب**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، ط٢، دار القلم بدمشق، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٨٦- **سنن ابن ماجه**: للحافظ أبي عبد الله القَزْوِيْني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٨٧- **سنن أبي داوود**: للحافظ أبي داود سليمان السِّجِسْتاني، حققه وضبط نصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه شُعيب الأرنؤوط وآخرون، طبعة خاصة لدار الرسالة العلمية ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ.

٨٨- **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب**: لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح الحنبلي الدمشقي، حقَّقه وعلَّق عليه محمود الأرناؤوط، بإشراف وتخريج أحاديث عبد القادر الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٨٩- **شرح ابن عقيل**: لبهاء الدين بن عقيل العقيلي المصري، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، في المكتبة العصرية بيروت لبنان.

٩٠- **شرح ابن عقيل**: لبهاء الدين بن عقيل العقيلي المصري، ومعه كتاب منحة الجليل،

بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، في دار التراث بالقاهرة، عام ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٩١- **شرح التسهيل**: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٩٢- **شرح الكافية الشافية**: للإمام أبي عبد الله جمال الدين ابن مالك، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٩٣- **شرح الكافية في النحو**: لرضي الدين محمد بن الحسن الأَسْتَرابَاذي النحوي، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان.

٩٤- **شرح الكافية في النحو**: لرضي الدين محمد بن الحسن الأَسْتَرابَاذي النحوي، طبعة جديدة ومصححة للأستاذ: يوسف حسن عمر، ط٢، من منشورات جامعة قار يونس في بنغازي، ١٩٩٦م.

٩٥- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم الْخُوَارَزْمِيّ**: تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثَيْمِين، ط١، بدار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

٩٦- **شرح المفصل**: للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٩٧- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**: للخطيب التبريزي، بحاشية لغرِّيد الشيخ، ووضع فهارسه أحمد شمس الدين، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٨- **شرح ديوان الحماسة**: لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد

أمين وعبد السلام هارون، ط١، دار الجيل بيروت، لبنان، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٩٩- **شرح قطر الندى وبل الصدى:** لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، مطبعة دار الخير، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٠٠- **شرح كتاب سِيْبَوَيْهِ:** لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٠١- **شرح كتاب سِيْبَوَيْهِ:** لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور: أحمد مهدلي، والدكتور: علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٠٢- **شعر الكميت بن زيد الأسدي:** جمع وتقديم د. داود سلوم، نشرته مكتبة الأندلس ببغداد، ١٩٦٩م، وساعدت على نشره جامعة بغداد.

١٠٣- **شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي:** جمعه ونسَّقه مُطاع الطرابيشي، ط٢، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٠٤- **الشعر والشعراء:** لابن قتيبة الدينوري، صححه وعلّق عليه: مصطفى أفندي السقا، ط٢، مطبعة المعاهد بالقاهرة، ١٣٥٠هـ-١٩٣٢م.

١٠٥- **الصاحبي:** لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، مكتبة عيسى الحلبي وشركاه.

١٠٦- **الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٠٧- **صحيح البخاري:** للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط١، وهي طبعة جديدة مصححة ومفهرسة، لدار بن كثير للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٢٣هـ-

٢٠٠٢م.

١٠٨- **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار إحياء الكتب العربية، وتوزيع دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١٠٩- **طبقات الشعراء**: لمحمد بن سلاَّم الجمحي، دراسة: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠١م.

١١٠- **العقد الفريد**: للفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: الدكتور مفيد محمد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

١١١- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: لأبي علي الحسن بن رشيق، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل للنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١١٢- **غاية النهاية في طبقات القراء**: للإمام شمس الدين ابن الجزري، تحقيق ج برجستراسر، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١٣- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**: لصلاح الدين خليل العلائي، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، ط١، بدار البشير عمّان، الأردن، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١١٤- **فقه اللغة وسرُّ العربية**: لأبي منصور الثعالبي، قرأه وعلّق عليه: خالد فهمي، وتصدير: الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة بمصر، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١١٥- **فوائت كتاب سِيْبَوَيْهِ من أبنية كلام العرب**: لأبي سعيد السيرافي، دراسة وتحقيق: د. محمد عبد المطلب البكّاء، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ٢٠٠٠م.

١١٦- **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**: ضمن دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، للدكتور خليل أحمد عمايرة، ط١، عالم المعرفة، جدة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١١٧- **القاموس المحيط وبهامشه تعليقات وشروح:** للعلّامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفَيْرُوزآبادِي الشيرازي، نسخة مصورة عن ط٣، للمطبعة الأميرية١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١١٨- **كتاب الحماسة:** بترتيب الأعلم الشَّنْتَمْرِيّ، دراسة وتحقيق: مصطفى عليان، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.

١١٩- **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر:** لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ط١، مطبعة محمود بك، ١٣١٩هـ- ١٣٢٠هـ.

١٢٠- **كتاب العين:** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، من سلسلة المعاجم والفهارس.

١٢١- **كتاب العين:** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، طبعة مرتبة على حروف المعجم للخليل بن أحمد الفراهيدي، ط١، لدار الكتب العلمية بلبنان، ١٤٢٤هـ.

١٢٢- **الكتاب:** لسِيْبَوَيْهِ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٢٣- **الكتاب:** لسِيْبَوَيْهِ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢٤- **الكشاف عن حقائق غوامض التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** للعلاَّمة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض وآخرين، ط١، مكتبة العبيكان بالرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٢٥- **لسان العرب:** لابن منظور، طبعة جديدة محققة من نخبة من العاملين بدار المعارف للنشر، وهم عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي.

١٢٦- **لسان العرب**: للإمام العلّامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري، ط١، دار صادر بيروت.

١٢٧- **اللغة العربية معناها ومبناها**: للدكتور تمام حسَّان، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب، ١٩٩٤م.

١٢٨- **اللُّمع في العربية**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق الدكتور: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر بعمان، ١٩٨٨م.

١٢٩- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي**: تصحيح وتعليق: الدكتور ف. كرنكو، ط٢، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ومعه كتاب معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران الْمَرْزُبَاني، بتهذيب: المستشرق سالم الكرنكوي.

١٣٠- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، قرأه وشرحه وعلَّق عليه: مروان العطية، وشيخ الراشد، ط١، دار الهجرة للطباعة والنشر بيروت ودمشق، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٣١- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**: لضياء الدين بن الأثير، تحقيق وتقديم وتعليق: الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانه، ويليه كتاب الفلك الدائر على المثل السائر: لابن أبي الحديد، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

١٣٢- **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل النيسابوري، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٣٣- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: للإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف، ط٢، قدَّم لها محمد بشير الأدلبي، ١٤٠٦هـ.

١٣٤- **المخصَّص**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سِيدَه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٥- **المدارس النحوية**: للدكتور شوقي ضيف، ط٧، بدار المعارف بالقاهرة، مصر.

١٣٦- **المسائل البصْريات**: لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني بمصر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٣٧- **المسائل المشكلة المعروفة بِـــ(البغداديات)**: لأبي علي الحسن الفارسي، قرأه وعلَّق عليه: الدكتور يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، وكذلك نسخة للمحقق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

١٣٨- **المسائل المنثورة**: لأبي علي الحسن الفارسي، تعليق وتحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجّار، دار عمار للنشر والتوزيع.

١٣٩- **المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ بن حجر العَسْقَلانِيّ جمعًا ودراسة، للدكتور: هند عمر العتيق، ط١، مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٤٠-**مشكل القرآن الكريم**: بحث حول استشكال المفسرين لآيات القرآن الكريم، أسبابه، وأنواعه، وطرق دفعه، لعبد الله بن حمد المنصور، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٦هـ.

١٤١- **معاني الحروف**: لأبي الحسن علي الرُّماني النحوي، حققه وقدَّم له: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق بجدة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٤٢- **معاني القرآن**: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفَرّاء، ط٣، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤٣- **معاني النحو**: للدكتور فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر،

عمان، الأردن، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٤٤- **معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**: لياقوت الحموي الرومي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٩٩٣م.

١٤٥- **معجم التعريفات**: للعلاَّمة علي بن محمد السيد الشريف الجُرْجَاني، تحقيق ودراسة: محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع القاهرة.

١٤٦- **معجم القراءات**: للدكتور عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٤٧- **معجم المؤلفين تراجم مُصنِّفي الكتب العربية**: للكاتب عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.

١٤٨- **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، وبتحقيق الدكتور عبد السلام محمد هارون، طُبع بإذن خاص من رئيس المجمع العلمي العربي الإسلامي محمد الداية، في دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٤٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري بتحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بصيدا وبيروت لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٥٠- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، السلسلة التراثية (٢١) الكويت ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٥١- **مفتاح العلوم**: للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السّكّاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥٢- **المفصل في علم العربية**: لأبي القاسم الزمخشري، وبذيله كتاب المفصل في شرح

أبيات المفصل لمحمد بدر الدين الحلبي، ط٢، دار الجيل بيروت، لبنان.

١٥٣- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٥٤- **المقتضَب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٥٥- **المقرَّب**: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٥٦- **المنصف**: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، بتحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، بإدارة إحياء التراث القديم والثقافة العامة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

١٥٧- **نحو المعاني**: للدكتور أحمد عبد الستَّار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، طبعة جديدة في ٢٠٠٦م.

١٥٨- **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة**: لعباس حسن، ط٣، دار المعارف، مصر.

١٥٩- **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**: للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق بالقاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٦٠- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق الدكتور: إبراهيم السَّامرائي، ط٣، مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٦١- **النشر في القراءات العشر**: للحافظ الدمشقي المشهور بابن الجزري، أشرف على

تصحيحه علي بن محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان.

١٦٢- **نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة:** للدكتور محمد صلاح الدين بكر، حوليّات كلية الآداب في جامعة الكويت، الحولية الخامسة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٦٣- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٦٤- **الوافي بالوفيات:** لصلاح الدين خليل الصفدي، حققه: أحمد الأرناؤوط وآخرون، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٦٥- **وفيات الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزمان:** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلِّكان، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

١٦٦- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر:** لأبي منصور بن عبد الملك الثعالبي النَّيسابوري، شرح وتحقيق الدكتور: مُفيد محمد قميحة.

ثانياً: الدوريات:

١- **أثر الحركة في توجيه الدلالة:** أ. م. د. سعاد كريدي، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم اللغة العربية، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ٢٠١٠م.

٢- **الإعراب والمعنى:** بحث للدكتور محمد حمّاد القرشي، ضمن بحوث تصدر أربع مرات في السنة عن كتاب دوري في علوم اللغة ودراسات علمية محكمة، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٠٧م، دار غريب للطباعة والنشر بالقاهرة.

٣- **ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية:** نُشِر للدكتورة وسمية عبد المحسن المنصور، الأستاذ المشارك في النحو والصرف جامعة الملك سعود قسم اللغة العربية، ١٤٢٥هـ-

٢٠٠٤م، نُشر في: (مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) ٢٠٠٢م. ونُشر مرة ثانية في إصدارات مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥م. الإصدارة الأولى الملحقة بالعدد ٥٤/ العام ٢٠٠٥م، وأعيد نشره في: إصدارات مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥م.

٤- **ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية**: للباحث: فضل الله النور علي، نُشِر في مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد١٢، العدد٢، للعام ٢٠١١-نوفمبر٢٠١٢م.

٥- **العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي**: بحث للدكتور محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، من منشورات مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية.

٦- **المداخلات في النحو العربي**: بحثٌ نُشِر للكاتب: فيصل أحمد فؤاد النوري، كلية التربية، ابن رُشد جامعة بغداد، في مجلة الأستاذ، عدد ٢٠١، سنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٧- **معاني حروف الزيادة عند النحاة دراسة نحوية دلالية**: بحث للدكتور محمد جمعة حسن نبعة، منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ١٥يناير-يونيو ٢٠٠٣م.

٨- **مقال (المجانسة اللفظية في التراكيب النحوية)**: للدكتور جابر محيسن عليوي، مجلة جامعة ذي قار، العدد١، المجلد٤، ص٥٧، ٢٠٠٨م.

٩- **مقال (تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي)**: نُشِر للكاتب: د. أحمد شيخ عبد السلام، في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد العشرون، شوال، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٠- **مقال (دلالة النحو ونحو الدلالة)**: د. صابر الحباشة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: ٢٠/ ٢٠١١م.

١١- **مقال (قراءةٌ في سرِّ الصناعة)**: نُشِر للكاتب: أ. د محمد بن مريسي الحارثي، في جريدة الرياض، عدد ١٣٩٨٩، بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٤٢٧هـ.

١٢- **مقال (كتاب النوادر لأبي عبد الله محمد بن الأعرابي)**: نُشِر للكاتب: أحمد سامح الخالدي، في مجلة الرسالة، عدد ٧٨٧، بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٤٨م.

١٣- **منهج ابن جني في كتابه (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة)**: قراءة ومراجعة: د. عبد الكريم مجاهد، الجامعة الهاشمية، بحث من بحوث مجلة مجمع اللغة الأردني.

١٤- **هدبة بن الخشرم وقفة في حياته وشعره**: مقالٌ للأستاذ رمضان رضائي، كتبه في مجلة التراث الأدبي، السنة الأولى، العدد الرابع، من ص ٨١-ص ٩٦.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

١- **ابن جني ناقدًا لغويًّا**: لإسراء عريبي، أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة بغداد في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية، ابن رشد، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢- **ابن جني وجهوده اللغوية والنحوية**: مشروع خطة بحث تخرج للكاتب الطالب سليمان سالم علي باقشع، بإشراف الدكتور عبد الغني حيدر، جامعة العلوم والتكنولوجيا، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، لغة عربية، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.

٣- **الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي**: رسالة ماجستير مقدمة في تخصص اللغة والنحو والصرف، من إعداد الأستاذ حسن محمد مفرق، وإشراف الدكتور سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم اللغة والنحو والصرف، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٤- **البنى النحوية وأثرها في المعنى**: للدكتور أحمد عبد الله العاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجامعة بغداد، كلية الآداب قسم اللغة العربية، أطروحة دكتوراه بإشراف من الدكتورة هدى محمد الحديثي، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٥- **التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري**: أطروحة دكتوراه تقدم بها ليث قُهيِّر عبد الله الحياني الهيت إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد، في ذي ١٤٤٢هـ-

٢٠٠٤م.

٦- **الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب مغني اللبيب لابن هشام عرض وتحليل وترجيح**: بحث ماجستير للباحثة حنين الشنقيطي، جامعة أم القرى ١٤٢٩-١٤٣٠هـ.

٧- **المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**: وهي رسالة تقدَّم بها فراس عصام شهاب السامرائي إلى مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، في عام ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨- **المعنى وتعدد التوجيه النحوي، دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جني**: رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف، من إعداد: منصور بن صلاح الرحيلي، وإشراف الدكتور: أحمد عطية المحمودي، إلى جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٩- **المقاصد العامة للنحو العربي، رؤية جديدة للعلل النحوية**: للدكتور مصطفى أحمد عبد العليم، مقدم لجامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، برنامج اللغة العربية.

فهرس الموضوعات

الإهداء..... ٣
المقدمة: ٤
التمهيد: ١١
أ- ابن جنِّي (٣٩٢هـ)..... ١٢
نسبه، وولادته..... ١٢
نشأته وطلبه للعلم..... ١٢
شيوخه ١٦
تلاميذه ١٨
آثاره ومؤلفاته ١٨
وفاته ٢٤
ب- كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة..... ٢٥
الفكرة والمضمون ٢٥
الفصل الأول: المعالم المنهجية لكتاب التنبيه:..... ٢٨
المبحث الأول: طريقته في تناول أبيات الحماسة ٢٩
المبحث الثاني: مصادره ٣٣
المبحث الثالث: أدلته الإجمالية في التوجيه..... ٤٤
الفصل الثاني: الإشكال اللغوي مفهومه وبواعثه: ٥٤
المبحث الأول: مفهوم الإشكال اللغوي، ومظاهره ٥٥
مظاهر الإشكال اللغوي ٥٥
الإشكال الصناعي ٥٥
الإشكال المعنوي..... ٥٧
المبحث الثاني: أسباب ظهور الإشكال اللغوي وبواعثه..... ٦١
الفصل الثالث: أدوات ابن جني في كشف المشكل: ٦٥
الكشف في اللغة ٦٦

التأويل ٦٦
الحذف والتقدير ٦٨
التقديم والتأخير ٧٢
تعدُّد احتمالات التوجيه ٧٤
الفصل الرابع: المسائل المُشكِلة: ٧٩
المبحث الأول: ما أشكل فيه المعنى: ٨٠
المسألة الأولى: الخلاف في معنى المفعول؛ لما يترتب عليه من إشكال في الصناعة ٨٠
المسألة الثانية: الخلاف على العامل في النصب لإشكالٍ معنوي ٨٤
المسألة الثالثة: التجانس اللفظيّ بين البدل والمبدل منه، وما ينتج عنه من إشكال في المعنى ٨٧
المسألة الرابعة: في خروج (أو) عن معنى الشك إلى معنى (الواو) في المشاركة..... ٩١
المسألة الخامسة: الاختلاف في توجيهات (أيّ) الإعرابية بحسب الفهم الدلالي ووجود القرينة ... ٩٥
المسألة السادسة: في الخلاف على حروف الزوائد اصطلاحًا ودلالةً ١٠٠
المسألة السابعة: تعدُّد الأوجه الإعرابية بين المفاعيل الناتج من تداخلها الدلالي ١٠٤
المبحث الثاني: ما أشكلت فيه الصناعة: ١٠٨
المسألة الأولى: في الخلاف بين ظاهر الصنعة لأداة الاستفهام (أنَّى) ومقتضى المعنى المراد..... ١٠٨
المسألة الثانية: الاتساع في نقل الاسم إلى الصفة دلاليًّا وإخراجه عن أصل وضعه الصناعي.... ١١١
المسألة الثالثة: الإشكال المعنوي الظاهر والناتج من الإشكال الصناعيّ عند حذف
المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه ١١٣
المسألة الرابعة: خروج (لو) الشرطية عن أصل وضعها لحلِّ الإشكال الصناعي ١١٦
المسألة الخامسة: الإشكال الصناعيّ الناتج عن إمكانية نقل الظروف المتمكنة إلى
الاسمية اتساعًا في الدلالة ١١٩
المسألة السادسة: خروج (إن) الشرطية عن أصل وضعها لحلِّ الإشكال الصناعي ١٢١
المسألة السابعة: الإشكال الصناعي حول الإفراد في اللفظ، وقصد التثنية في المعنى..... ١٢٦
المسألة الثامنة: حمل المعطوف على المعنى لإزالة الإشكال الصناعي..... ١٣٠
المسألة التاسعة: تجاذب الدلالة بين صيغة المصدر والظرف المؤدِّي إلى إشكال صناعي ١٣٦

المبحث الثالث: ما أشكلت فيه الصناعة والمعنى:.....١٤٠
المسألة الأولى: تعدُّد معاني (نَرَى)، وأثره في الإشكال الصناعي ١٤٠
المسألة الثانية: في الربط بين الإعراب والمعنى عند حذف نون التثنية ١٤٤
المسألة الثالثة: الاتساع باستخدام (الواو) دلاليًّا، وأثره في الإشكال الصناعي.....١٤٧
المسألة الرابعة: الإشكال الصناعي والمعنويّ بين الحكاية والظن في فعل القول ١٥١
الخاتمة:.....١٥٧
الفهارس الفنية للرسالة: ١٦١
فهرس الآيات القرآنية ١٦٢
فهرس الأحاديث النبوية ١٦٥
فهرس أقوال العرب ١٦٦
فهرس الشعر ١٦٧
فهرس الأعلام المترجم لهم ١٧٠
فهرس المصادر والمراجع.....١٧٤
أولاً: الكتُب ١٧٤
ثانيًا: الدوريات.....١٩٢
ثالثًا: الرسائل العلمية.....١٩٤
فهرس الموضوعات ١٩٦